

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم المالية والمحاسبية

الموضوع:

دور أدوات التحليل المالي في الكشف عن المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة : مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة-بسكرة-

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية

تخصص : محاسبة

من إعداد الطالب (ة):

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

- كردودي سهام

- لهاظ نجوى

- شلواي لبنى

لجنة المناقشة

الجامعة	الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
بسكرة	رئيسا	- أستاذ محاضر - أ	- بوسكار ربيعة
بسكرة	مقرا	- أستاذ تعليم عالي	- كردودي سهام
بسكرة	مناقشا	- أستاذ محاضر - أ	- شناي عبد الكريم

الموسم الجامعي: 2021-2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم المالية والمحاسبية

الموضوع:

دور أدوات التحليل المالي في الكشف عن المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة : مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة-بسكرة-

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: محاسبة

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

- كردودي سهام

من إعداد الطالب (ة):

- لهاظ نجوى

- شلواي لبنى

لجنة المناقشة

الجامعة	الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
بسكرة	رئيسا	- أستاذ محاضر - أ	- بوسكار ربيعة
بسكرة	مقرا	- أستاذ تعليم عالي	- كردودي سهام
بسكرة	مناقشا	- أستاذ محاضر - أ	- شناي عبد الكريم

الموسم الجامعي: 2021-2022



شكر وتقدير

الحمد لله الذي وهبنا التوفيق والسداد ومنحنا الثبات وأعاننا على إتمام هذا العمل بعد
أن سافرنا لنضع النقاط على الحروف وتكشف ما وراء ستار العلم والمعرفة فها هي ثمار علمنا قد
أينعت وحن قطافها.
هذه كلماتنا المبعثرة نهمس بها في أذن كل من سيفتح هذه المذكرة لينهل معها ما يشاء ويشتهي
وينفذ ما يرفض ويبتغي.
هي أيضا كلمات شكر إلى من حثنا وغرس فينا الأمل والإرادة إلى من الأساتذة المشرفة... وجميع
الأساتذة.
إلى جميع من ساعدنا من قريب أو بعيد.



الإهداء

يا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، تباركت يا رب وتعاليت سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم، ونصلي ونسلم على خير نبي أرسل للعالمين سيدنا محمد عليه أسمى الصلاة وأفضل التسليم وعلى آله وصحبه الطاهرين.

أهدي ثمرة جهدي إلى من كلله الله بالهبة الوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار إلى من أشعل مصباح عقلي وأطفأ ظلمة جهلي وكان لي خير مرشد من أراد أن يرى فلذة كبده متخرجة تخوض غمار الحياة أبي العزيز أطل الله في عمره.

إلى من بسمتها غايتي وما تحت أقدامها جنتي إلى من حملتني في بطنها وسقنتني من صدرها وأسكنتني قلبها فغمرتني بحبها إلى صديقتي الحميمة وأمي الرحيمة رحمها الله وجعل جنة الفردوس مثواها.

إلى من تقاسمت معهم المحبة الأسرية إخوتي: رمزي وعبد الرزاق.

إلى زوجة أبي الحبيبة والحنونة زكية.

إلى كل صديقاتي خاصة صورية.

إلى الذين ساعدوني في مشواري الدراسي.

إلى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم هذه الورقة.

لهاط نجوى



الإهداء

الحمد لله ربّي العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين
أهدي ثمرة جهدي على من قال فيهما عز وجل {....و أخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربّي
ارحمهما كما ربياني صغيرا {
إلى كل من علمني حرفا في هذه الدنيا الفانية .
إلى الإنسان الذي علمني كيف يكون الصبر طريق النجاح إلى روح أبي الطاهرة رحمه الله.
إلى من رضاها غابتي وطموحي فأعطتني الكثير ولم تنتظر الشكر إلى باعثة العزم والتصميم والإرادة
صاحبة البصمة الصادقة في حياتي والدتي العزيزة رحمها الله تعالى.
إلى رفقاء البيت الطاهر الأنيق أشقائي و شقيقاتي، إلى الأصدقاء الأعزاء.
إلى كل من قدم العون والمساعدة لإنجاز هذه الأطروحة .



شلوای لبني

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة دور أدوات التحليل المالي في الكشف عن المخاطر المالية للمؤسسة الاقتصادية ، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها اعتمدنا على جمع البيانات المتعلقة بالتحليل المالي الذي يتمثل في أنه الاداة الأساسية للمؤسسة الاقتصادية التي تعتمد عليها في الكشف والتنبؤ بمجموعة المخاطر المالية التي من شأنها أن تخلف آثار سلبية على تلك المؤسسة وذلك بالاعتماد على أدوات التحليل المالي ، وكذلك إدارة المخاطر المالية التي تعتبر النظام الذي يعالج هذه المخاطر ، وذلك بالاعتماد على مجموعة بيانات تحصلنا عليها من خلال دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة في الفترة ما بين 2019-2020.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها :

- تعتبر أدوات التحليل المالي مجموع التقنيات المستخدمة في الكشف عن المخاطر المالية.
- المخاطر المالية من أهم المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية.
- إدارة المخاطر بمثابة تنظيم متكامل يهدف إلى مواجهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف .

الكلمات المفتاحية:

تحليل المالي _ إدارة المخاطر المالية _ الكشوفات المالية _ أدوات التحليل المالي .

Summary:

This research aims to study the role of the financial analyses tools to show the financial risks of an economic institution .To get this goal and to answer this question. We collect date related to the financial analysis that is the main tool in the economic institution.

In finding and forecasting the financial risks set which can have a negative effect on that company depending on the financial analysis tools.

Also ,the financial risk management considered as the system that process this risks using the date we collect from the case of soybeans from 2019 to 2020.

This research can be summarized under three subtitles:

- The financial analyses tools considered as a set of techniques used to find the financial risks.
- One of the important risks that can face the economic institution is the financial risks.
- The risk management is an integrated system aims to face the risks with a lower cost by the best means.

Key words:

Financial analysis, Risks management, Financial statements, Financial analysis tools.

قائمة الجدول و الأشكال

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول

الصفحة	بيان الجدول	رقم الجدول
23	نسب السيولة	1
24	نسب النشاط	2
25	نسب المديونية	3
26	نسب الربحية	4
47	منتجات مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة	5
56	الميزانية المالية للأصول لسنة 2019	6
57	الميزانية المالية للخصوم لسنة 2019	7
59	حساب النتائج حسب الطبيعة لسنة 2019	8
59	الميزانية المالية للأصول لسنة 2020	9
61	الميزانية المالية للخصوم لسنة 2020	10
62	حساب النتائج حسب الطبيعة لسنة 2020	11
63	نسبة السيولة العامة	12
64	نسبة السيولة المختصرة	13
64	نسبة السيولة الفورية	14
64	نسبة التمويل الخاص	15
65	نسبة الاستقلالية في التمويل العام	16
65	نسبة معدل دوران الأصول	17
66	نسبة معدل دوران الأصول الثابتة	18
66	نسبة معدل دوران الأصول المتداولة	19

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الأشكال :

الصفحة	البيان	رقم الشكل
10	وظائف التحليل المالي في اتخاذ القرار	1
49	الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة	2

مقدمة

مقدمة:

يعيش العالم اليوم تطورات اقتصادية وتكنولوجية معتبرة، راجع إلى تطور البنية الاقتصادية لدول العالم عن طريق النمو الذي شاهده ممتلئ المؤسسات، وباعتبار المؤسسة النواة الأساسية للنشاط الاقتصادي فقد كانت محور دراسة لمختلف أبحاث وكتابات الاقتصاديين بما يتناسب مع أشكالها وأنماطها.

وبما أن المؤسسات الجزائرية عرفت تغيرات كبيرة منذ الاستقلال نتيجة لسياسات مختلفة، هذا الأمر هو الذي عاق تقدم المؤسسات الاقتصادية. وفي هذا الصدد وبما أن قيام أي مشروع يتطلب معرفة الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية فقد أصبح من الضروري لهذه الأخيرة استعمال أحدث التقنيات والوسائل لخدمة هذا الغرض ومن أهمها التحليل المالي الذي يعتبر موضوع جد هام من مواضيع الإدارة المالية الذي يمكنها من اتخاذ القرارات الصائبة والتي تساهم بدورها في تحقيق أهداف المؤسسة. فهذا الأمر الذي ألزم عليها إيجاد السبل الكفيلة لتقييم أدائها المالي والوقوف على عوامل القوة والضعف في ذلك الأداء، وبهدف تقييم أدائها المالي تعتمد بالدرجة الأولى على أدوات التحليل المالي.

كما تعتمد المؤسسات الاقتصادية على التحليل المالي في تقييم المخاطر المالية التي قد تواجهها باستخدام معظم أدواتها، وذلك بسبب التحديات المحيطة بها الناجمة عن قيامها بتوسيع نشاطها، فأدوات التحليل المالي تمكن المؤسسات الاقتصادية من معرفة وكشف المخاطر المالية المتوقعة أن تتحملها مستقبلا التي يمكن أن يكون أحد أسبابها ضعف السيولة، ارتفاع الديون، تراكم ديون المؤسسة، انخفاض أسهمها وغيرها من الأسباب التي قد تعيق المؤسسة من تحقيق أهدافها أو قد تعصف بها نهائيا.

الإشكالية:

مما سبق نحاول في هذا البحث طرح الإشكالية التالية:

ما هو دور أدوات التحليل المالي في الكشف عن المخاطر المالية للمؤسسة الاقتصادية؟

الأسئلة الجزئية:

ولكي نستطيع الإجابة على الإشكالية الأساسية ننتقل منها إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- هل المؤسسة تعتمد على استعمال أحدث التقنيات وأدوات التحليل المالي لمعرفة الوضعية المالية لها؟
- 2- كيف تساعد أدوات التحليل المالي في مواجهة المخاطر المالية؟
- 3- هل تعتمد مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة - بسكرة - على أدوات التحليل المالي في الكشف عن المخاطر مخاطر المالية للمؤسسة الاقتصادية؟

الفرضيات:

- 1- معرفة الوضعية المالية للمؤسسة تعتمد على استعمال أحدث التقنيات وأدوات التحليل المالي.
- 2- تساعد أدوات التحليل المالي في مواجهة المخاطر المالية.
- 3- تعتمد مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة - بسكرة - على أدوات التحليل المالي في الكشف عن مخاطر المالية للمؤسسة الاقتصادية.

موضوع الدراسة:

يتناول هذا البحث دور أدوات التحليل المالي في الكشف عن المخاطر المالية للمؤسسة الاقتصادية، حيث سيتم إبراز أهم أساليب وأدوات التحليل المالي التي تستخدم في كشف الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية وكذلك في الكشف عن المخاطر المالية التي تواجهها.

حدود الدراسة:

للقيام بالدراسة يجب تحديد مجالها وذلك عن طريق تحديد مكان و زمان الدراسة:

البعد الموضوعي للدراسة:

المؤسسة التي سوف تكون محل تطبيق الدراسة هي مؤسسة مطاحن الزيبان-القنطرة- بسكرة ، حيث تتوفر في هذه المؤسسة أغلبية الشروط التي يتطلبها موضوع الدراسة الذي يتمحور حوله بحثنا.

البعد الزمني للدراسة:

تمتد الفترة المراد دراستها من سنة 2019 إلى سنة 2020 وهي الفترة التي نراها كافية لتطبيق معارفنا المتعلقة بتحليل وضعية المؤسسة عن طريق أدوات التحليل المالي.

منهجية الدراسة:

من أجل الإلمام بموضوع البحث والإحاطة بمختلف جوانبه اتبعنا في معالجة الموضوع المنهج الوصفي والتحليلي المناسب لطبيعة الموضوع حيث:

في الجانب النظري تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي للتعريف بالتحليل المالي، أدوات التحليل، ودورها في الكشف عن المخاطر المالية.

أما في الجانب التطبيقي فتم الاعتماد على دراسة الحالة مؤسسة حيث تم تطبيق جانب من المعلومات النظرية على واقع إحدى المؤسسات الاقتصادية المتمثلة في مطاحن الزيبان-القنطرة- بسكرة.

دوافع اختيار الموضوع:

- أهمية الموضوع وخاصة في ظل التحولات الاقتصادية الحالية التي تتسم بتوسع رقعة المنافسة وانفتاح الاقتصاد الوطني.
- اهتمام شخصي بالإطلاع على كل ما يتعلق بالتحليل المالي وبحكم علاقة الموضوع بتخصص الدراسة.
- كون الموضوع من بين المواضيع الجديدة التي لم يتطرق إليها كثيرا خاصة مع التحول إلى النظام المالي.

أهداف الدراسة:

- إبراز أهمية التحليل المالي ومدى فعاليته.
- عرض الأدوات المستعملة في التحليل المالي وتطبيقها في المؤسسة الاقتصادية.
- إبراز أهمية التحليل المالي في الكشف عن المخاطر المالية.
- محاولة الكشف عن المخاطر المالية التي قد تواجهها مؤسسة مطاحن الزيبان-القنطرة-بسكرة.

أهمية الدراسة:

- تكمن أهمية الموضوع في أنه يتعرض لموضوع مهم بالنسبة للمؤسسة الجزائرية.
- يعتبر من أهم وسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج المؤسسات الاقتصادية عن طريق تحليل القوائم المالية، وبلعبتها قاعدة معلوماتية تساعد على تقييم أداء المؤسسات بحيث يظهر التحليل المالي تلك المعلومات بنقاط قوة وضعف المؤسسة، ومدى سلامة أوضاعها المالية من خلال ممارستها لنشاطها وتكون عون لها في ترشيد قراراتها.
- يعد الاهتمام بالوضع المالي وتقييم المخاطر المالية من اهتمامات كل من له علاقة بالمؤسسة الاقتصادية.
- يساهم التحليل المالي في إظهار المخاطر التي قد تطرأ على الحالة المالية للمؤسسة أو قد تواجهها.

الدراسات السابقة:

من بين الدراسات نذكر ما يلي:

1-دراسة: اليمين سعادة (استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها) دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة جامعة الحاج لخضر باتنة، مذكرة ماجستير، سنة 2008-2009 تتمثل إشكالية هذه الدراسة في: هل يعتبر التحليل المالي أداة كافية للوصول إلى تقييم حقيقي للوضع المالي للمؤسسة، وتحديد المشاكل التي تعاني منها؟

وكم أبرز النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة نجد:

- المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها عن طريق مواردها الثابتة وهذا ما يدل على تحقيق التوازن المالي.
- المؤسسة غير مستغلة لكل أصولها، وتحتفظ بأصولها زائدة عن حاجتها.
- المؤسسة تمتلك قدر كافي من السيولة والتي تعتبر أموال مجمدة يجب على المؤسسة استثمارها في مجالات أخرى.

2-دراسة: عيسي سيهام وعيسي يونس (تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية -دراسة حالة المؤسسة الوطنية للهندسة المدنية والبناء GCB بومرداس، جامعة بومرداس، سنة 2016-2017 حيث تتمثل إشكالية هذا العمل في: ما هي أهم آليات تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية؟

ومن نتائج هذه الدراسة نذكر ما يلي:

- يعتبر التحليل المالي وسيلة فعالة وأداة لاتخاذ القرارات وترشيدها، لأنه يساعد المسير المالي على تشخيص الحالة المالية للمؤسسة والكشف عن سياستها والظروف التي تمر بها المؤسسة.
- يهدف التحليل المالي إلى التعرف إلى مدى قدرة المؤسسة في تحقيق الأرباح التي تمكنها من الاستمرار والبقاء في السوق.
- مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، من أهم الأدوات المستعملة في عملية تحليل الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية.

هيكل البحث:

لمعالجة الموضوع والإجابة عن التساؤلات المطروحة واختبار الفرضيات تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي كما يلي:

مقدمة

-الفصل الأول: يتناول الإطار النظري للتحليل المالي لبعثباره من أبرز السبل المستخدمة لتشخيص وتقييم الوضعية المالية للمؤسسة.

-الفصل الثاني: تتناول فيه أدوات التحليل المالي واستخدامها في الكشف عن المخاطر المالية للمؤسسة الاقتصادية.

الفصل الأول:

الإطار النظري للتحليل المالي

الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي تقنية من تقنيات التسيير، فهو يهدف إلى التشخيص وتحليل الوضعية المالية في المؤسسة بغرض تحديد نقاط القوة من أجل العمل على تحسينها وجعلها أكثر قوة والكشف على و العمل على تصحيحها أو التخلص منها، ويمكن اعتبارها نقطة بداية لأي سياسة مستقلة وهذا من خلال دراسة وتقسيم نشاط المؤسسة ومعرفة اتجاه التنبؤ به.

كما يعد التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها المحلل المالي لتحقيق أهداف المؤسسة ولكي يقوم هذا الأخير باتخاذ القرارات السليمة والمطابقة للأهداف التي رسمتها المؤسسة يجب أن تعتمد في تحليلها على أدوات موثوق فيها وتعتبر مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية من بين الأدوات الأكثر شيوعا واستخداما في التقييم الأداء المالي، وذلك لأنها تعطي قراءة صحيحة للوضعية المالية للمؤسسة ، وبالتالي تمنح مجالاً واسعاً للأطراف المعنية بلتخاذ قرارات.

الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي التحليل المالي

إن التحليل المالي للمؤسسة يهدف إلى تحسين وتصحيح الوضعية المالية وضمان استمراريته في النشاط وبالتالي فهو يكتسي أهمية بالغة لأصحاب القرار في المؤسسة فهو يساعد على معرفة الاختلافات وكيفية الحد منها، ومعرفة نقاط القوة والحفاظ عليها وتحسينها.

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي

لقد وردت عدة تعريفات لتحليل المالي نذكر منها ما يلي:

التعريف الأول: يعرف بأنه مجموع الأساليب والطرق الرياضية والإحصائية و الفنية التي يقوم بها المحلل المالي على البيانات والتقارير والكشوف المالية من أجل تقييم أداء المؤسسات والمنظمات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل. (خلف عبد الله و الحياي، 2015، صفحة 49)

التعريف الثاني: هو عملية استخلاص المعلومات من البيانات المتوفرة من أجل التعرف على أداة المؤسسة في الماضي والتنبؤ بآداءها الحالي وذلك من أجل مساعدة الإدارة على اتخاذ القرارات. (خلف عبد الله و الحياي، 2015، صفحة 50)

التعريف الثالث: التحليل المالي على أنه مدخل أو نظام لتشغيل البيانات لاستخلاص معلومات تساعد متخذي القرارات التعرف على:

- الآداء الماضي للمؤسسة وحقيقة الوضع المالي والاقتصادي للمؤسسة في الوقت الحالي.
- التنبأ بالآداء للمؤسسة في المستقبل.
- تقييم أداء الإدارة. (خلف عبد الله و الحياي، 2015، صفحة 49)

التعريف الرابع: يعرف عبد الغفار الحنفي التحليل المالي هو عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية والتاريخية إلى كم أقل من المعلومات أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات. (بن مالك، 2010/2011، صفحة 10)

هذا التعريف يشبه التعاريف السابقة في إن التحليل المالي هو لمساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات لكنه يعتبر التحليل المالي أو يختصره بالنسب المالية، في حين إن التحليل المالي لا يختصر فقط بالنسب المالية بل هو أوسع من ذلك، مختصرون آخرون يرون إن التحليل المالي بأنه ((عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ قرارات وتقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة - مالية أو تشغيلية - وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل)). (طير و سايعي، 2014/2015، صفحة 9/8)

المطلب الثاني: نشأة والسياق التاريخي للتحليل المالي

الفرع الأول: لمحة تاريخية عن التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي تاريخيا وليد الظروف التي نشأت في مطلع الثلاثينات من القرن الماضي، وهي فترة الكساد الكبير التي سادت الولايات المتحدة الأمريكية والذي أدى إلى ظهور عمليات الغش والخداع على أثر انهيار بعض المؤسسات، الأمر الذي أوجد الحاجة إلى ضرورة نشر المعلومات المالية عن الشركات.

الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي

لقد نشأ التحليل المالي في القرن التاسع عشر (19)، حيث استعملت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين أساساً قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها وذلك استناداً إلى كشوفاتها المحاسبية، ولكن مع التطور الصناعي والتجاري اتضح عدم كفاية هذا التحليل، وظهرت في بداية العشرينيات (20) من هذا القرن بعض الدراسات المبينة على العديد من المؤسسات ثم تطور هذا النوع من الدراسات وذلك بتصنيف المؤسسات وفق القطاعات الاقتصادية أو النواحي الجغرافية مما ساعد على المقارنة بينهما.

ولقد كان للأزمة الاقتصادية التاريخية في الفترة الممتدة (1933 1929) أثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير وخاصة التحليل المالي خلال هذه الفترة نتيجة الفشل المالي الذي عرفته العديد من المشروعات المؤسسات الاقتصادية والمالية بحيث كانت هذه المؤسسات بحسب طبيعتها مجبرة على إعادة تنظيمها من أجل حمايتها من الفشل المالي، ففي سنة 1933 أسست الولايات المتحدة الأمريكية لجنة الأمن والصرف وبدأت في نشر التقديرات الزمنية للآلات بالمؤسسات، وكذلك الإحصائيات المتعلقة بالنسب النمطية" المثالية لكل قطاع." وكانت المراحل التي مر بها التحليل المالي خلال القرن (20) كالتالي:

- بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تطورت تقنيات التحليل المالي في "فرنسا حيث أظهر المصرفيون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم" بصفة أكثر دقة في الستينيات ومع تطور المؤسسات نصب الاهتمام على نوعية المؤسسات بوسائل التمويل اللازمة لها.
- وفي سنة 1967 تكونت لجنة عمليات البورصات في فرنسا التي كانت تهدف إلى تأمين الاختيار الجيد وتأمين نوعية المعلومات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة إلى المساهمين، وقد تزايد حجم المعلومات وتحسنت نوعيتها بشكل ساهم في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي الذي تحول من التحليل الساكن" لفترة زمنية شهر أو سنة إلى تحليل الديناميكي أي "دراسة الحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات متعاقبة أقلها ثلاثة سنوات والمقارنة نتائجها. (طير و سايجي، 2014/2015، صفحة 6)

الفرع الثاني: أسباب نشأته

- هناك عدة عوامل عجلت بظهور التحليل المالي كقاعدة لتحليل وتقييم أداء المؤسسات حيث يمكننا تلخيص هذه الأخيرة في:
- **الثورة الصناعية وظهور الشركات الكبيرة:** أدت الثروة الصناعية إلى ظهور عمليات الإنتاج الكبيرة، مما نتج عنه ظهور مؤسسات عملاقة، خاصة مرها شركات المساهمة، والتي يكون فيها انفصال بين الإدارة والملاك أو المساهمين، وبالتالي كان من الضرورة إيجاد وسيلة تمكن المستثمرين من متابعة نتائج المؤسسات التي يستثمرون فيها أموالها. (بن مالك، 2010/2011، صفحة 8)
 - **التدخل الحكومي في كيفية إنجاز القوائم المالية:** رغبة من الحكومات في توفير قدر من الأمان للمستثمرين، قامت بوضع القوانين أو التشريعات التي تقضي بضرورة أن تقوم المنظمات بتبويب قوائمها المالية و عرض بياناتها المالية بشكل يسمح للمساهمين والأطراف الخارجية الأخرى بالتعرف على نتائج المؤسسة. (بن مالك، 2010/2011، صفحة 8)
 - **الكساد الكبير:** ساد الولايات المتحدة في فترة الثلاثينيات من القرن المنصرم، والذي عجل بالبحث عن أداة تراقب وتتنبأ بالمستقبل المالي للمؤسسات. (بن مالك، 2010/2011، صفحة 8)

الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي

- ظهور الائتمان كمصدر للتمويل: حيث أن مؤسسات التمويل والبنوك المقرضة تهتم بشكل أساسي بعملية اتخاذ قرار التمويل من عدمه، بناء على المؤشرات التي تعطيها نتائج التحليل المالي. (بن مالك، 2010/2011، صفحة 8)
- ظهور البورصات الخاصة بالأوراق المالية: إن قوانين البورصة تقتضي بضرورة أن تقوم الشركات التي تطرح أسهمها للاكتتاب أن تعرض و بشكل مفصل قوائمها المالية حتى يمكن للمستثمرين من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية. (بن مالك، 2010/2011، صفحة 8)

المطلب الثالث: أهداف التحليل المالي

تختلف أهداف التحليل المالي من مؤسسة إلى أخرى، كما تختلف حسب المحلل المالي سواء كان تحليلاً خارجياً (المتمثل في البنوك، رجال الأعمال، مصلحة الضرائب) أو تحليلاً داخلياً على المؤسسة ككل، لذا يمكن للمحلل المالي أن يصل إلى الأهداف التالية من خلال عملية التحليل.

الفرع الأول: الأهداف الداخلية:

- البحث عن شروط التوازن المالي وقياس مردودية الأموال المستثمرة.
- معرفة المركز المالي للمؤسسة والتنبؤ بالأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية.
- الحكم على مدى صلاحية السياسة المالية والتشغيلية للفترة تحت التحليل وبصفة عامة إعطاء حكم على التسيير المالي للفترة تحت التحليل.
- تحديد الاحتياجات المالية للمؤسسة.
- إجراء فحص للسياسة المالية المتبعة من طرف المؤسسة وذلك عن طريق الدراسات التفصيلية للبيانات المالية لفهم مدلولاتها أو محاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها بالكميات والكيفيات التي هي عليها مما يساعدنا على اكتشاف نقاط القوة والضعف في السياسات المالية التي تعمل في إطار المؤسسة.
- تنظيم ووضع المعلومات المتوصل إليها للاستفادة منها في الرقابة العامة لنشاط المؤسسة وجعلها كذلك كأساس للتقديرات المستقلة مثل الميزانية التقديرية للاستثمارات.
- توفير المعلومات والبيانات لسياسة المؤسسة لاتخاذ القرارات الإستراتيجية في الوقت المناسب منها قرارات الاستثمار، الاختيار بين وسائل التمويل وسياسة القروض، اتبع الأرباح وتغيير رأس المال. (دويدي و بربح، 2014/2015، صفحة 9)

الفرع الثاني: الأهداف الخارجية

- تعتمد البنوك على التحليل المالي في اتخاذ القرارات الخاصة بالاقتراض أين يطلب من المؤسسة تقديم تقارير عن سيولتها لغرض معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها.
- مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى من نفس القطاع وإظهار نقاط القوة والضعف التي تتميز بها المؤسسة.
- تقييم جدوى الاستثمارات في المؤسسة.

الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي

– تقييم النتائج المالية حيث بواسطتها يمكن تحديد الأرقام الخاضعة لضريبة. (دويدي و براهيم، 2014/2015، صفحة 10)

المبحث الثاني: أنواع ومعايير ووظائف التحليل المالي

سننظر في هذا المبحث إلى أنواع التحليل المالي التي تصنف على عدة جهات منها من ناحية الجهة القائمة بالتحليل، من ناحية البعد الزمني، من ناحية الفترة التي يغطيها التحليل... الخ. وكذلك سنتعرف على معايير و وظائف التحليل المالي .

المطلب الأول: أنواع التحليل المالي

يصنف التحليل المالي إلى عدة أنواع وفق مجموعة من المعايير كما يلي:

الفرع الأول: حسب جهة القائمة بالتحليل.

يتم تقسيم التحليل المالي حسب هذا المعيار استنادا إلى وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة خارجي أو داخلي كما يلي :

- أ. **تحليل داخلي:** وهو التحليل الذي تقوم به جهة داخلية أي من داخل المؤسسة المراد إجراء تحليل لها.
- ب. **تحليل خارجي:** هذا النوع من التحليل تقوم بإجرائه جهات من خارج المؤسسة كالبنوك والمصارف والغرف التجارية والصناعية وفي أيامنا هذه المكاتب المتخصصة في الحسابات والتدقيق . (خلف عبد الله و الحياي، 2015، صفحة

57)

الفرع الثاني : حسب البعد الزمني للتحليل.

- أ. **التحليل الستاتيكي (الساكن):** هذا النوع من التحليل يسمى كذلك بالتحليل الثابت أو الساكن، ويعتمد على تحليل القوائم المالية لفترة مالية واحدة اعتمادا على البنود والعناصر المالية المكونة لكل قائمة مالية، يعتمد هذا النوع على استخدام نوعين من أدوات التحليل المالي: (شتح و سوني، 2019/2020، صفحة 6)

1. **التحليل العمودي أو الرأسي:** وينطوي على دراسة العلاقات الكلية من بنود القائمة المالية المختلفة في تاريخ معين، وهو تحليل يتصف بالسكون والثبات static، ويساعد على تقييم إدارة المؤسسة في تلك الفترة واكتشاف نواحي الضعف والقوة ولكنه يل بحاجة لأن يدعم بالتحليل الأفقي وبلستخراج المركز النسبي . ويتم القيام به في العادة عن طريق النسب، أي نسبة بند من بنود الميزانية إلى بنك آخر كما سيتم بيانه في الوحدات اللاحقة. (الخلاية و رمضان، 2013، صفحة 20)

2. **التحليل بواسطة النسب المالية:** تكون المقارنة بين رقمين يرتبطان معا بعلاقة سببية، وتكون حصيلة المقارنة نسبة مالية كنسبة التداول التي تشتق من خلال مقارنة قيمة الأصول المتداولة بقيمة المطلوبات المتداولة في نهاية الفترة المالية نفسها. (شتح و سوني، 2019/2020، صفحة 6)

ب. **التحليل الديناميكي (المتحرك):** يهتم التحليل الديناميكي بدراسة الوضعية المالية الخاصة بالمؤسسة الاقتصادية في سلاسل زمنية بغية معرفة تطور قيمة البنود المالية والنسب المالية، والتنبؤ بقيمتها في المستقبل وذلك بغرض تحديد

الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي

الاتجاه العام لها من خلال الفترات السابقة. يعتمد التحليل الديناميكي على استخدام نوعين من الأدوات التحليلية. (شتح و سوفي، 2019/2020، صفحة 7)

1. التحليل الأفقي (المقارن):

وينطوي على دراسة سلوك كل بند من بنود القائمة المالية بمرور الزمن، أي تتبع حركة هذا البند زيادة أو نقصانا بمرور الزمن. وهكذا فإن هذا النوع من التحليل الديناميكي لأنه يبين التغيرات التي حدثت، ويسمى بعض الكتاب هذا النوع من التحليل قياسا بالزمن، وكذلك يمكن القيام بهذا النوع من التحليل في حالة النسب المالية حيث يمكن مقارنة نسبة ما بمثيلاتها المعدة عن الفترة زمنية أخرى مما يتيح تتبع حركة هذه النسبة عبر الزمن ويساعد على اتخاذ القرارات المناسبة، ولا شك أن هذا ذو فائدة أكبر من مجرد الاقتصار على النسب الخاصة بفترة زمنية واحدة (أي التحليل الرأسي). ويساعد التحليل الأفقي على:

- اكتشاف سلوك النسبة أو أي بند من بنود أي قائمة مالية موضوع الدراسة عبر الزمن.
- تقييم إنجازات المؤسسة ونشاطها في ضوء هذا السلوك ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة بعد تتبع أسباب التغير إلى جذورها. (الخلاية و رمضان، 2013، صفحة 21)

2. تحليل الاتجاهات:

يتخذ تحليل الاتجاهات شكل التحليل المالي الأفقي للقوائم المالية خلال عدة فترات مالية متتالية، حيث نعامل السنة المالية الأولى كسنة أساس ليتم بعد ذلك إظهار قيم كل بند من بنود القوائم المالية في الفترات التالية على شكل نسبة مئوية من قيمته في سنة الأساس. (شتح و سوفي، 2019/2020، صفحة 7)

الفرع الثالث: حسب الفترة التي يغطيها التحليل المالي.

يمكن تصنيف التحليل المالي استنادا إلى الوصول إلى الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل المالي إلى:

أ. التحليل المالي قصير الأجل:

يغطي فترة زمنية قصيرة، ويستفاد منه في قياس قدرات وإنجازات المؤسسة في الأجل القصير، وغالبا ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المؤسسة على تغطية التزاماتها الجارية وتحقيق الإيرادات التشغيلية كما يستخدم بهدف التخطيط المالي في الأجل القصير، من أجل تركيزه على تحليل السيولة والتدفقات النقدية والربحية في الأجل القصير. (شتح و سوفي، 2019/2020، صفحة 7)

ب. التحليل المالي طويل الأجل:

يركز هذا الأسلوب على تحليل هيكل التمويل والأصول الثابتة والربحية في الأجل الطويل، إضافة إلى تغطية التزامات المؤسسة في الأجل الطويل، بما في ذلك القدرة على دفع فوائد وأقساط الديون عند استحقاقها، ومدى انتظامها في توزيع الأرباح، وحجم هذه التوزيعات وتأثيرها على أسعار أسهم المؤسسة في الأسواق المالية. (شتح و سوفي، 2019/2020، صفحة 7)

الفرع الرابع: حسب الهدف من التحليل المالي

يمكن تبويب التحليل إلى عدة أنواع استنادا إلى الهدف من التحليل منها:

الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي

- تحليل لتقويم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير.
- تحليل لتقويم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل.
- تحليل لتقويم ربحية المشروع.
- تحليل لتقويم الأداء التشغيلي للمشروع.
- تحليل لتقويم التناسق في الهيكل التمويلي العام ومجالات استخداماته. (خلف عبد الله و الحيايلى، 2015، صفحة 59/58)

الفرع الخامس: حسب المدى الذي يغطيه التحليل المالي.

- يمكن تبويب التحليل استنادا إلى المدى أو النطاق الذي يغطيه التحليل المالي منها: (شتح و سويى، 2019/2020، صفحة 8)
- أ. **تحليل الشامل**: يشمل هذا التحليل كافة أنشطة المشروع لسنة مالية واحدة أو مجموعة من السنوات .
 - ب. **التحليل الجزئي**: يغطي هذا التحليل جزءا من أنشطة المشروع لفترة زمنية معينة أو أكثر.

المطلب الثاني: معايير التحليل المالي

هي عبارة أرقام معيارية تستخدم كمقياس للحكم على كفاءة وملائمة نسبة معينة أو رقم ما. وتمثل المعايير المعتمدة في التحليل المالي في:

أ. المعايير المطلقة:

هي مؤشرات متعارف عليها تعتمد على صفات مشتركة لمختلف القطاعات والمشاريع بغض النظر عن حجمها ونوعها وفترة التحليل، ولذلك فإن مدلولات هذا المعيار ضعيفة كونها تأخذ قيمة مالية ثابتة لنسبة معينة تشترك بها كافة المشاريع، ومن المعايير المطلقة شائعة الاستخدام معيار نسبة التداول والسيولة السريعة. (عابد، 2014/2015، صفحة 10)

ب. معيار القطاع أو صناعة:

وهي المؤشرات المتفق عليها في القطاع التي تنتمي إليه المؤسسة محل المقارنة، ويستخرج بلحساب متوسط النسب لمجموعة كبيرة من المؤسسات التي تنتمي إلى قطاع واحد ولفترة زمنية محددة ويتولى إعداد مثل هذه المعايير الاتحادات المعنية كغرف للتجارة والصناعة والمؤسسات المالية المتخصصة، ويعد هذا المعيار مؤشر هام بين الانحرافات من معدل القطاع الذي ينتمي إليه المشروع محل الدراسة، وهي أقرب على الواقع مقارنة بالمعيار المطلق، ويجب أن يأخذ المحلل المالي بعين الاعتبار عند المقارنة اختلاف طبيعة المشاريع داخل الصناعة الواحدة من حجم ونمط الإنتاج والمعايير المحاسبة والموقع ومكونات الهيكل التمويلي، إذ ينتقد هذا المعيار بعدم أخذه الخائص الخاصة بالمشروع محل المقارنة. (عابد، 2014/2015، صفحة 10)

ج. معيار المؤسسات المتماثلة:

التي لها تاريخ طويل في السوق وإنجازاتها معتمدة من قبل المتعاملين والمستثمرين والأسواق المالية. (عابد، 2014/2015، صفحة

10)

الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي

د. المعايير الإدارية (المعيار المخطط):

يصمم هذا المعيار من قبل إدارة المؤسسة، والذي يبنى على أساس الموازنات التقديرية المسبقة لأنشطة المؤسسة، وهذا المعيار يصمم بناء على الخبرات الفنية والخبرات السابقة للإدارة والتي تمثل مؤشرا للأداء والتقييم وتحديد الانحرافات. كذلك هذا المعيار قد يشمل تفاصيل أخرى لأداء المؤسسة كتحديد النسب التي تجدها الإدارة مناسبة لأنشطتها في المجالات الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية. وعلى الرغم من أهمية هذا المعيار إلا أنه لا يعد المعيار الأمثل للمقارنة وتقييم الأداء لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار واقع الأداء العام في المؤسسات المماثلة. (سعادة، 2008/2009، صفحة 17)

هـ. المعايير التاريخية أو المعيار الإتجاهي:

عبارة عن النسب و الأرقام التي تمثل الاتجاهات التي اتخذها أداء مؤسسة معينة في الماضي، والتي يتم اعتمدها كأداة تحليلية لتقييم أداء المؤسسة الحالي، والتوقع المستقبلي بشأن أدائها. (سعادة، 2008/2009، صفحة 17)

المطلب الثالث: وظائف التحليل المالي

للتحليل المالي عدة وظائف تتركز في مجملها حول:

أ. توجيه المستثمرين لاتخاذ القرار: من بين وظائف التحليل المالي توجيه متخذي القرار اتخاذ أحسن القرارات التي تعود

على المؤسسة بالربح أو الفائدة، بغرض تحقيق هدفها، بالإضافة إلى محاولة التأقلم مع البيئة الخارجية التي تتميز بعدم

الاستقرار، من بين القرارات التي تحددها سياسات التحليل المالي.

ب. اتخاذ قرار الاستثمار: وذلك عن طريق إبراز مزايا وحدود عملية الاستثمار المرتقب إنجازها.

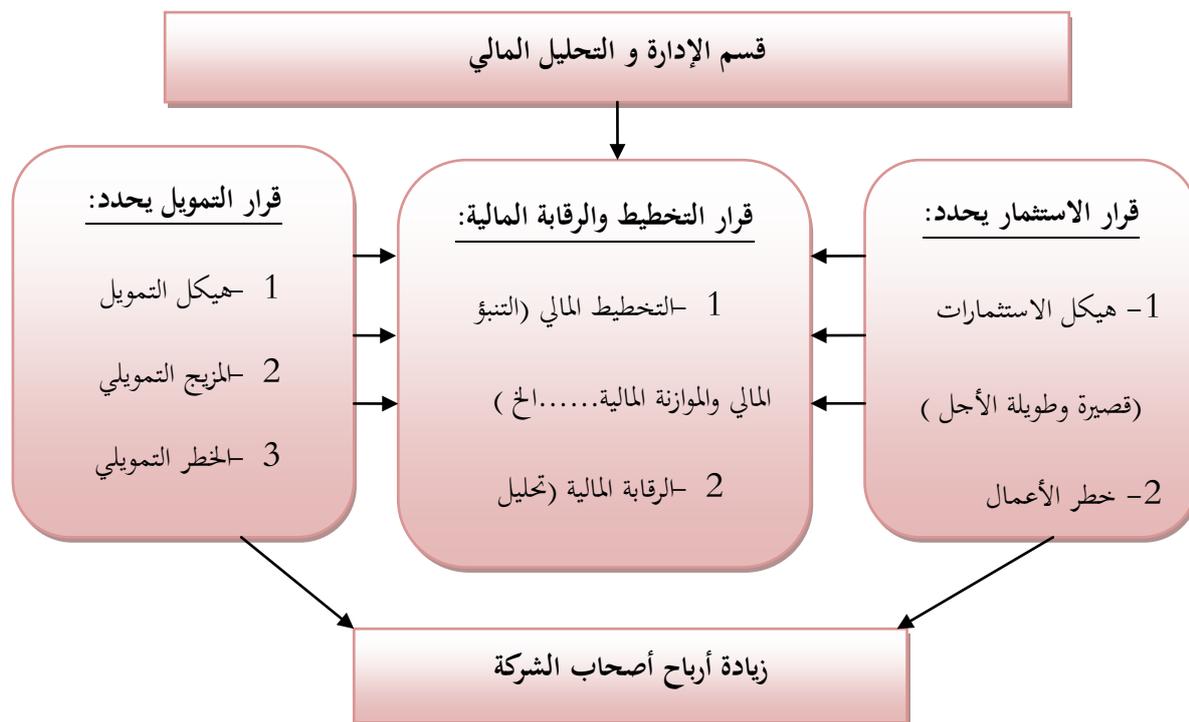
ج. اتخاذ قرار التمويل: حيث تمكن مجلس الإدارة من البحث على فرص تمويلية أفضل.

د. اتخاذ قرار التخطيط والرقابة المالية: من أجل توجيه ورقابة مختلف العمليات المالية.

الشكل الموالي يبين وظائف التحليل المالي: (بن مالك، 2010/2011، صفحة 11)

الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي

شكل تخطيطي رقم : (1) يبين وظائف التحليل المالي في اتخاذ القرار



المصدر: بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2010/2011 صفحة 12.

من خلال الشكل التخطيطي السابق نلاحظ أنه من أجل تحقيق هدف تعظيم ثروة المساهمين، عن طريق اتخاذ القرار الأمثل بشأن عملية الاستثمار، على الإدارة أن تتبع الوظائف التالية:

1. **التحليل و التخطيط المالي:** و ذلك من خلال تحليل البيانات المالية وتحويلها إلى معلومات يمكن استخدامها لإعداد الموازنات المتعلقة بالإيرادات والمصاريف التي تخص المشروع في المستقبل. (بن مالك، 2010/2011، صفحة 12)
2. **تحديد هيكل أصول المشروع:** من حيث تحديد حجم الاستثمارات في كل من الأصول القصيرة والطويلة الأجل، و كذلك التوجيه باستخدام الأصول الثابتة الملائمة. (بن مالك، 2010/2011، صفحة 12)
3. **تحديد الهيكل المالي للمشروع:** إذ يجب تحديد المزيج الأمثل والأكثر ملائمة من تمويل قصير وطويل الأجل، كذلك تحديد طبيعة ديون المشروع سواء كانت ملكية أو عن طريق الافتراض. (بن مالك، 2010/2011، صفحة 12)

المبحث الثالث: استعمالات التحليل المالي

سننتقل في هذا المبحث إلى مصادر معلومات التحليل المالي أو مجموعة الوثائق اللازمة للقيام بالتحليل المالي والتي تتمثل في الميزانية المالية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيير في الأموال الخاصة. وكذلك سنتعرف على الخطوات التي يقوم بها المحلل المالي عند قيامه بالتحليل المالي. وكذلك سنتعرف على أهم الجهات المستفيدة من هذا التحليل.

الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي

المطلب الأول: مصادر معلومات التحليل المالي:

تعتبر البيانات والمعلومات التي يحصل عليها المحلل المالي المادة الأولية لمخرجات العملية التحليلية ويمكن تقسيم مصدر الحصول على البيانات والمعلومات لغايات التحليل المالي إلى مصدرين رئيسيين هما:

الفرع الأول: مصادر داخلية:

ويعتبر أهم مصدر ضمن المصادر الداخلية القوائم المالية والتي تتمثل في الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة و جدول تغييرات الأموال الخاصة.

ويمكن للمحلل المالي، إضافة لهذه القوائم استخدام بيانات تقوم المؤسسة بتنظيمها من خلال طرف آخر، باستعمال البيانات التي تتوفرها المؤسسة، ومن هذه البيانات:

- تقارير مالية غير إلزامية تقوم المؤسسة بتنظيمها عن أنشطتها خلال الفترة التشغيلية.
- تقرير مدقق الحسابات.
- التقرير الختامي لمجلس الإدارة في حال وجوده. (داوود، 2012، صفحة 13)

الفرع الثاني: مصادر خارجية:

وهذه المصادر تساعد المحلل المالي في عملية التقييم والتفسير التي يقوم بها لنتائج عملية التحليل، ومن أهم هذه المصادر:

- مراسلات المؤسسة مع العملاء والموردين، وموافقات الأرصداء الدائنة والمدينة.
- البيانات الصادرة عن أسواق المال والبورصة.
- بيانات عما تتمتع به المؤسسة في الأسواق من سمعة تجارية.
- أية بيانات يمكن الحصول عليها. (داوود، 2012، صفحة 13)

أولاً: الميزانية المالية:

أ. تعريف الميزانية المالية:

وهي تلك القائمة التي تعد بمثابة تقرير يوضح المعلومات الخاصة بقيمة استثمار المؤسسة المتمثلة بالأصول، ومصادر هذه الاستثمارات المتمثلة بالالتزامات وحقوق أصحاب الملكية. (عابد، 2014/2015، صفحة 13)

حيث لا تخرج الميزانية المالية عن كونها إعادة تبويب بنود الميزانية العمومية بشكل يظهرها في صورة تحليلية تمكن المحلل من استخلاص نتائج مفيدة، وهي عادة ما تظهر في الصحف مع القوائم المالية الأخرى التي ينص عليها قانون سوق المال رقم 95 لسنة 1992. (هندي، 2016، صفحة 121)

ب. عناصر الميزانية المالية:

تتكون الميزانية المالية من شقين، شق الجانب المدين ويتمثل في الأصول وشق الجانب الدائن ويتمثل في الخصوم.

1. الأصول:

تترتب عناصر الأصول بإتباع مبدئين أساسيين هما مبدأ السيولة ومبدأ السنوية كمقياس لتحديد العناصر التي تبقى في المؤسسة لأكثر من سنة، والعناصر التي تتحول خلال السنة إلى سيولة، وحسب هذا الترتيب فإن الأصول تنقسم إلى قسمين هما: (عيسي وعيسي، 2016/2017، صفحة 34)

❖ الأصول غير المتداولة:

وهي الأصول المادية والمالية والمعنوية الطويلة الأجل التي تمتلكها المؤسسة بغرض استخدامها لأكثر من دورة مالية أو تشغيلية واحدة، حيث لا يمكن تحويلها أي نقدية جاهزة خلال 12 شهرا من تاريخ إقفال الميزانية. ويشمل هذا النوع من الأصول على:

- التثبيتات المعنوية.
- التثبيتات العينية.
- التثبيتات المالية.
- أصول ثابتة أخرى مثل النفقات طويلة الأجل المدفوعة مقدما، الضرائب المؤجلة على الأصول، تكلفة إصدار السندات المؤجلة..... إلخ. (نجار، 2015/2016، الصفحات 13-14)

❖ الأصول المتداولة:

وهي الأصول التي تستعملها المؤسسة في دورة واحدة ونجد:

- قيم الاستغلال (المخزونات).
- القيم القابلة للتحقيق .
- القيم الجاهزة. (عيسي و عيسي، 2016/2017، صفحة 35)

2. الخصوم:

هي تضحيات مستقبلية محتملة بمنافع اقتصادية ناشئة عن الالتزامات الحالية للمؤسسة والمتعلقة بنقل أو تحويل للأصول أو توفير خدمات للأصول الأخرى في المستقبل نتيجة لمعاملات أو إحداث. فهي تضم أذن جميع العناصر التي تشكل التزاما على الكيان تولد أحداث ماضية. (نجار، 2015/2016، صفحة 14)

تترتب عناصر الخصوم على أساس الاستحقاقية ومبدأ السنوية وتنقسم عناصر الخصوم إلى مجموعتين الأولى تمثل الأموال الدائمة والثانية تتمثل في الديون القصيرة الأجل.

❖ الأموال الدائمة: هي الموارد التي تبقى تحت تصرف المؤسسة لأكثر من سنة مهما كان مصدرها وتشمل:

الأموال الخاصة: تتمثل في مجموع العناصر التي تمثل الملكية الخاصة للمؤسسة، وتشمل رأس المال المطلوب، رأس المال الغير المطلوب، الاحتياطات، فرق إعادة التقييم والمؤونات غير المدفوعة بعد طرح نسبة الضريبة منها، نتيجة الدورة. (عيسي و عيسي، 2016/2017، صفحة 35)

الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي

الخصوم الغير المتداولة: وهي الديون التي لا تزيد مدة الاحتفاظ بها أو عليها كمورد مالي لمدة تزيد عن السنة وتشمل ديون وقروض مالية، التزام ضريبي مؤجل، خصوم أخرى غير متداولة، مؤونات وإيرادات مقدمة والخصوم المماثلة.

❖ الخصوم المتداولة:

هي عبارة عن ديون قصيرة الأجل الموجهة لتمويل احتياجات دورة الاستغلال والالتزامات الراهنة التي يتوقع تسديدها خلال 12 شهر الموافقة للدورة المحاسبية، وتشمل الموردين والحسابات الملحققة، الضرائب، دائنون آخرون، حسابات الخزينة وما يعادلها. (عيسي و عيسي، 2016/2017، صفحة 36)

ج. شكل الميزانية المالية:

انظر قائمة الملاحق الملحق رقم 01 خاص بميزانية الأصول وميزانية الخصوم الملحق رقم 02.

ثانيا: جدول حسابات النتائج:

أ. تعريف:

حسب النظام المحاسبي المالي فإن جدول حساب النتيجة عبارة عن بيان ملخص للأعباء والإيرادات المنجزة من المؤسسة خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحسبان تاريخ السحب أو التحصيل ويهدف إلى حساب النتيجة الصافية للسنة المالية ويتم إعداده في نهاية السنة. (بوفليح، 2019، صفحة 85)

المعلومات الدنيا المقدمة في حساب النتائج هي الآتية :

- * تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية الهامش الاجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال .
- * منتجات الأنشطة العادية.
- * المنتوجات المالية والأعباء المالية.
- * أعباء المستخدمين.
- * الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة.
- * المحصنات للاهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية.
- * المحصنات للاهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية.
- * نتيجة الأنشطة العادية.
- * العناصر غير العادية (منتجات وأعباء).
- * النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع.
- * النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، 2009، الصفحات 25-26)

ب. شكل جدول حسابات النتائج:

انظر إلى قائمة الملاحق الملحق رقم 03.

ثالثا: جدول سيولة الخزينة (التدفقات النقدية):

أ. تعريف جدول التدفقات النقدية:

يعرف جدول تدفقات الخزينة على انه تلك الآداة الدقيقة المستخدمة في الحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على نجاعة التسيير المالي للمؤسسة. (عيسي و عيسي، 2016/2017، صفحة 41)

إن الهدف من هذا الجدول هو إعطاء مستعملي القوائم المالية أساس لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية. (ردة و طاري، 2016، صفحة 104)

ب. تبويب المعلومات في قائمة التدفق النقدي

ويتم تبويب هذه المعلومات على النحو التالي:

1. التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:

يتم تحديد صافي التدفق النقدي التشغيلي بدراسة بنود الإيرادات والمصروفات الظاهرة في قائمة الدخل، وكذلك بنود رأس المال العامل (الأصول المتداولة والمطلوبات المتداولة) الظاهرة في الميزانية العمومية. (مطر، 2006، صفحة 166)

2. التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية:

وهي عمليات تسديد أموال من أجل اقتناء استثمار وتحصيل للأموال عن طريق التنازل عن أصل طويل الأجل. (طير و سايعي، 2014/2015، صفحة 34)

3. التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية:

أنشطة تكون ناجمة عن تغير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض.

ومنه أصبحت الخزينة وفق هذا الجدول تحسب بناء على منظور ديناميكي بالاعتماد على حركة تدفقات الخزينة ومنظور تفصيلي يعتمد على تفكيك الخزينة حسب مصدرها. (طير و سايعي، 2014/2015، صفحة 35)

ج. عرض جدول تدفقات الخزينة:

وذلك وفق طريقتين:

1. جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة:

حيث تتطلب هذه الطريقة تحويل التدفقات النقدية الداخلة من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي. (عيسي و عيسي،

2016/2017، صفحة 43)

بالنسبة للشكل أنظر إلى قائمة الملاحق الملحق رقم 04.

2. جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة:

تتطلب هذه الطريقة تعديل صافي الربح أو الخسارة بقيمة العمليات غير النقدية وأية بنود مؤجلة أو مستحقة متصلة بإيرادات أو أعباء سابقة أو مستقبلية، بهدف تحديد التغيرات في عناصر رأس المال العامل . (عيسي و عيسي، 2016/2017، صفحة 44)

بالنسبة إلى الشكل انظر إلى قائمة الملاحق الملحق رقم 05.

رابعا : جدول تغيرات الأموال الخاصة

أ. تعريف جدول تغيرات الأموال الخاصة:

حسب النظام المحاسبي المالي يقدم تغيير الأموال الخاصة تحليلا للتغيرات التي مست حسابات رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية، يبين الجدول كحد أدنى التغيرات التي مست:

- * النتيجة الصافية للسنة المالية.
- * تغيرات الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء التي تسجل تأثيرها مباشرة ضمن رؤوس الأموال الخاصة.
- * المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في الأموال الخاصة في إطار تصحيح الأخطاء الهامة.
- * عمليات الرملة رفع أو خفض أو تسديد رأسمال المؤسسة.
- * توزيعات النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية. (بوفليح، 2019، الصفحات 131-132)

ب. شكل جدول تغيرات الأموال الخاصة:

انظر إلى قائمة الملاحق الملحق رقم 06.

المطلب الثاني: خطوات التحليل المالي:

هناك عدة خطوات متتابعة يقوم بها القائم بعملية التحليل في منهجية عملية للوصول إلى نتيجة الهدف من عملية التحليل وتمثل في الخطوات التالية:

1. تحديد الهدف أو الغاية من التحليل، مثل تحليل قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته الجارية، أو التحليل لأغراض تقييم

الآداء النهائي، أو تحليل إنتاجية العمل.... الخ.

2. اختبار وجمع البيانات المرتبطة بشكل مباشر بالهدف من التحليل، فإذا كان الهدف هو تحليل قدرة المشروع على الوفاء

بالتزاماته الجارية، فالأمر يتطلب معرفة الأصول المتداولة وأنواعها المختلفة لفترة معينة، ومن ثم تحديد الالتزامات الجارية

لنفس الفترة، إما إذا كان هدف التحليل لأغراض تقييم الآداء النهائي، فإن البيانات المطلوبة تتعلق بالمصروفات

والإيرادات لفترة معينة وتحديد المؤشرات الرئيسية التي تلعب دورا حاسما في آداء المشروع مثل المبيعات أو الإنتاج.

(الحياي، 2009، صفحة 25)

الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي

3. اختيار الأداة من أدوات التحليل المناسبة التي يطبقها المحلل للوصول إلى أفضل النتائج وبأسرع وقت وهذه الخطوة تعتمد بالدرجة الأولى على المستوى الفني والعلمي الكادر الذي يقوم بعملية التحليل، ومقدار دراية الشخص أو الفريق التحليل بالأساليب المختلفة لعملية التحليل. (الحياي، 2009، صفحة 26)
4. التحليل حسب الأداة المستخدمة للوصول إلى بعض المؤشرات المرتبطة بغرض التحليل.
5. اختيار المعيار المناسب للمقارنة بنتائج التحليل.
6. تحليل المؤشرات التي تم التوصل إليها لمعرفة وضع الشركة مع المعيار المقارن.
7. كتابة الاستنتاجات والتوصيات والاقتراحات والحلول المناسبة النهائية. (الكنزي، 2015، صفحة 45)

المطلب الثالث: الجهات المستفيدة من التحليل المالي:

تتعدد الجهات المستفيدة من التحليل المالي تبعاً لاختلاف الغاية لكل منها، ويمكن تقسيمها أطراف داخلية وأخرى خارجية والتي تتمثل فيما يلي:

الفرع الأول: الأطراف الداخلية في المؤسسة: وأهم هذه الأطراف هي:

أولاً: إدارة المؤسسة:

- ونعني بإدارة المؤسسة، المستويات المختلفة من الإدارة، من مجلس الإدارة، ومدراء العامون ورؤساء الأقسام، وكل منها يهتم حسب المهام والمسؤوليات الملقاة على عاتقه، إلا أن جميعهم يسعون من أجل تحقيق أهداف المؤسسة التالية:
- أ. تقييم الأداء في مختلف الأقسام، ومدى كفاءة تلك الأقسام في استخدام الموارد المالية المتاحة.
 - ب. مدى نجاح تلك الأقسام في تحقيق الأهداف المرسومة في الخطة.
 - ج. القدرة على اتخاذ القرارات الخاصة بالتوسع والإنتاج، والمفاضلة بين البدائل المتاحة. (داوود، 2012، صفحة 14)

ثانياً: موظفون وعمال المؤسسة:

تهتم هذه الفئة في التعرف على القدرة الاستثمارية للمؤسسة وإضافة إلى التعرف على الأرباح والسيولة النقدية، وذلك من أجل الاطمئنان على استمرارية مدفوعاتهم. (داوود، 2012، صفحة 14)

الفرع الثاني: الأطراف الخارجية: ومنهم

أولاً: المستثمرون

يهتم المساهم بصفة أساسية، بالعائد على المال المستثمر والقيمة المضافة والمخاطر التي تنطوي عليها الاستثمارات بالمشروع، لذلك فهو يبحث عما إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بالأسهم التي يمتلكها أو يتخلى عنها، لذلك يفيد التحليل المالي المساهم أو المستثمر في تقييم هذه الجوانب، وقد يختلف هذا قليلاً عن المستثمر المرتقب، والذي يحاول معرفة هل من الأفضل بالنسبة له شراء أسهم المشروع أم لا، فكل منهما يهتم سواء كان المساهم الحالي أو المرتقب بماضي الشركة، والمواقف الحرجة التي واجهتها والأسلوب الذي أتبع في معالجتها، ثم البحث بعد ذلك، في النمو المتوقع في الأجل القصير والطويل. (حنفي، 2004، صفحة

53

ثانيا: الدائنون:

يقصد بالدائن الذي أكتتب في السندات الخاصة للشركة أو المحتمل شراؤه للسندات المصدرة أو الاكتتاب في القرض الجديد أو أقرض أو بصدد إقراض الأموال للمؤسسة، وقد يكون الدائن بنكا أو مؤسسات مالية.

فالدائنون تختلف وجهة نظرهم في التحليل المالي تبعاً لنوع الدين: (سعادة، 2008/2009، صفحة 10)

أ - الدينون طويلة الأجل:

إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان استرداد أموالهم وحصولهم على فوائد أموالهم، وبالتالي فإن اهتمامهم بالتحليل المالي يتعلق بمعرفة القيمة الحقيقية للأصول الثابتة، ومستوى الربحية وكفائتها في تغطية الفوائد السنوية. (سعادة، 2008/2009، صفحة 10)

ب - الدينون قصيرة الأجل:

إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان قبض مبلغ الدين في تاريخ استحقاقه، لذا نجد الدائنون يهتمون بتحليل رأس المال العامل و المركز النقدي والسيولة في المؤسسة. (سعادة، 2008/2009، صفحة 10)

ثالثا: الموردون:

يهم المورد التأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه، واستقرار الأوضاع المالية، فالعميل من الناحية العلمية مدين للمورد، ويعني هذا دراسة وتحليل مديونية العميل في دفاتر المورد، وتطور هذه المديونية، وعلى ضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان سيستمر في التعامل معه أو يخفض هذا التعامل، وبذلك يستفيد المورد من البيانات التي ينشرها العملاء بصفة دورية، فيهمه مثلا التعرف على ما إذا كانت فترة الائتمان التي يمنحها لعملائه، مماثلة لتلك التي يمنحها المنافسون، ويمكن للمحلل حساب متوسط فترة الائتمان الممنوحة للعملاء باستخدام بيانات القوائم المالية المركز المالي وحساب العمليات. (حنفي، 2004، صفحة 71)

رابعا: الجهات و المؤسسات الحكومية الرقابية:

مثال ذلك أسواق المال (البورصة)، والغرف التجارية التي تقوم بجمع المعلومات اللازمة عن الشركات والمؤسسات المنضوية

تحت نظامها. من أجل توزيعها ونشرها على الأطراف المهتمة في الداخل والخارج.

خامسا: المصارف وشركات التأمين: أية مؤسسات أخرى، تلك التي ترتبط بعلاقات تجارية أو مالية مع المؤسسة. (داوود،

2012، صفحة 15)

خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم محاور التحليل المالي وقدمنا مفهوم عام له ونشأته وسياقه التاريخي باعتباره من أهم الوسائل التي تم بموجبها تحليل نتائج المؤسسات الاقتصادية عن طريق تحليل القوائم المالية، وبيننا أهدافه وبعض الجهات المهتمة به بالإضافة كذلك إلى أهم تقنيات التي تستفيد منها المؤسسة الاقتصادية لبلوغ أهدافها وغاياتها كذلك تطرقنا إلى أنواعه، ثم عرضنا أهم المصادر أو الوثائق التي يستعين بها المحلل المالي المتمثلة في الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج، جدول تدفقات أموال الخزينة، جدول الأموال الخاصة، وكل هذا من أجل القيام بعملية التحليل والدراسة للوصول إلى الوضعية المالية والكشف عن المخاطر المالية للمؤسسة الاقتصادية باستخدام أدوات التحليل المالي والتي سوف نتطرق إليها في الفصل الثاني.

الفصل الثاني:

استخدام أدوات التحليل المالي

في الكشف عن المخاطر

المالية

الفصل الثاني: استخدام أدوات التحليل المالي في الكشف عن المخاطر المالية

تمهيد:

يحتاج المحلل المالي لإنجاز تحليله أداة فنية مناسبة لمعالجة المعلومات والبيانات المتوفرة لديه حيث يجب أن يحرص المحلل المالي على اختيار أداة تحليل تتناسب وعوامل عدة كالمهارة والمعلومات المتوفرة، ونطاق التحليل، حيث يمكن تقسيم أدوات التحليل المالي إلى أدوات وأساليب تقليدية وأدوات والتي تتمثل في النسب المالية، التحليل العمودي، التحليل الأفقي، وأساليب حديثة حيث تتمثل هذه الأخيرة في الأساليب الإحصائية والأساليب الرياضية. حيث هذه الأدوات يستخدمها المحلل المالي للكشف عن المخاطر المالية التي تعيق أو حتى توقف نشاطها وهذا ما يفرضه واقع الحياة الاقتصادية على المؤسسات حيث أن هذه المخاطر تكون مقبولة في النطاق المسموح به بكل تنظيم مؤسسي معين، بيد أن كثيرا ما تتفاقم هذه المخاطر لتتخطى هذا النطاق المسموح به لتمثل إشكالية تستوجب ضرورة التعامل معها بمنظور وظيفي يسمى إدارة المخاطر المالية.

لذا في هذا الفصل سنتطرق إلى ما يلي:

المبحث الأول: أدوات وأساليب التحليل المالي التقليدية.

المبحث الثاني: أدوات وأساليب التحليل المالي الحديثة.

المبحث الثالث: المخاطر المالية.

الفصل الثاني: استخدام أدوات التحليل المالي في الكشف عن المخاطر المالية

المبحث الأول: أدوات وأساليب التحليل المالي التقليدية

أدوات التحليل المالي المتاحة للمحلل المالي متعددة، ولا يوجد أداة تحليلية معينة يمكن وصفها بأنها لجميع أغراض التحليل . ولكن يستطيع المحلل اختيار أداة التحليل الملائمة حسب الغرض من التحليل . وقد يستخدم المحلل أكثر من أداة للوصول إلى دلالات لها معنى حول موضوع التحليل . وفي هذا المبحث سيتم عرض أدوات التحليل المالي التقليدية الرئيسة ومجالات استخدامها ومحدداتها الرئيسية.

المطلب الأول: النسب المالية

يعتبر هذا الأسلوب من الأساليب التحليل المالي (رغم بعض محددات استخدامه) الأكثر شيوعا في عالم الأعمال وذلك لأنه يوفر عددا كبيرا من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء المؤسسة في مجالات الربحية والسيولة والكفاءة في إدارة الأصول والخصوم. (مطر، 2006، صفحة 31)

الفرع الأول: تعريف النسب المالية

أ. **التعريف الأول:** النسب المالية هي عبارة عن طريقة لتفسير الأرقام المطلقة المنشورة في القوائم المالية والمحاسبية، وهي تساعد في الإجابة عن أسئلة مهمة من مثل : هل تتحمل مؤسسة الأعمال المزيد من الديون، أو إنها تحتفظ بمخزون زائد عن حاجتها، وهل يقوم عملاء المؤسسة بدفع ما عليهم من مستحقات في مواعيد استحقاقها، وهل مصاريف المؤسسة التشغيلية مرتفعة، وهل تقوم المؤسسة باستخدام أصولها ومصادر أموالها بفعالية تؤدي لتوليد الدخل المخطط له. (داوود، 2012، صفحة 45)

ب. **التعريف الثاني:** تعرف بأنها علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية. وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسب المالية على القائمة المالية نفسها كما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين. فحافة مجمل الربح مثلا تمثل العلاقة بين بندين يتواجد كل منهما على قائمة الدخل وهذان البنودان هما: مجمل الربح، صافي المبيعات في حين يمثل العائد على الأصول العلاقة بين بندين أحدهما يظهر بقائمة الدخل وهو ربح التشغيل، في حين يظهر الآخر وهو جملة الموجودات بالميزانية. (مطر، 2006، صفحة 31)

الفرع الثاني: محددات استخدامات النسب المالية:

أ. اختلاف الظروف المحيطة بالبيانات:

إن مقارنة بيانات مؤسسة ما، مع بياناتها في سنة أو سنوات سابقة قد لا يكون سليما من ناحية المتغيرات التي قد حدثت في السنوات السابقة، أو تلك التي حدثت في السنة الحالية، فهنالك عوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ومن أمثلة ذلك الأزمة المالية العالمية التي حدثت في عام (2008) وما تبعها، كل هذا يجعل من الصعوبة بمكان القياس والمقارنة مع السنوات السابقة، وحتى مستقبلا فكيف يمكننا أن نقيس على هذه السنوات التي تأثرت بتلك الأزمة. (داوود، 2012، صفحة 70)

الفصل الثاني: استخدام أدوات التحليل المالي في الكشف عن المخاطر المالية

ب. غياب الأساس السليم للمقارنة:

عندما نقول أن المدينة (أ) تبعد عن المدينة (ب) 270 كيلومترا، والمدينة (ج) تبعد عن المدينة (ب) 420 كيلومترا، فهذا يعني أن المدينة (ج) أكثر بعدا عن المدينة (ب) من المدينة (أ) والسبب أن القياس ثابت ومتعارف عليه عالميا ولا مجال للشك فيه. ولكن وكما بينا سابقا، فإن نسبة (17%) كهامش ربح، وكان السؤال هل هو جيد، قد يكون الجواب جيدا في ظل ظروف معينة، ولكن هناك من يقول أنه ومن أجل زيادة العائد على رأس المال المستثمر قد يكون من الأفضل تخفيض هذا الهامش بحيث يؤدي هذا الخفض إلى زيادة المبيعات وبالتالي زيادة صافي الربح، فهذا يعني أين هو القياس السليم الذي يمكن القياس عليه؟ (داوود، 2012، صفحة 70)

ج. الاختلاف في المفاهيم المحاسبية :

نظرا لاختلاف المفاهيم المحاسبية من مؤسسة إلى آخرين، وكيفية اعترافها بتحقيق الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات، وأساس حساب التكاليف، كل هذا يؤثر على عملية المقارنة بين سنة وأخرى، أو حتى بين مؤسسة وأخرى حتى يتمثل النشاط الاقتصادي.

د. التغيير في قيمة النقد:

في ظل التغيير المستمر في قيمة النقد، والتضخم الذي يسود العالم، وعلى ضوء الفروض المحاسبية المتعارف عليها (بشبات وحدة النقد) فإننا نجد أن البيانات المالية ومقارنتها بالبيانات المالية التاريخية، تعطي نسبا مالية لا يمكن الاعتماد عليها. (داوود، 2012، صفحة 71)

الفرع الثالث: تصنيف النسب المالية

تصنف النسب المالية على أسس مختلفة ومتعددة فقد تصنف حسب مصادر المعلومات التي تكونت منها النسب، أو حسب الهدف من التحليل.

أولاً: النسب المالية حسب مصادر المعلومات: وهو التصنيف الذي بموجبه يتم تصنيف النسب إلى 3 أقسام:

أ. نسبة قائمة الدخل: وهي النسب التي يتكون البسط والمقام فيها من بنود قائمة الدخل وهي تمثل نسبة مجمل الربح إلى مبيعات ونسبة مصاريف التشغيل إلى المبيعات... الخ.

ب. نسبة قائمة المركز المالي: وهي النسب التي تتكون عناصرها من بنود قائمة المركز المالي كما هو الحال في نسبة الأصول المتداولة إلى الالتزامات المتداولة... الخ.

ج. النسب المختلطة: وهي النسب التي تتشكل من بنود القائمتين الدخل والمركز المالي: كنسبة صافي الربح إلى حقوق

الملكية ونسبة صافي المبيعات إلى مجموع الأصول. (شتح و سوفي، 2019/2020، صفحة 40)

ثانياً: النسب المالية المصنفة حسب الهدف من التحليل: وهي أهداف الجهة أو الجهات المستفيدة من التحليل، كنسبة الربحية أو السيولة أو السوق.

الفصل الثاني: استخدام أدوات التحليل المالي في الكشف عن المخاطر المالية

ثالثاً: النسب المالية حسب النشاط الاقتصادي للمشروع: كتحليل نسب النشاط ونسب المديونية وغيرها من النسب التي تتعلق بنشاط المؤسسة.

✓ ولكن الشائع في تقسيم النسب إلى ستة مجموعات أساسية هي:

-نسب السيولة .2-نسب النشاط . 3-نسب المديونية . 4-نسب الربحية . 5-نسب النمو . 6-نسب التقويم أو نسب السوق . وستقوم فيما يلي تفصيل بعض هذه النسب:

أ. نسب السيولة:

تقيس نسب السيولة الملائمة المالية للمؤسسة ومدى مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية وديونها المستحقة الدفع قصيرة الأجل في ميعاد سدادها. وكذلك تقيس مدى كفاءة صافي رأس المال العامل في تغطية الديون أو الإلتزامات للمؤسسة وهي موزعة لعدة نسب منها: (الكنزي، 2015، الصفحات 102-103)

جدول رقم 01:

النسبة	الصيغة الراضية	النسبة النموذجية	مدلول النسبة
نسبة السيولة العامة (التداول)	$\frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}}$	أكثر من الواحد	توضح درجة تغطية الأصول الجارية للخصوم الجارية، وتعكس مستوى رأس المال العامل . ارتفاعها مؤشر لسيولة معتبرة بالمؤسسة .
نسبة السيولة المختصرة	$\frac{\text{الأصول الجارية - المخزون}}{\text{الخصوم الجارية}}$	تتراوح بين 30 و 50	تقيس قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها الجارية دون اعتبار للمخزون.
نسبة السيولة الفورية	$\frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الخصوم الجارية}}$	تتراوح بين 25 و 35	تقيس مقدار النقدية المتاحة للمؤسسة في وقت معين لتغطية الخصوم الجارية. بمعنى أنها تقيس السيولة دون اعتبار لباقي عناصر الأصول الجارية

المصدر: محاضرات التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، 2015-2016، ص 23

أ. نسبة النشاط:

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الموجودات والمطلوبات. أي أنها تقيس كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة في اقتناء الموجودات ومن ثم مدى قدرتها في الاستخدام الأمثل لهذه الموجودات. ويمكن تقسيم هذه النسب أو المعدلات أي ما يلي: (مطر، 2006، صفحة 36)

الفصل الثاني: استخدام أدوات التحليل المالي في الكشف عن المخاطر المالية

جدول رقم 02:

النسبة	الصيغة الرياضية	النسبة النموذجية	مدلول النسبة
مهلة دوران الزبائن	$\frac{\text{الزبائن والحسابات المدينة المماثلة} \times 360}{\text{المبيعات السنوية متضمنة الرسم}}$	لا تتجاوز عادة 90 يوماً . يجب أن تكون أقل من ائتمان المورد.	تقيس المدة التي تمنحها المؤسسة لزبائنها لتسديد ما عليهم تجاهها.
مهلة دوران الموردين	$\frac{\text{الموردين والحسابات المماثلة} \times 360}{\text{المشتريات السنوية متضمنة الرسم}}$	أكبر من مهلة تحصيل الزبائن.	المدة التي يمنحها الموردون للمؤسسة حتى تمكن من تسديد ما عليها من ديون.
مهلة دوران المخزون (بضاعة، مواد ولوازم أو منتجات تامة)	$\frac{\text{متوسط المخزون} \times 360}{\text{المشتريات السنوية أو (تكلفة الإنتاج السنوية)}}$	مقارنتها بنظيرتها المعيارية.	يقيس هذا المؤشر عدد مرات دوران المخزون خلال الدورة المحاسبية (فترة التخزين). كما توضح سرعة بيع المنتجات.
معدل دوران الأصول	$\frac{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}{\text{مجموع الأصول}}$	يجب مقارنتها بإحدى النسب النموذجية التي تتخذها المؤسسة كمعيار.	يقيس مساهمة مجموع أصول المؤسسة في تحقيق رقم الأعمال السنوي الصافي.
المعدل الأصول الثابتة	$\frac{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}{\text{مجموع الأصول الثابتة}}$		يقيس مساهمة الأصول الثابتة في تحقيق رقم الأعمال السنوي الصافي.
نسبة التمويل الدائم	$\frac{\text{الأموال الدائمة} \times 100}{\text{الأصول الثابتة}}$		مؤشر يقيس درجة تغطية الموارد الدائمة للأصول الثابتة. وهو يحدد مستوى رأس المال العامل.
نسبة التمويل الخاص	$\frac{\text{الأموال الخاصة} \times 100}{\text{الأصول الثابتة}}$		تقيس درجة تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة، وتحدد مستوى رأس المال العامل الخاص.

المصدر: محاضرات في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، 2015-2016، ص 24.

الفصل الثاني: استخدام أدوات التحليل المالي في الكشف عن المخاطر المالية

أ. نسب المديونية :

هي مجموع النسب التي تقيس مدى اعتماد المؤسسة في التمويل على أموالها الخاصة وعلى أموال الغير. بمعنى أنها تقيس درجة الاستقلالية المالية للمؤسسة، وهذا على اعتبار أن الأموال الخاصة لا تكفي عادة لتمويل الاستثمارات. كما أن الاعتماد على الديون بشكل مبالغ فيه يمكن أن يؤدي بالمؤسسة إلى الإفلاس والخروج من دائرة الأعمال نتيجة عدم قدرتها على تسديد مستحقاتها الدائنين. لذلك سيتم في هذا الإطار على مجموعة النسب التالية: (نجار، 2015/2016، صفحة 25)

جدول رقم 03:

النسبة	الصيغة الرياضية	النسبة النموذجية	مدلول النسبة
نسبة الاستقلالية المالية في التمويل الدائم	أموال خاصة $100 \times$ موارد دائمة	أكبر من 50	مؤشر يقيس درجة اعتماد المؤسسة في تمويلها الدائم على أموالها الخاصة.
نسبة الاستقلالية في التمويل العام	أموال خاصة $100 \times$ مجموع الخصوم	تتراوح ما بين حد أدنى 20 وحد أقصى 60	مؤشر يقيس حصة الأموال الخاصة في تمويل العام للمؤسسة.
نسبة السيولة الآجلة	ديون مالية $100 \times$ موارد دائمة أو: ديون مالية $100 \times$ أموال خاصة أو: مجموع الديون $100 \times$ مجموع الخصوم	بالنسبة للدائنين: 40 ديون و60 أموال خاصة بالنسبة للمساهمين: تفضيل نسب مديونية مرتفعة (*)	مؤشر يعكس هامش مديونية المؤسسة. حيث يقيس حصة الأموال الدائمة الأجنبية (وبالتالي حصة الأموال الخاصة) في تمويل كل الأصول الثابتة للمؤسسة واحتياجاتها في رأس المال العامل.
نسبة التقديرية على التسديد	ديون متوسطة وطويلة الأجل قدرة التمويل الذاتي	أقل من المدة الحقيقية للتسديد.	تقيس المدة (بالسنوات) التي تستغرقها المؤسسة لتسديد ديونها المتوسطة والطويلة الأجل في حالة استخدامها كل قدراتها على التمويل الذاتي. فهي إذن مؤشر يقيس قدرة المؤسسة على الاستدانة.
نسبة تغطية المصاريف المالية	المصاريف المالية رقم الأعمال السنوي الصافي	كلما كانت منخفضة كلما كان ذلك في صالح المؤسسة.	قياس درجة تغطية رقم الأعمال السنوي الصافي للمصاريف المالية للمؤسسة. مؤشر تحكم المؤسسة في مصاريفها.

الفصل الثاني: استخدام أدوات التحليل المالي في الكشف عن المخاطر المالية

(* يفضل المساهم عادة نسب مديونية مرتفعة إما لزيادة أرباحه من خلال الاستفادة من الأثر الإيجابي للرفع المال. وإما للمحافظة على مراقبة المؤسسة واستقلالية قرارها. إما الدائن فيفضل عادة نسب مديونية منخفضة لحماية له من مخاطر عدم التسديد.
المصدر: محاضرات في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، 2015-2016، ص 25.

ب. نسب الربحية

وهي نسب تعكس الأداء الكلي للمؤسسة حيث تقيس قدرتها على توليد الأرباح من مبيعاتها، وسيتم التركيز في هذا الإطار على مجموعة النسب التالية:

جدول رقم 04:

النسبة	الصيغة الرياضية	مدلول النسبة
هامش الربح الإجمالي	$\frac{\text{مجمّل الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$	تقيس كم يحقق كل دينار من المبيعات من إجمالي الربح بعد خصم التكاليف للمبيعات.
هامش صافي الربح	$\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{المبيعات}}$	تقيس كم يحقق كل دينار من المبيعات من صافي الربح بعد خصم التكاليف
معدل العائد على الأصول (الربحية الاقتصادية)	$\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الأصول}}$	تقيس درجة الإنتاج النهائية للأصول ومدى مساهمتها في تحقيق الأرباح
معدل العائد على حقوق الملكية	$\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}}$	تقيس الأموال المملوكة

المصدر : (شتح و سوني، 2019/2020، صفحة 45)

ج. النسبة الهيكلية:

وهي نسب تسعى لدراسة هيكل المؤسسة المالي، مثال ذلك نسبة الأصول الثابتة إلى مجموع أصول المؤسسة (المتداولة والثابتة)، هذا إذا كان التحليل في جانب واحد من جانبي الميزانية العمومية، ويمكن أيضا إجراء عملية النسب المالية بين أحد عناصر جانب الموجودات مع عنصر آخر من جانب المطلوبات وحقوق الملكية، ناهيك عن إمكانية إجراء عملية النسب المالية بين أحد عناصر الميزانية العمومية مع واحد من عناصر قائمة الدخل أيضا.

وأهم النسب المالية المستخدمة في دراسة هيكل المؤسسة التمويلي:

الفصل الثاني: استخدام أدوات التحليل المالي في الكشف عن المخاطر المالية

1. نسبة التمويل الخارجي للأصول:

وهنا يظهر اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي لأصولها، والارتفاع يعني زيادة الاعتماد على التمويل الخارجي، في حين أن انخفاضها يعني اعتماد المؤسسة على التمويل الذاتي. ويمكن حسابها وفق المعادلة التالية: (داوود، 2012، صفحة 46)

$$= \frac{\text{الديون طويلة الأجل} + \text{الديون قصيرة الأجل}}{\text{الأصول المتداولة} + \text{الأصول الثابتة}} \times 100$$

1. نسبة التمويل الداخلي للأصول:

وارتفاع هذا المؤشر يكون إيجابيا على الوضع المالي للمؤسسة -ليس دائما- إلا إذا كانت نسبة الفائدة المعطاة على الودائع الخاصة أقل من نسبة الفائدة على القروض، ويمكن حسابها وفق المعادلة التالية:

$$= \frac{\text{رأس المال} + \text{الاحتياطي} + \text{الأرباح المحتجزة}}{\text{الأصول المتداولة} + \text{الأصول الثابتة}} \times 100$$

نسبة الديون الكاملة: (داوود، 2012، صفحة 47)

وهذه النسبة تقيس مجموع ديون المؤسسة إلى مجموع الأموال الخاصة (رأس المال + الأرباح المحتجزة + الاحتياطي)، وكلما كانت هذه النسبة منخفضة كان هذا مؤشرا على إيجابية وضع المؤسسة المالي، ويجب أن لا يتجاوز هذه النسب (100%) ويمكن الوصول إلى هذه النسبة من خلال المعادلة التالية:

$$= \frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{الأموال الخاصة}} \times 100$$

نسبة تغطية الديون طويلة الأجل : (داوود، 2012، صفحة 48)

من المتعارف عليه أن الديون طويلة الأجل غالبا ما تستخدم في الاستثمارات طويلة الأجل، وهي ما يمكن أن يطلق عليه (الأصول الثابتة)، والتي غالبا ما تستخدم في عملية الإنتاج، ومن هنا فمن الصعب إن يتم تمويلها بأموال ذات أجل قصير، وهذا يعني أن الأصول الثابتة هي التي ستقوم بتمويل الديون طويلة الأجل.

وكلما ارتفعت هذه النسبة في الوحدة الاقتصادية أعتبر هذا مؤشرا إيجابيا، ويجب أن لا يقل مستواها عن (100%)، فإذا قلت هذه النسبة عن (100%) فإن هذا يعتبر أن جزءا من الأصول الثابتة ممولا من غير الديون طويلة الأجل. والمعادلة التالية تبين نسبة تغطية هذه الأصول:

$$= \frac{\text{صافي الأصول الثابتة}}{\text{الديون طويلة الأجل}}$$

الفصل الثاني: استخدام أدوات التحليل المالي في الكشف عن المخاطر المالية

نسبة مديونية قصيرة الأجل: (داوود، 2012، صفحة 49)

وهذه النسبة تبين العلاقة بين المديونية قصيرة الأجل مع حقوق الملكية، وبما أنه لا يجوز أن يتحمل الدائنون مخاطر أكثر من تلك التي تتحملها المؤسسة، يجب أن لا تزيد النسبة عن (100%). ويمكن إيجاد تلك النسبة من خلال المعادلة التالية:

$$\frac{\text{الخصوم المتداولة}}{\text{حقوق الملكية (رأس المال + الأرباح المحتجزة + الاحتياطي)}}$$

نسبة المديونية طويلة الأجل: (داوود، 2012، صفحة 50)

وهذه النسبة تبين العلاقة بين الديون طويلة الأجل وبين الأموال الخاصة في المؤسسة (رأس المال + الأرباح المحتجزة + الاحتياطي)، ويجب أن لا تتجاوز هذه النسبة عن (100%)، لان هذا يعني أن الأموال الخاصة أقل من الديون طويلة الأجل. ويمكن إيجاد هذه النسبة وفق المعادلة التالية:

$$\frac{\text{الديون طويلة الأجل}}{\text{حقوق الملكية (رأس المال + الأرباح المحتجزة + الاحتياطي)}}$$

نسبة تمويل الأصول المتداولة: (داوود، 2012، صفحة 51)

وهذه النسبة تبين كيفية تمويل الأصول المتداولة في المؤسسة فإذا ارتفعت هذه النسبة عن (100%) فهذا يعني أن جزءاً من الأصول قد تم تمويله بديون قصيرة الأجل، وهذا يعني أن جزءاً من الأصول قد تم تمويله بديون قصيرة الأجل وهذا يعتبر مؤشراً سلبياً. ويمكن حساب هذه النسبة من خلال المعادلة التالية:

$$\frac{\text{الخصوم المتداولة}}{\text{الأصول المتداولة}}$$

(داوود، 2012، صفحة 52)

د. نسب السوق:

تخدم هذه النسب محلي الأسهم في أداء مهمهم لدى تقييم أداء الشركات، كما تخدم المستثمرين الحاليين والمحتملين الذين يتعاملون في أسواق المال في التعرف على اتجاهات الأسعار السوقية للأسهم . وتضم هذه المجموعة من النسب ما يلي:

1. عائد السهم العادي:

$$\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة - توزيعات الأسهم الممتازة}}{\text{عدد الأسهم العادية}}$$

نشير هنا أن المعادلة أعلاه تستخدم في تحديد ما يسمى عائد السهم الأساسي وذلك عندما يكون هيكل رأس المال بسيطاً عندما لا تتواجد فيه إصدارات قابلة للتحويل إلى أسهم عادية كالأسهم الممتازة والسندات. إما إذا كان هيكل رأس المال مركباً أي تتواجد فيه إصدارات كالأسهم الممتازة والسندات القابلة للتحويل إلى أسهم عادية فحينئذ يتطلب الأمر احتساب ما يعرف بعائد السهم المنخفض وذلك من خلال معادلة تأخذ في الحسبان احتمال تحويل تلك الإصدارات إلى أسهم عادية. (مطر، 2006،

صفحة 41)

الفصل الثاني: استخدام أدوات التحليل المالي في الكشف عن المخاطر المالية

2. توزيعات السهم العادي:

$$= \frac{\text{التوزيعات المعلن عنها للمساهمين العاديين}}{\text{عدد الأسهم العادية}}$$

3. نسبة توزيع الأرباح:

$$= \frac{\text{توزيعات السهم العادي}}{\text{عائد السهم العادي}}$$

4. نسبة حجر الأرباح: (مطر، 2006، صفحة 42)

$$= 1 - \text{توزيعات السهم العادية}$$

5. نسبة النمو:

$$= \text{العائد على حقوق المساهمين} \times \text{نسبة حجر الأرباح}$$

6. ربح السهم العادي:

$$= \frac{\text{توزيعات السهم العادي}}{\text{السعر السوقي للسهم}}$$

يقيس هذا المؤشر تكلفة الفرصة البديلة للاستثمار في السهم وبالتالي يساعد في اتخاذ القرار إما ببيع الأسهم أم الاحتفاظ به.

7. معدل الرسالة:

$$= \frac{\text{عائد السهم العادي}}{\text{السعر السوقي للسهم}}$$

8. مضاعف السعر السوقي للسهم: (مطر، 2006، صفحة 42)

$$= \frac{\text{السعر السوقي للسهم}}{\text{عائد السهم العادي}}$$

يقيس هذا المؤشر طول فترة استرداد الأموال المستثمرة في السهم ويخدم المضاربين في الأسهم في اختيار أسهم الشركات التي

يضاربون عليها. فكلما انخفض هذا المؤشر يكون مشجعاً لهم على شراء أسهم أملاً في تحقيق مكاسب رأسمالية تنتج عن تقلب

السعر السوقي للسهم. أما إذا ارتفع هذا المؤشر عن المعيار السائد للصناعة فيعتبر دليلاً على تضخم السعر السوقي للسهم

وبالتالي ارتفاع المخاطر في المضاربة علياً. وبالإضافة إلى الاستفادة منه في تقييم القيمة السوقية للسهم يفيد كذلك في التنبؤ بالسعر

المستقبلي للسهم. (مطر، 2006، صفحة 43)

9. القيمة الدفترية للسهم العادي :

$$= \frac{\text{جملة حقوق المساهمين العاديين}}{\text{عدد الأسهم العادية}}$$

الفصل الثاني: استخدام أدوات التحليل المالي في الكشف عن المخاطر المالية

وكلما ارتفعت هذه النسبة كان دليلا مشجعا على الاستثمار في أسهم الشركة باعتبارها مؤشرا على أن الشركة قد حققت أرباحا. أما إذا انخفضت القيمة الدفترية للسهم عن قيمته الاسمية فهذا دليل على أن الشركة حققت خسائر استهلكت جزءا من رأسمالها. (مطر، 2006، صفحة 43)

المطلب الثاني: التحليل الأفقي

في التحليل الأفقي يتم تتبع سلوك بند معين من بنود القوائم المالية عبر الزمن، وذلك لمعرفة مدى الاستقرار أو التراجع في هذا المتغير، ويدخل تحليل السلاسل الزمنية للأرقام والمتغيرات المحاسبية ضمن هذا النوع من التحليل (التحليل الأفقي). وبشكل عام فإن التحليل الأفقي يساعد في الكشف عن بعض الخصائص النوعية لمتغير محاسبي أو مالي معين . مثل اتجاه بند معين من بنود القوائم المالية من حيث هل هو في تزايد أو تناقص، ودرجة الاستقرار أو التذبذب في هذا البند من فترة مالية إلى أخرى. (الخلايلة، 1998، صفحة 40)

فالمحلل لأغراض الاستثمار مثلا لا يقتصر اهتمامه على معرفة مستوى الأرباح، وإنما يهتم أيضا بمدى الاستقرار فيها واتجاهها، وهذه الصفات النوعية لأرباح يمكن استخلاصها من تفحص السلاسل الزمنية بينما لا يكشف التحليل العمودي عن مثل هذه الصفات. فمثلا رقم الربح في سنة معينة، بغض النظر عن حجمه، لا يعطي دلالة ذات معنى حول مدى التحسن أو التراجع في الربحية . وبشكل عام للحكم على مدى التذبذب في الأرباح واتجاه الأرباح يحتاج المحلل إلى أرباح لثلاث أو خمس سنوات على الأقل. (الخلايلة، 1998، صفحة 40)

أولا: محددات التحليل الأفقي:

في التحليل الأفقي يتم تتبع سلوك رقم محاسبي معين مثل الربح من فترة مالية إلى أخرى وبشكل عام، إذا زادت أرباح السنة الحالية عن أرباح السنة السابقة فيمكن القول أن هناك تحسن في مستوى الأرباح. ولكن قبل الوصول إلى هذا الاستنتاج على المحلل أن يراعي محددات أدوات التحليل الأفقي ما يلي: (الخلايلة، 1998، صفحة 41)

المحدد الأول:

المعيار المستخدم قد يكون غير ملائم:

فعند مقارنة أرباح السن الحالية مع أرباح السنة السابقة فإن زيادة الأرباح السن الحالية عن أرباح السنة السابقة لا يعني بالضرورة إن أرباح السنة الحالية جيدة وذلك لأن أرباح السنة السابقة قد تكون غير ملائمة كمعيار للحكم على الربحية. ومن جهة أخرى فإن تدني الأرباح لا يعكس بالضرورة تدني الأداء أو ربحية غير مقبولة، إذا كانت سنة الأساس المستخدمة كمعيار للمقارنة تتميز بأرباح مرتفعة وغير عادية. (الخلايلة، 1998، صفحة 42)

المحدد الثاني:

استخدام الأرقام المطلقة المحاسبية، قد يؤدي إلى نتائج مضللة لا تتلائم مع البعد الاقتصادي للتغيير في هذا المتغير. (الخلايلة، 1998، صفحة 42)

المحدد الثالث:

استخدام نسبة التغيير في التحليل الأفقي قد يؤدي إلى إظهار قيم متطرفة إذا كانت سنة الأساس قيمة منخفضة جدا أو مرتفعة جدا . (الخلايلة، 1998، صفحة 43)

وبشكل عام فإن تدني الأرباح في سنة معينة بشكل كبير نتيجة حدوث خسائر غير عادية أو ارتفاع الأرباح بشكل كبير نتيجة أرباح غير عادية أو طارئة ناجمة عن إحداث غير عادية، مثل تحقق زيادة كبيرة في المبيعات نتيجة لعطل في أحد مصانع المنافسين الرئيسيين يجعل هذه السنة غير ملائمة كسنة أساس لحساب نسبة التغيير لأنه وفي كلا الحالتين استخدم هذه السنة أساس لحساب نسبة التغيير في الأرباح أو المبيعات يؤدي إلى قيمة متطرفة لنسبة التغيير.

المحدد الرابع:

القيمة السالبة في سنة الأساس تؤدي إلى نسبة مظلمة لا تتناسب مع واقع التغيير . ومن المتغيرات المحاسبية التي قد تؤخذ قيمة سالبة صافي الدخل عندما تحقق الشركة خسائر في سنة من السنوات . (الخلايلة، 1998، صفحة 44)

المطلب الثالث: التحليل العمودي:

يتضمن التحليل العمودي نسبة أي رقم في القوائم المالية إلى رقم رئيسي آخر في القوائم المالية للوصول إلى دلالة ذات معنى، وفي الميزانية العمومية قد يأخذ التحليل العمودي عدة أشكال. ففي جانب الأصول قد ينسب أصل معين إلى احد مجموعات الأصول، وإلى إجمالي الأصول، وذلك للتوصل إلى دلالة ذات معنى. إما في قائمة الدخل فيتم التحليل العمودي بنسبة أي عنصر من عناصر قائمة الدخل إلى رقم صافي المبيعات، للوصول إلى دلالة ذات معنى. وعناصر قائمة الدخل تتضمن: المبيعات وتكلفة المبيعات، ومجمل الربح، وبنود المصروفات التشغيلية، وعادة يتم نسبة كل بند من بنود المصروفات المختلفة إلى صافي المبيعات، وذلك لوجود ارتباط بين حجم الكثير من هذه المصروفات ومستوى المبيعات . وهذه العلاقة قد تكون واضحة في بعض البنود وخاصة بنود المصروفات ذات الطبيعة المتغير أو شبه المتغيرة مثل: مصروف الدعاية والإعلان، وعمولة المبيعات ومصاريف نقل المبيعات . حيث تكون العلاقة خطية وواضحة نسبيا، بينما تكون العلاقة أقل وضوحا لبعض المصروفات الأخرى مثل اهتلاكات الأصول الثابتة، والمصاريف الإدارية العمومية . (الخلايلة، 1998، صفحة 39)

وفي جميع الأحوال لا يكتمل معنى ودلالة النسبة إلا عند مقارنتها بمعيار أو مقياس محدد. وهذا المعيار قد يكون النسبة نفسها في السنة أو السنوات السابقة وقد يكون المعيار معدل النسبة لكل الشركات العاملة بالصناعة أو ما يسمى بمعيار الصناعة. ووجود المعيار ضروريا من أجل تتبع شلوك مصروف معين أو إحكام الرقابة عليه ليبقى حجم المصروف ضمن الحدود المعقولة والملائمة. (الخلايلة، 1998، صفحة 40)

المبحث الثاني: أدوات وأساليب التحليل المالي الحديثة

تعتبر الطرق الكمية من الأساليب الحديثة في التحليل المالي والتي تساعد على تحقق نتائج أدق بالإضافة إلى تقليل الفترة الزمنية التي تستغرقها عملية التحليل، كما تتيح الأساليب الحديثة إمكانية التوسع في استخدام الكمبيوتر في هذا المجال. وتنقسم الأساليب الحديثة في التحليل المالي إلى قسمين هما: (الحيالي، 2009، صفحة 129)

الفصل الثاني: استخدام أدوات التحليل المالي في الكشف عن المخاطر المالية

المطلب الأول: الأساليب الإحصائية

أصبحت الأساليب الإحصائية تمثل العصب المحرك في التحليل المالي الحديث من أجل تقييم أداء المؤسسة، أو من أجل التنبؤ بمستقبلها المالي، أو من أجل التنبؤ بمستقبلها المالي، استعمل المحللون الماليون هذا النوع من الدراسات لسهولة تطبيقه من جهة ولنتائجه الواقعية والتي غالبا ما تنبهم بإمكانية وقوع المؤسسة في العسر المالي أو نتيجة تراجع أرباحها لظروف معينة من جهة أخرى، كما يتميز هذا المنهج بالديناميكية والسرعة في التحليل خاصة مع توفر البرامج الالكترونية اللازمة لذلك. (بن مالك، 2010/2011، صفحة 64)

أولا : طريقة الحساب باستعمال سنة الأساس

أ. كيفية استعمال طريقة سنة الأساس:

تستند الأساليب الإحصائية على الأرقام القياسية والسلاسل الزمنية لمجموعة بيانات ولعدد من السنوات، بهدف توضيح العلاقة بين مؤشرات معينة التي يعبر عنها بمعدل قياسا لمعدلات نفس المؤشرات لفترات زمنية سابقة، أو علاقة بالمؤشر باختيار سنة الأساس، التي يجب أن تخضع لمعايير دقيقة وموضوعية، بعيدا عن التحيز الشخصي، بقصد إخفاء بعض الحقائق أو لإظهار بعض الوقائع بصورة مغايرة للواقع. كما يجب أن تكون سنة الأساس من السنوات الطبيعية البعيدة عن المؤثرات الشاذة. ويظهر الرقم القياسي، التغيير في مؤشر معين، مثل حجم الإنتاج لنوع معين من السلع أو مجموع من السلع المماثلة، أو التغيير في أحوال العمال في الصناعات المختلفة والتي تتغير من مكان إلى آخر، ومن وقت لآخر ويمكن مقارنة بيانات قائمة مالية لمشروع معين بنفس البيانات لقوائم مالية لذات المشروع لسنوات سابقة. (الحيالي، 2009، صفحة 129)

الرقم القياسي:

هو رقم أو مقياس إحصائي تم تصميمه بقصد إظهار التغيير في متغير معين خلال فترة زمنية معينة. وعندما يتم التحليل المالي لعدد من السنوات بموجب الأرقام القياسية، يطلق عليه أسلوب المقارنات الأفقية باستخدام السلاسل الزمنية تعبيرا عن المقارنات لعدد من السنوات إلا أنه يفضل عدم تجاوز السلسلة الزمنية عن خمس سنوات، لضمان الدقة، ذلك لاعتبارات عدم تأثير التضخم على قيمة المفردات الشمولية بعملية التحليل. (الحيالي، 2009، صفحة 130)

وتحسب العلاقة بين المؤشرات، وفقا لأسلوب الأرقام القياسية بواسطة قيمة العنصر في سنة المقارنة إلى قيمة العنصر في سنة الأساس مضروبا في 100.

ويجري التعبير عن هذه العلاقة بموجب المعادلة التالية:

$$(\text{قيمة العنصر في سنة المقارنة} / \text{قيمة نفس العنصر في سنة الأساس}) \times 100$$

بناء على ما تقدم فإن هذا الأسلوب يهدف إلى بيان التغيرات التي تحدث لقيمة عنصر أو عناصر معينة لبيانات القوائم المالية، وهو بذلك يسلط الضوء على العناصر ذات التغيرات الشاذة، وعلى تلك العناصر التي تكون تغيراتها طبيعية. ولعسل الغاية من إيجاد التغيرات النسبية هي الدراسة المستفيضة لمعرفة أسباب هذه التغيرات لمساعدة ذوي الشأن لاتخاذ الإجراءات المناسبة. (الحيالي، 2009، صفحة 130)

الفصل الثاني: استخدام أدوات التحليل المالي في الكشف عن المخاطر المالية

ب. إجراءات التحليل باستخدام هذه الطريقة:

للقيام بعملية التحليل المالي وفق الأساليب الإحصائية هناك بعض الإجراءات الفنية التي لا بد للمحلل إتباعها لتحقيق الغاية في عملية التحليل، وهذه الإجراءات هي:

1. لا يمكن إتباع هذا الأسلوب إلا في حالة توفر سلسلة زمنية في البيانات أو القوائم المالية إذ يقوم المحلل بالحصول على البيانات وفقا لموضوع التحليل ثم:
2. يعد جدول يتكون من حلقتين الأول: للعناصر، والحقل الثاني للسنوات يتكون من عدة خانات حسب سنوات السلسلة الزمنية. (الحيالي، 2009، صفحة 131)
3. تعتبر سنة الأساس 100 ثم ينسب قيمة كل عنصر إلى مثيله من سنة الأساس مضروبا في 100 .
4. بعد الانتهاء من استكمال الجدول التحليلي السابق يحصل المحلل على التغيرات التي تحدث لكل عنصر، الذي يسمى بتحليل الاتجاهات، ويمكن تحويل قيمة كل مؤشر أو عنصر إلى رسم بياني يوضح اتجاه التغيرات التي حدثت خلال السلسلة الزمنية.

نظرا لأهمية الأساليب الإحصائية فقد شاع استخدامها في تحليل مجالات وغايات متعددة، كتحليل الربحية وتحليل المصاريف، وتحليل معدلات النشاط وغيرها من المجالات التي يشملها التحليل حسب الغرض منه. (الحيالي، 2009، صفحة 135)

المطلب الثاني: الأساليب الرياضية

تستعمل لتحليل العلاقة بين الظواهر والمؤشرات المالية مثل العلاقة بين الأرباح والمصاريف أو العلاقة بين المبيعات والعمال وغيرها من العلاقات وهذا على حسب الأهداف.

وتوجد عدة طرائق رياضية مستعملة في هذا المجال مثل البرامج المتغيرة، وطريقة البرامج الخطية وغيرها، لهذا يجب على المحلل المالي أن يكون ملما بهذه الطرائق والأساليب حتى يمكن الاستفادة منها في التحليل المالي، وعندما لا يمكن الاستفادة من الطرائق التقليدية بشكل مفيد في التحليل المالي، يمكن استعمال الأساليب الرياضية التالية : (شنوف، 2012، صفحة 233)

الفرع الأول: طريقة الارتباط والانحدار

نظرية الارتباط بصورة عامة تدرس شدة أو قوة العلاقة بين ظاهرتين أو متغيرين X و Y إما دراسة هذه العلاقة عن طريق التمثيل البياني تكون بوضع علاقة تكامل ممكنة بالشكل $YI = f(x)$ فتسمى بدراسة الانحدار، والمنحنى أو المستقيم الذي يمثل هذه الدالة يسمى بمستقيم أو منحنى الانحدار. (بن مالك، 2010/2011، صفحة 67)

ولدراسة السوق على سبيل المثال يمكن أن نستخدم الانحدار والارتباط كي نوضح العلاقة بين الأموال التي خصصت للدعاية لبضاعة معينة ومقدار البضاعة المباعة أو الربح الذي تحقق نتيجة الدعاية، ويمكن استخدام معادلة الانحدار لتقدير كمية البضاعة المباعة عن طريق تحديد المبلغ المخصص للدعاية، يذكر انه ينبغي استخدام طريقة الارتباط بين ظاهرتين توجد بينهما علاقة ما وإلا لا توجد فائدة من استخدام طريقة الارتباط بين ظاهرتين توجد بينهما علاقة ما، وإلا توجد فائدة من استخدام طريقة الارتباط عندما لا توجد علاقة بين الظواهر محل التحليل والدراسة. (بن مالك، 2010/2011، صفحة 67)

الفصل الثاني: استخدام أدوات التحليل المالي في الكشف عن المخاطر المالية

الفرع الثاني: طريقة البرمجة الخطية

تستخدم البرامج الخطية بشكل واسع في حل المشاكل المعقدة التي لها علاقة بالقضايا الاقتصادية ذات الشمول، وان حل مثل هذه المسائل غالبا ما يتطلب إيجاد القيم المتغيرة لإيجاد الدالة الأسية ويمكن أن يعبر عن $(y = f(x))$ كعلاقة في مشكلة اقتصادية تم الاقتصاد الوطني بصورة بيانية (مستقيم أو منحني) لقيمة (y) نتيجة التغيرات في (x) . والتي تعني أن المستقيم أو المنحني المعبر عن العلاقة بين y و x يمثل بالحل الهندسي لجملة الثلاثيات $(x \cdot y)$ لان اي ثنائية ستقع حتما على بيان الاقتران عندما يكون $XC[a, b]$. (الحياي، 2009، صفحة 138)

والبرامج الخطية من هذا النوع تعتمد على حل المعادلات الخطية، عندما تكون العلاقة التبادلية بين جملة ظواهر محددة وواضحة، وتستخدم البرامج الخطية بشكل خاص في دراسة المتغيرة الثنائية، سواء كانت على شكل معادلات رياضية (جبرية) أو معادلات منطقية، بهدف الاستفادة منها في تحديد جوهر القضية المدروسة ويشترط لاستخدام البرامج الخطية في دراسة المشاكل الاقتصادية وجود عدة خيارات في العلاقة. إما في حالة الظواهر الاقتصادية التي تتميز بعدم وجود علاقة خطية مباشرة، فتطبق طريقة البرامج المنحنية وتستخدم الأخيرة في البرامج المستغيرة أو المنحنية، في حل جميع المسائل الاقتصادية التي توجد بين عناصرها علاقة خطية مباشرة، والتي تفترض تحديد القيم الكلية للمتغيرات اعتمادا على القيم الحقيقية الأولية للمتغيرات. (الحياي، 2009، صفحة 138)

ولحل المشاكل الاقتصادية باستخدام البرامج الخطية يتم الاستعانة بمعادلة المستقيم هي:

$$y = ax + b$$

ولأجل إيجاد معادلة المستقيم السابقة لابد من تحديد قيمتي a و b من خلال جملة المعادلتين الطبيعيين التاليين:

حيث تمثل I تسلسل المتغيرات، x_i قيم المتغير الأول، y_i قيم المتغير الثاني. (الحياي، 2009، صفحة 139)

الفرع الثالث: طريقة المصفوفات الخطية

تستخدم عموما في حل المشاكل الاقتصادية المعقدة ذات الاحتمالات المتعددة، وتستعمل عادة من طرف المؤسسات الإنتاجية الكبرى

ولتوضيح ذلك نفرض أن مؤسسة صيدال ترغب في إنشاء ثلاثة خطوط إنتاجية للأدوية، وكل خط يحتوي على ثلاثة نماذج إنتاجية. كل خط إنتاجي يضم على ما يلي:

الخط الإنتاجي الأول يتطلب 8 مراحل إنتاجية من النموذج الأول، 10 مراحل إنتاجية من النموذج الثاني، 9 مراحل إنتاجية من النموذج الثالث.

الخط الإنتاجي الثاني يتطلب 12 مرحلة إنتاجية من النموذج الأول، 15 مرحلة من النموذج الثاني، و 8 مراحل إنتاجية من النموذج الثالث. (شونوف، 2012، صفحة 234)

الفصل الثاني: استخدام أدوات التحليل المالي في الكشف عن المخاطر المالية

الخط الإنتاجي الثالث يتطلب 8 مراحل إنتاجية من النموذج الأول، 10 مراحل إنتاجية من النموذج الثاني، و9 مراحل إنتاجية من النموذج الثالث.

ولتبسيط ذلك نشكل هذه المعطيات في شكل مصفوفة، والتي هي عبارة عن مجموعة من الإعدادات في شكل مربع أو مستطيل كما يلي: (شونوف، 2012، صفحة 235)

	النموذج 1	النموذج 2	النموذج 3
الخط 1	8	10	9
الخط 2	12	15	8
الخط 3	8	10	9

المبحث الثالث: المخاطر المالية

تتعرض المؤسسات الاقتصادية للعديد من المخاطر المالية التي تؤثر سلباً على أدائها المالي ومن هنا على هذه المؤسسات الأخذ بالحسبان عنصر المخاطر من أجل تحقيق عوائد مالية مرضية ومخاطر متدنية.

المطلب الأول: تعريف المخاطر المالية ومصادرها وأنواعها

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف المخاطر المالية التي تواجه المؤسسة الاقتصادية وما هو مصدر هذه المخاطر وكذلك أنواعها المختلفة.

الفرع الأول: تعريف المخاطر المالية

قد تطرق العديد من الاقتصاديين إلى المخاطر المالية بتقديم تعاريف متباينة لها نوضحها فيما يلي:

ويرى Williams, Smith and Young أن الخطر هو التقلب المحتمل في النواتج، وأن الخطر مفهوم موضوعي، ويمكن قياسه كميًا، وأنه يخلق خسائر محتملة، حيث يمكن أن يترتب على التصرف الذي يصاحبه الخطر مكاسب أو خسائر، ولا يمكن التنبؤ بأيهما سوف يحدث فعلاً (حمادني، 2011/2012، صفحة 21).

"ويرى Peters (1997) أن الخطر المالي يعني أن هناك فرصة لحدوث خسارة مالية، وأن مصطلح الخطر يستخدم للإشارة إلى التغيير الذي يمكن أن يحدث في العوائد المصاحبة لأصل معين" (حمادني، 2011/2012، صفحة 21)

ويرى (T,J Watsham 1998) أن مفهوم الخطر يشير إلى عدم التأكد المحسوب بشكل كمي، وأن الخطر المالي يرتبط بالتغير غير المرغوب في قيمة المتغير المالي. (الشيخ، 2008، صفحة 125)

"ويرى (McNamee, 2000) أن مفهوم الخطر ما هو إلا أداة تعريفية تساعدنا في التعامل مع الحالات التي لا يمكننا فيها التنبؤ بالمستقبل على وجه اليقين" (الشيخ، 2008، صفحة 125)

ويرى بماء الدين سعد 1987، أن حالة المخاطرة تشير إلى عدم التأكد من تحقق نتيجة معينة، وأن المخاطر المالية ترتبط باستخدام الديون في تمويل احتياجات المؤسسة، وأن هذه المخاطر لها جانبين: الأول يتصل بخطر العسر المالي، أو التوقف عن سداد الالتزامات المالية، والثاني يتصل بتقلب الأرباح المتاحة لحملة الأسهم. (شتح و سوفي، 2019/2020، صفحة 64)

الفصل الثاني: استخدام أدوات التحليل المالي في الكشف عن المخاطر المالية

وعلى ضوء مدخل خلق القيمة يمكن تعريف الخطر المالي بالمؤسسة على أنه: "الفقد الجزئي أو الكلي المحتمل في قيمة الثروة للمساهمين" ويمكن تحديد المبررات التالية:

- أنه يرتبط بشكل مباشر بالهدف النهائي للمؤسسة وهو تعظيم ثروة المساهمين.
- أنه يرتبط مباشرة بالقرارات المالية بالمؤسسة، والتي تمثل المصادر الرئيسية لأجل:
أ- توليد التدفقات النقدية بما يحقق أرباحاً اقتصادية، تزيد من قيمة الثروة المستمرة من قبل المساهمين.
ب- إدارة مخاطر التدفقات النقدية بما يحافظ على ثروة المساهمين، دون ضياع العائد المتوقع أو تآكل الثروة.
- أنه يساعد على تحقيق الربط المباشر بين مفهوم المخاطر المالية بالمؤسسة، وبين أدوات القياس لها، وبين هدف من إدارتها. (الشيخ، 2008، صفحة 125)

الفرع الثاني: مصادر المخاطر المالية

تتمحور مصادر المخاطر المالية في ما يلي:

- المخاطر المالية الناشئة عن تعرض المنظمة لتغيرات في أسعار السوق مثل أسعار الفائدة و أسعار الصرف وأسعار السلع.
- المخاطر المالية الناشئة عن أعمال وعمليات مع منظمات أخرى مثل الباعة والعملاء والأطراف المقابلة في عمليات مشتقة.
- المخاطر المالية الناشئة عن أعمال داخلية أو فشل المنظمة وخاصة الأفراد والعمليات والنظم. (شتح و سوي، 2019/2020، صفحة 65)

الفرع الثالث: أنواع المخاطر المالية

إن المؤسسات المعاصرة تواجه مجموعة متنوعة من المخاطر المالية في المجالات الوظيفية المختلفة، وفي جميع أرجاء المؤسسة، ومن هذه المخاطر ما يلي:

- مخاطر الأعمال: وهي المرتبطة بالصناعة والمجال الذي تعمل فيه المؤسسة.
- مخاطر التشغيل: وهي المخاطر المرتبطة بالنظم الداخلية بالمؤسسة.
- مخاطر الإدارة: وهي المخاطر المرتبطة بالوظائف والممارسات الإدارية.
- المخاطر القانونية: وهي المخاطر الناشئة عن الدخول في اتفاقيات تعاقدية مع أطراف أخرى مع عدم التأكد بالوفاء بالالتزامات تجاه هذه الأطراف.
- مخاطر الائتمان: وهي المخاطر المرتبطة بفشل الطرف الآخر في الوفاء بالتزاماته.
- مخاطر الأسعار: وهي المخاطر المرتبطة بالتحركات غير المرغوبة (صعود أو هبوط) في الأسعار بالسوق، وهي تنقسم إلى، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر سعر العملة أو سعر الصرف، مخاطر أسعار السلع ومخاطر الملكية.
- مخاطر الأموال: وهي المخاطر الناتجة عن فشل المؤسسة في الوفاء بأعباء الديون وفقاً للشروط المتفق عليها مع الممولين أو المقرضين.
- مخاطر التركيز: وهي المخاطر الناتجة عن تركيز الاستثمارات في قطاع واحد أو عدة قطاعات صغيرة وتسمى "مخاطر عدم التنوع".
- مخاطر التغطية: وهي المخاطر الناتجة عن الخطأ في التغطية أو الفشل في تحقيق التغطية الكافية للمخاطر التي تتعرض لها الشركة.

الفصل الثاني: استخدام أدوات التحليل المالي في الكشف عن المخاطر المالية

- المخاطر السياسية: وهي المخاطر الناتجة عن القرارات الحكومية مثل الضرائب، التسعير، الجمارك، التأمين.

المطلب الثاني: إدارة المخاطر المالية (تعريفها، مراحلها)

الفرع الأول: تعريف إدارة المخاطر المالية

في هذا الفرع نقدم تعريف لإدارة المخاطر بصفة عامة أو إدارة المخاطر المالية بصفة خاصة.

تعرف إدارة المخاطر على أنها مدخل علمي للتعامل مع المخاطر بتحديد الخسائر المحتملة وتصميم وتطبيق الإجراءات التي تقلل حصول الخسارة أو التثثير المالي للخسائر التي يمكن أن تحدث.

كما يمكن تعريف إدارة المخاطر على نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وتحديد مقياسها وتحديد مقدار آثارها المحتملة، ووضع الخطط المناسبة لما يلزم وما يمكن القيام به لتجنب هذه المخاطر أو لكبحها والسيطرة عليها وضبطها للتخفيف من آثارها إن لم يمكن القضاء على مصادرها. (خوميحة، 2021/2022، صفحة 6)

أما إدارة المخاطر المالية بالمؤسسة فتعني استخدام الأدوات المناسبة لتدنية الخسائر المحتملة وهي تستهدف تعظيم القيمة السوقية للعوائد المتوقعة في ضوء درجة المخاطر التي يمكن تحملها أو المصاحبة لهذه العوائد المتوقعة، وعليه تتضمن غدارة المخاطر المالية كافة الأنشطة التي تحاول تغيير شكل العلاقة بين العائد المتوقع ودرجة المخاطرة المرتبطة بتحقيق هذا العائد المتوقع وذلك لهدف تعظيم قيمة الأصل الذي يتولد عنه هذا العائد. (خوميحة، 2021/2022، صفحة 7)

الفرع الثاني: مراحل إدارة المخاطر المالية

من الممكن القول بأن هناك ثلاث مراحل رئيسة لإدارة المخاطر المالية، وهي الوقوف على طبيعة (المخاطر، وقياس حجم تلك المخاطر، ثم البحث عن سبل التعامل مع المخاطر.

أ. الوقوف على طبيعة المخاطر

تمثل القوائم المالية وملحقاتها، مصدرا خصبا للمعلومات عن طبيعة المخاطر، فخطاب مجلس الإدارة إلى المساهمين عن أبرز المتغيرات، هو مصدر ثري لتلك المعلومات، وهناك كذلك قائمة الدخل التي تعطي معلومات عن تطور المبيعات والتكاليف المرتبطة بها، وكذا مكونات الربحية. وتتسم القوائم المالية ربع السنوية بالفاعلية، إذ تسهم في الكشف المبكر للمخاطر. فالتغير في حجم المبيعات، ومعدل دوران المخزون الذي تمثل المبيعات أحد مكوناته، يزودان الإدارة بمؤشرات عن سوق منتجاتها. فالالتجاه العكسي لتلك المؤشرات قد يحمل في طياته وجود تغير أو منافسة سعرية، أو يكشف عن انخفاض في جودة المنتج. كما يكشف هامش مجمل الربح، واتجاه حركة المصروفات عنها إذا كان هناك تغير في الأسعار.

كما يمكن الكشف عن مدى احتمال التعرض لمخاطر سعر الصرف، وذلك بتحليل المبيعات والمشتريات إلى محلية تصديرية أو استيرادية، ومعرفة العمولات وحصص كل عملة. كما يمكن الكشف عن مدى التعرض لمخاطر سعر الفائدة من واقع قائمة الدخل ويكون ذلك بحساب معدل تغطية الفوائد من ربح العمليات، وإن كان من الضروري الاعتماد أيضا على قائمة التدفق النقدي التي تكشف على السيولة. فالأرباح هي نتيجة لقيود دفترية، ومن ثمة ينبغي الوقوف على مدى كون تلك الأرباح محملة بتدفقات نقدية، وذلك طالما أن الفوائد تدفع من التدفقات النقدية، وليس من الأرباح الدفترية. كما تكشف قائمة الدخل مدى جودة الأرباح المتولدة، ومن المؤكد أن لذلك أهمية، إذ يزودنا بمؤشرات عن مدى إمكانية استيعاب المؤسسة للارتفاع في أسعار

الفصل الثاني: استخدام أدوات التحليل المالي في الكشف عن المخاطر المالية

الفائدة. وإذا كان لقائمة الدخل كل هذه المساهمات، فإن ذلك يرجع إلى كونها تزودنا بمؤشرات الأداء منذ بداية السنة حتى نهايتها، بما أن الأرقام التي تتضمنها تتسم بالحرقة. ومن المؤكد أن الوقوف على طبيعة المخاطر وحجمها له فوائده، فهو يبين الطريق أمامنا، ليكتشف عن ما إذا كانت تلك المخاطر في حجم يتطلب التغطية ضده، أم أن المخاطر من حجم تفوق فيه تكلفة التغطية العائد المتوقع منها. (شتح و سوفي، 2019/2020، صفحة 61)

ب. قياس حجم المخاطر

إن قياس حجم المخاطر هو المرشد إلى ما يجب عمله، ومراجعة كتابات الإدارة المالية بصفة عامة، يمكن تحديد العديد من المقاييس الإحصائية أو المالية للتعبير الكمي عن المستوى النسبي للخطر، ويمكن تصنيف تلك الأدوات في مجموعتين، هما: مجموعة المقاييس التي تعتمد على الأدوات الإحصائية، ومجموعة المقاييس التي تعتمد على أدوات التحليل المالي.

1. الأدوات الإحصائية لقياس المخاطر المالية:

وتعتمد هذه الأدوات على قياس درجة التشتت في قيم المتغير المالي محل الاهتمام، أو قياس درجة حساسيته تجاه التغيرات التي تحدث في متغير آخر، ومن أهم هذه الأدوات المدى، التوزيعات الاحتمالية، الانحراف المعياري، عامل الاختلاف ومعامل بيتا. (شتح و سوفي، 2019/2020، صفحة 61)

2. أدوات التحليل المالي لقياس المخاطر المالية:

وهي تعتمد على قياس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الغير، وبخاصة الدائنين، في الآجال المحددة لاستحقاقها، وتحقيق تدفقات نقدية صافية للمساهمين. ويعتمد قياس المخاطر المالية بالمؤسسة على مجموعة النسب والمؤشرات المالية التي يمكن الاستدلال من خلالها كمؤشرات تقريبية على الحالة المتوقعة للمؤسسة من حيث التدفقات النقدية المتوقعة للمؤسسة، وبالتالي هوامش الربح أو مؤشرات التغطية للالتزامات المؤسسة. "ومن أهم النسب أو المؤشرات المالية التي يمكن استخدامها في هذا الصدد" نسبة المديونية، نسبة التداول، درجة الرافعة الكلية (مؤشر حساسية ربح السهم للتغير في المبيعات)، نسبة حق الملكية إلى إجمالي الديون، نسبة التمويل طويل الأجل في هيكل التمويل ونسبة التمويل طويل الأجل إلى الأصول طويلة الأجل. (شتح و سوفي، 2019/2020، صفحة 62)

ج. سبل التعامل مع المخاطر

يمكن تقسيم المخاطر إلى مخاطر أعمال ومخاطر مالية، وعندما تتوفر أدوات للسيطرة على المخاطر المالية، تستطيع الإدارة أن تتفرد للتعامل مع المخاطر المالية. وفي هذا الصدد توجد ثلاث أدوات لإدارة المخاطر المالية وهي التأمين، وإدارة التوازن بين الخصوم والأصول، والتغطية. (شتح و سوفي، 2019/2020، صفحة 62)

المطلب الثالث: الإدارة المالية (تعريفها، أهدافها، وظائفها)

يطلق على الوظيفة الإدارة المالية وظيفة تمويل المؤسسات، وتهتم الإدارة المالية أساسا بالقرارات المالية داخل منظمة الأعمال.

الفرع الأول: تعريف الإدارة المالية

هي إدارة التدفقات النقدية للمشروع بهدف تحقيق أرباح للملاك، ويقصد بالمشروع أو الشركة أي منظمة أعمال لها نشاط يهدف إلى تحقيق أرباح (صناعي / زراعي / تجاري / بنك / فندق) أو نشاط لا يهدف إلى تحقيق أرباح مثل مشروعات الخدمات الاجتماعية (حماية الأسرة / حماية الطفولة) أو المشروعات الحكومية. (الانصاري، صفحة 21)

الفصل الثاني: استخدام أدوات التحليل المالي في الكشف عن المخاطر المالية

وفي الطرف الآخر نجد تعريفاً ضيقاً ومحدوداً نسبياً، يقول بأن الإدارة المالية تهتم بالحصول على الأموال اللازمة للمشروع وإدارة هذه الأموال، وهذا المدخل يعتبر المدخل التقليدي الذي ساد الدراسة الأكاديمية للإدارة المالية، وتتركز الدراسة فيه على كيفية الحصول على الأموال مع مناقشة مصادر هذه الأموال والعلاقة القانونية والمحاسبية بين المشروع وتلك المصادر، بما في ذلك إعادة توزيع الدخل والأصول بين هذه المصادر. ومن الناحية الاقتصادية فإن هذا المدخل للإدارة المالية يفترض على أن الطلب على رأس المال وقرارات الاتفاق التي تسبب هذا الطلب تتحدد في مكان آخر داخل المؤسسة، وأن دور السياسة المالية يقتصر على تحديد أفضل طريقة للحصول على هذه الأموال من خليط المصادر المتاحة. (جميل، صفحة 20)

أما المدخل الثالث فهو الذي يترى للإدارة المالية كجزء متكامل من الإدارة الشاملة للمؤسسة، وليس كتخصص استشاري يهتم بعمليات الحصول على الأموال. وطبقاً لهذه النظرية العريضة فإن الهدف الرئيسي لسياسة المالية هو الاستخدام الحكيم للأموال، وإن العملية الأساسية التي تنطوي عليها هي المقارنة الرشيدة بين مزايا الاستخدامات المحتملة وبين تكلفة المصادر البديلة المحتملة، بحيث يمكن تحقيق الأهداف المالية الشاملة للمشروع. ويفترض هذا المدخل أن الاقتراحات المتعلقة باستخدام الأموال تعتبر من المعطيات، وكذلك الظروف الحاضرة والمتوقعة الخاصة بالتكنولوجيا وأسواق وكل من السلع والخدمات ورأس المال. وعلى ضوء هذه المعطيات فإن وظيفة الإدارة المالية هي مراجعة ورقابة القرارات الخاصة بتوجيه أو إعادة توجيه الأموال إلى الاستخدامات الجديدة أو القائمة بالفعل. وبالتالي فإن الإدارة المالية -بالإضافة إلى الحصول على الأموال- تهتم مباشرة بالإنتاج والتسويق وغيرهما من وظائف المشروع وذلك عند اتخاذ القرارات الخاصة بالحصول على الأصول أو التخلص منها. (جميل، صفحة 20)

الفرع الثاني: أهداف الإدارة المالية

تهدف الإدارة المالية بصفة عامة إلى تحقيق هدف أساسي يتمثل في تعظيم قيمة المؤسسة، أي تعظيم ثروة الملاك، وهذا يتوقف بدوره على تحقيق جملة من الأهداف المالية تندرج كلها تحت هدفين رئيسيين هما:

التوازن المالي (هدف السيولة)، المردودية (هدف تعظيم الأرباح أو تحقيق أقصى العوائد الممكنة).

أولاً: تعظيم ثروة الملاك (تعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد)

تزداد قيمة المؤسسة كلما تمكنت من تحقيق نتائج محاسبية إيجابية بشكل مستمر، بحيث تتراكم هذه النتائج وتكون فوائض مالية موجبة. إن المحافظة على هذه الثروة يتطلب تنميتها وتطويرها، وهذا يتوقف بدوره على تقييم المردودية المستقبلية، وتقييم جدوى المشاريع الاستثمارية المستقبلية (دور المدير المالي)، في ظل قيود تعمل في الاتجاه المعاكس وتحد من قيمة المؤسسة:

مخاطر متعلقة بالنشاط (توقف الإنتاج، ارتفاع التكاليف، مشاكل الجودة).

مخاطر متعلقة بالمحيط المالي (ارتفاع أسعار الفائدة والصرف، التطور التكنولوجي للمنافسين، الحصة السوقية، ظهور سلع بديلة... الخ).

وبالتالي، فإن دور المدير المالي يتلخص في كيفية تعظيم النتائج الحالية والمستقبلية، والتحكم في المخاطر والعمل على تدنيها أو التخفيف من حدتها، بما يضمن تحقيق الهدف الأساسي المتمثل في تعظيم قيمة المؤسسة. (زلاشي، 2021/2022، صفحة 7)

الفصل الثاني: استخدام أدوات التحليل المالي في الكشف عن المخاطر المالية

ثانياً: المحافظة على مستوى الأداء المالي

وهو ما يقصد به قدرة المؤسسة على تحقيق فوائض مالية تمكنها من تسديد خدمات ديونها وتوليد أرباحاً صافية من خلال الاستخدام الفعال للموارد المتاحة لها. وهذا يتوقف بدوره على تدنية التكاليف وتعظيم الإيرادات بشكل مستمر وعلى المدى الطويل، والتصدي لقوى تفاوض الموردين والزبائن. (زلاشي، 2021/2022، صفحة 8)

ثالثاً: المحافظة على مستوى اليسر المالي

إن التحكم في خطر العسر المالي يتطلب من المؤسسة تركيز مجهوداتها المالية على كيفية تحقيق التوازن المالي والمحافظة على مستوى اليسر المالي اعتماداً على التسيير الفعال للنقدية. بمعنى تغطية الاحتياجات المالية للمؤسسة بالأحجام المطلوبة ومن أحسن المصادر المالية البديلة، واستخدام هذه الأموال ضمن هيكل مالي يضمن إمكانية تسديد التزاماتها عامة وديونها قصيرة الأجل خاصة بتاريخ استحقاقها. وبالتالي ضمان الحد الأدنى من السيولة النقدية كهامش يمكنها من مواجهة التزاماتها والحد من خطر التوقف عن الدفع الذي قد يؤدي إلى إفلاسها وتصفيتها. (زلاشي، 2021/2022، صفحة 8)

الفرع الثالث: وظائف الإدارة المالية

في إطار الأهداف التي تم شرحها وفي سبيل تحقيقها تسعى الإدارة المالية إلى ممارسة مجموعة من المهام والوظائف. تتبع المجموعة الأولى منها من المدخل الذي يعتمد على تحقيق السيولة والربحية. أما المجموعة الثانية من هذه الوظائف فمصدرها مدخل الملائمة بين الربحية والمخاطرة. وتكمن أهمية هذا التصنيف في توضيح الاختلاف بين جوانب اتخاذ القرار في مجال التمويل، وبين الدور المتخصص للمدير المالي. ومن أهم الوظائف التي تمارسها الإدارة المالية والمتعلقة بالسيولة والربحية هي:

أ. التنبؤ بالتدفقات النقدية

لابد للمدير المالي من التنبؤ بمصادر التدفقات النقدية الداخلة، وإمكانية الحصول عليها في الوقت المناسب من أجل مقابلة الالتزامات التي يجب على المؤسسة الوفاء بها. (السهلاوي و احمد عبد الله، 1438هـ/م/2017، صفحة 15)

ب. الحصول على الأموال

بناء على الخطة المالية سيتضح أمام الإدارة المالية مدى الحاجة إلى التمويل من المصادر الداخلية والخارجية، لذا ترتبط قرارات التمويل بمدى الحاجة على الإقراض والاقتراض، ويكمن دور الإدارة المالية هنا بأنها صاحبة القرارات التمويلية الأولى في البحث عن مصادر التمويل ودراساتها من حيث الملائمة بين طبيعتها وطبيعتها الاستخدام وكلفة كل مصدر تمويلي وطرق السداد ومدة الاقتراض وغيرها، من ثم تقييم عمل مزيج تمويلي أمثل من المصادر التمويلية المختارة بهدف تعظيم القيمة الاقتصادية للمنظمة. (الاسماعيل، 1971، صفحة 12)

ج. إدارة تدفق الأموال داخل المؤسسة

يتعين على المدير المالي العمل باستمرار على متابعة ومراقبة الرصيد النقدي للحساب داخل وخارج المؤسسة، والعمل على تحريكها لتغطية أي عجز قد يحدث في أي موقع من مواقع المؤسسة. (السهلاوي و احمد عبد الله، 1438هـ/م/2017، صفحة

15)

الفصل الثاني: استخدام أدوات التحليل المالي في الكشف عن المخاطر المالية

د. الرقابة المالية

إن العمل على وجود نظام رقابي فعال لأجل تقييم الأداء ومقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط له من أهم القرارات التي يتوجب على الإدارة المالية القيام به، ولا يمكن أن نتجاهل فن تحديد الانحرافات الحاصلة ومعالجتها من أجل زيادة فاعلية وكفاءة المنظمة. (الاسماعيل، 1971، صفحة 12)

هـ. التسعير

يعتبر تحديد السعر من أهم العوامل التي تؤثر في ربحية المؤسسة، وعليه فإن عملية التسعير الخاصة بمنتجات أو خدمات المؤسسة يجب أن تكون هدفا مشتركا بين إدارة التسويق والإدارة المالية. فإدارة التسويق تعمل على توفير المعلومات المتعلقة بتأثير مستوى الأسعار على الطلب على المنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسة، أما الإدارة المالية فتعمل على توفير المعلومات الخاصة بالتكاليف المرتبطة بمستوى الإنتاج المختلفة، وهامش الربح اللازم لتنفيذ العمليات الإنتاجية بما يحقق هدف المؤسسة. (السهلاوي و احمد عبد الله، 1438هـ/م/2017، صفحة 16)

و. التنبؤ بالأرباح

تقع مسؤولية تحديد الأرباح المتوقعة على عاتق المدير المالي. ويتم التوصل إلى الأرباح المتوقعة من خلال التنبؤ بالمبيعات والتكاليف التي يتم الحصول عليها من أقسام التسويق والإنتاج على التوالي. وكذلك الحال بالنسبة للمشروعات الجديدة، إذ يجب على المدير المالي محاولة التنبؤ بالأرباح المتوقعة من هذه المشروعات قبل الدخول فيها. (السهلاوي و احمد عبد الله، 1438هـ/م/2017، صفحة 16)

المطلب الرابع: أدوات التحليل المالي لقياس المخاطر المالية

وهي تعتمد على قياس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الغير، وبخاصة الدائنين، في الآجال المحددة لاستحقاقها، وتحقيق تدفقات نقدية صافية للمساهمين. ويعتمد قياس المخاطر المالية بالمؤشرات المالية على مجموعة النسب والمؤشرات المالية التي يمكن الاستدلال من خلالها كمؤشرات تقريبية على الحالة المتوقعة - للمؤسسة من حيث التدفقات النقدية المتوقعة لهذه المؤسسة، وبالتالي هوامش الربح أو مؤشرات التغطية التزامات المؤسسة، ومن أهم النسب أو المؤشرات المالية التي يمكن استخدامها في هذا الصدد ما يلي:

1 / نسبة المديونية.

2 / نسبة التداول.

3 / درجة الرافعة الكلية (مؤشر حساسية ربح السهم للتغير في المبيعات).

4 / نسبة حق الملكية إلى إجمالي الديون.

5 / نسبة التمويل طويل الأجل في هيكل التمويل.

6 / نسبة القبول طويل الأجل إلى الأصول طويلة الأجل.

7 / نسبة صافي رأس المال العامل إلى الأصول.

و فيما يلي سنحاول شرح كل نسبة على حدى: (شتح و سوفي، 2019/2020، صفحة 66)

الفصل الثاني: استخدام أدوات التحليل المالي في الكشف عن المخاطر المالية

1. نسبة المديونية:

هي النسب التي تقيس درجة المديونية للمؤسسة على المدى الطويل وأهمية تلك الديون إلى رأس مال المؤسسة وهذه النسب تكون مؤشرات دقيقة حول الوضع المالي للمؤسسة وتعبر عن قابلية المؤسسة على تسديد التزامات الطويلة الأجل مثل القروض متوسطة الأجل والسندات بأنواعها. (شتح و سوفي، 2019/2020، صفحة 67/66)

وتحسب بموجب المعادلة التالية:

$$\text{نسبة المديونية (الافتراض)} = 100 \times \frac{\text{إجمالي الخصوم}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

2. نسبة التداول:

وهي علاقة بين الأصول المتداولة وبين الخصوم المتداولة وتحسب هذه النسبة بموجب العلاقة التالية : (شتح و سوفي، 2019/2020، صفحة 67)

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}} = \text{نسبة مطلقة أو \%}$$

3. درجة الرافعة الكلية (مؤشر حساسية ربح السهم للتغير في المبيعات):

الرفع الكلي Total Lever âge لقياس المخاطر، والذي يعكس مستوى كل من الرفع التشغيلي والرفع المالي، اللذان يعكسان معا درجة التقلب الذي يتعرض له صافي ربح التشغيل (التقلب في ربحية قرارات الاستثمار)، بسبب التغير في حجم المبيعات فيما يسمى بدرجة الرفع التشغيلي الذي يقاس على النحو التالي: (شتح و سوفي، 2019/2020، صفحة 67)

$$\text{درجة الرفع التشغيلي} = \frac{\text{التغير في صافي التشغيل}}{\text{المبيعات}} \times \frac{\text{التغير في المبيعات}}{\text{صافي ربح التشغيل}}$$

أما الرفع المالي Financial Lever âge فيقيس التغير في صافي الربح قبل الضريبة نتيجة للتغير في صافي ربح التشغيل (التقلب في ربحية قرارات التمويل)، فيما يسمى بدرجة الرفع الكلي (Degrée of Financial Lever âge حيث يقاس على النحو التالي: (شتح و سوفي، 2019/2020، صفحة 68)

$$\text{درجة الرفع المالي} = \frac{\text{التغير في صافي الربح}}{\text{ربح التشغيل}} \times \frac{\text{التغير في ربح التشغيل}}{\text{صافي الربح}}$$

وهنا يمكن الجمع بين هذين المصدرين من التأثير، فيما يسمى بدرجة الرفع الكلي Degrée of Total Lever âge وتحسب على النحو التالي: (شتح و سوفي، 2019/2020، صفحة 68)

$$\text{درجة الرفع الكلي} = \text{درجة الرفع التشغيلي} \times \text{درجة الرفع المالي}$$

الفصل الثاني: استخدام أدوات التحليل المالي في الكشف عن المخاطر المالية

4. نسبة حق الملكية إلى إجمالي الديون (نسبة القروض طويلة الأجل إلى حقوق الملكية):

يتم حساب هذه النسبة بقسمة مجموع الأموال المقترضة طويلة الأجل على حقوق الملكية. ويقصد بحقوق الملكية رأس المال والاحتياطات والأرباح المحتجزة. (شتح و سوفي، 2019/2020، صفحة 68)

الأموال المقترضة طويلة الأجل

$$\frac{\text{الأموال المقترضة طويلة الأجل}}{\text{مجموع حقوق الملكية}} = \text{نسبة القروض إلى حقوق الملكية}$$

مجموع حقوق الملكية

5. نسبة التمويل طويل الأجل إلى الأصول طويلة الأجل (نسبة القروض طويلة الأجل إلى الأصول الدائمة):

تختلف الأصول الدائمة عن مجموع الأصول في أنها تتضمن فقط الأصول الثابتة مضافا إليها الأصول المتداولة الدائمة و تحسب كما يلي: (شتح و سوفي، 2019/2020، صفحة 68)

الأموال المقترضة طويلة الأجل

$$\frac{\text{الأموال المقترضة طويلة الأجل}}{\text{الأصول الدائمة}} = \text{نسبة القروض إلى الأصول الدائمة}$$

الأصول الدائمة

6. نسبة هيكل رأس المال:

يتم حساب نسبة هيكل رأس المال بقيمة القروض طويلة الأجل على مجموع مصادر التمويل طويلة الأجل (هيكل رأس المال) التي تتضمن القروض طويلة الأجل وحقوق الملكية. وتكشف النسبة المذكورة عن الأهمية النسبية للقروض طويلة الأجل في هيكل رأس المال، لذا تعتبر مؤشرات للحكم على المخاطر المالية شأنها في ذلك شأن نسب التغطية، وتحسب كما يلي (شتح و سوفي، 2019/2020، صفحة 69):

قروض طويلة الأجل

$$\frac{\text{قروض طويلة الأجل}}{\text{مجموع هيكل رأس المال}} = \text{نسبة هيكل رأس المال}$$

مجموع هيكل رأس المال

الفصل الثاني: استخدام أدوات التحليل المالي في الكشف عن المخاطر المالية

خلاصة الفصل:

باعتبار إدارة المخاطر المالية الأداة الحساسة الوحيدة للضمان من تحسين العمل الجيد للمؤسسة وذلك من خلال التعرف على تصنيفها ومراحلها بالإضافة إلى معرفة المخاطر المالية التي تختلف مصادرها وأنواعها والتي يمكن أن تواجه المؤسسة الاقتصادية حيث يتم الكشف عنها وقياسها بأدوات التحليل المالي.

الفصل الثالث:

دراسة حالة مطاحن الزيبان

القنطرة-بسكرة-

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة -بسكرة-

تمهيد:

من خلال ما تطرقنا إليه في الدراسة النظرية للموضوع و معرفة أساسياته و علاقة التحليل المالي بالكشف عن المخاطر المالية و بغرض الوقوف على واقع المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، ارتأينا القيام بدراسة تطبيقية بمؤسسة مطاحن الزيبان بالاعتماد على الدراسة النظرية من خلال حساب بعض النسب و التعليق عليها . حيث كان المبحث الأول بعنوان تقديم مؤسسة مطاحن الزيبان، والمبحث الثاني بعنوان دراسة النسب و دورها في الكشف عن المخاطر المالية للمؤسسة الاقتصادية.

المبحث الأول: البطاقة الفنية لمؤسسة مطاحن الزيبان

سوف نتطرق في هذا المبحث على نظرة عامة حول مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة من خلال تعريفها والتطرق إلى هيكلها التنظيمي إضافة إلى أهمية وأهداف المؤسسة التي تسعى إلى تحقيقها .

المطلب الأول: التعريف بمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة وعرض هيكلها التنظيمي

أولا: تقديم مؤسسة مطاحن الزيبان

مطاحن الزيبان القنطرة مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة مساهمة ذات رأس مال يقدر 235.000.000 دج، وتم رفع رأس المال في 2007 إلى 896.260.000 دج، كانت تابعة للشركة الأم الرياض سطيف (مؤسسة الصناعات الغذائية من الحبوب ومشتقاتها)، أما الآن فهي تابعة للشركة الفرعية الزيبان ويمكن تقديم بعض المعلومات حول المؤسسة محل الدراسة فيما يلي:

- الاسم الجديد: المركب الصناعي التجاري مطاحن الزيبان القنطرة.
- طبيعة النشاط: للمؤسسة أنشطة إنتاجية مقسمة على نوعين وهي كالاتي:
الأنشطة الرئيسية: تحويل الحبوب وإنتاج وتسويق المنتجات التي تم الحصول عليها (السميد الدقيق).
الأنشطة الثانوية: إنتاج وتسويق المنتجات الثانوية (النخالة والأعلاف) وبيعها كأغذية للمواشي.
- الموقع: تقع في الجنوب الشرقي لمدينة القنطرة على الطريق الوطني رقم 3 الرابط بين القنطرة وولاية بسكرة و هي تبعد عن الولاية ب 55 كلم.

- المساحة: مساحتها الإجمالية ب 315647م وهي تنقسم إلى قطعتين:

القطعة الأولى: مساحتها 53000051م خاصة بالمطاحن والإدارة ومنها 11158م مبنية والباقي غير مبني.

القطعة الثانية: تقدر مساحتها 15642م تتكون من السكنات الوظيفية.

- طاقة الإنتاج:

1500 قنطار في اليوم من القمح اللين.

5900 قنطار في اليوم من القمح الصلب.

- سعة التخزين.

39000 قنطار من المنتج النهائي.

125000 قنطار من القمح.

- احتياجات المؤسسة من الماء:

3000 لتر من الماء يوميا.

الفصل الثالث: دراسة حالة مطاحن الزيبان القنطرة -بسكرة-

أما الكهرباء فتستهلك حسب عمل الآلات.

– الطاقة التشغيلية: يقدر عدد عمال الوحدة حاليا ب 179 عامل.

منتجات المؤسسة:

الجدول رقم: 05 منتجات مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة

المنتج	النوع	السعة
السميد	سميد غليظ	(25 كلغ)
	سميد ممتاز	(10 كلغ-25 كلغ)
	سميد عادي	(25 كلغ)
الدقيق	دقيق ممتاز	(5 كلغ)
	دقيق عادي	(25 كلغ-50 كلغ)
	دقيق ثانوي	(25 كلغ)
النخالة	نخالة حمراء (نخالة القمح الصلب)	(40-100 كلغ)
	نخالة بيضاء (نخالة القمح اللين)	(40 كلغ-100 كلغ)
	نخالة مكعبة	(40 كلغ-100 كلغ)

المصدر: وثائق المؤسسة.

و لديها منتجات أخرى جديدة منها:

. CERFIBRES

النافع) سميد كامل من القمح الصلب.

سميد شعير.

– المجال البشري:

تحتوي كل مؤسسة على مجموعة من العمال الذين بدورهم يساهمون على نشأة وتطور هذه المؤسسة و الرفع من إنتاجها و تحسين مردودها فمن خلال تمهيدنا هذا وجدنا أن العدد الإجمالي لعمال مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة ب: 179 عامل يتوزع حسب التسلسل المهني للفتات.

المطلب الثاني: أهداف المؤسسة واستراتيجياتها

أولا: إستراتيجية المؤسسة

أ. بعض الاستراتيجيات المنتهجة في مؤسسة مطاحن الزيبان-القنطرة:

يوجد مفهوم خاص للإستراتيجية في المؤسسة، حيث عرفها مستشار التوجيه على أنها هي التي تقوي مكانة المؤسسة في السوق وتخلق الثروة وكذا مناصب العمل.

الفصل الثالث: دراسة حالة مطاحن الزيبان القنطرة -بسكرة-

إن الإستراتيجية الأكثر إتباعا في المؤسسة هي إستراتيجية السيطرة بالتكاليف وكذا إستراتيجية التميز (فأساس اعتماد المؤسسة على هذه الاستراتيجيات هي قواعد السوق أي قانون الطلب أو لعرض .)ولكن هناك استراتيجيات أخرى متمثلة في:

* إستراتيجية التنوع: تنوع في الحجم حسب احتياجات الزبائن وفي المنتج كذلك.

* إستراتيجية التخصص: متخصصة في السميد والطحين.

* إستراتيجية تجارية: تشتري منتوجات وتقوم ببيعها (شراء العجائن الغذائية وبيعها).

وتهدف إلى توجه جديد ألا وهو إنتاج كسكس الشعير.

ب. المنافسة: كثيفة باعتبارها موجودة في قطاع الصناعات الغذائية، حيث أن هنا كمؤسسات رائدة في الجزائر

مثل- (Sim سفينة) التي تجعل مؤسسة مطاحن الزيبان -القنطرة تواجه منافسة شرسة.

طبيعتها: إن المنتج يغطي منافسة محلية (مطاحن الكبرى للجنوب بسكرة، مطاحن البركة زريبة الوادي) ، وأنها جهوية كذلك في الشرق إلا أننا من خلال ملاحظتنا نعتقد أنها منافسة وطنية بما أن المنتجات تصل إلى السوق المحلي أو الجهوي.

ج. أهداف المؤسسة:

إن المؤسسة أمام منافسة قوية من المنتجات الوطنية الخاصة والعمومية وحتى الأجنبية وحتى يتسنى لها جذب المستهلك لطلب منتجاتها سطرت مجموعة من الأهداف التي تحاول تحقيقها وتمثل فيما يلي:

-الوصول إلى أكبر جمهور من المتعاملين الاقتصاديين للفت انتباههم وجلب اهتمامهم لعلامتها التجارية في النوعية أولا ودائما.

-تغطية رغبات المستهلكين والأسر الصغيرة والمجموعات المحلية عموما.

د. سياسة المؤسسة:

إن القدرات الإنتاجية والوضعية المالية المريحة للشركة الفرعية مطاحن الزيبان القنطرة هما عاملان مشجعان على انتعاش السياسة

التجارية ولن تدخر أي جهد في ترجمة هذه السياسة بالأفعال:

-التوضيح في الشفافية للممارسات والخدمات التجارية مع الشركاء(الزبائن، المساهمين، والمخيط)...

-ترقية ثقافة الإصغاء إلى الزبون والتكفل النظامي لكل الشكاوى.

-تكوين وتحسيس مجموعة العمال.

-الاتصال في الداخل لتفاعل كل العمال، وفي الخارج لضمان جودة الخدمة والمنتوج.

-التحديث وصيانة طاقة الإنتاج.

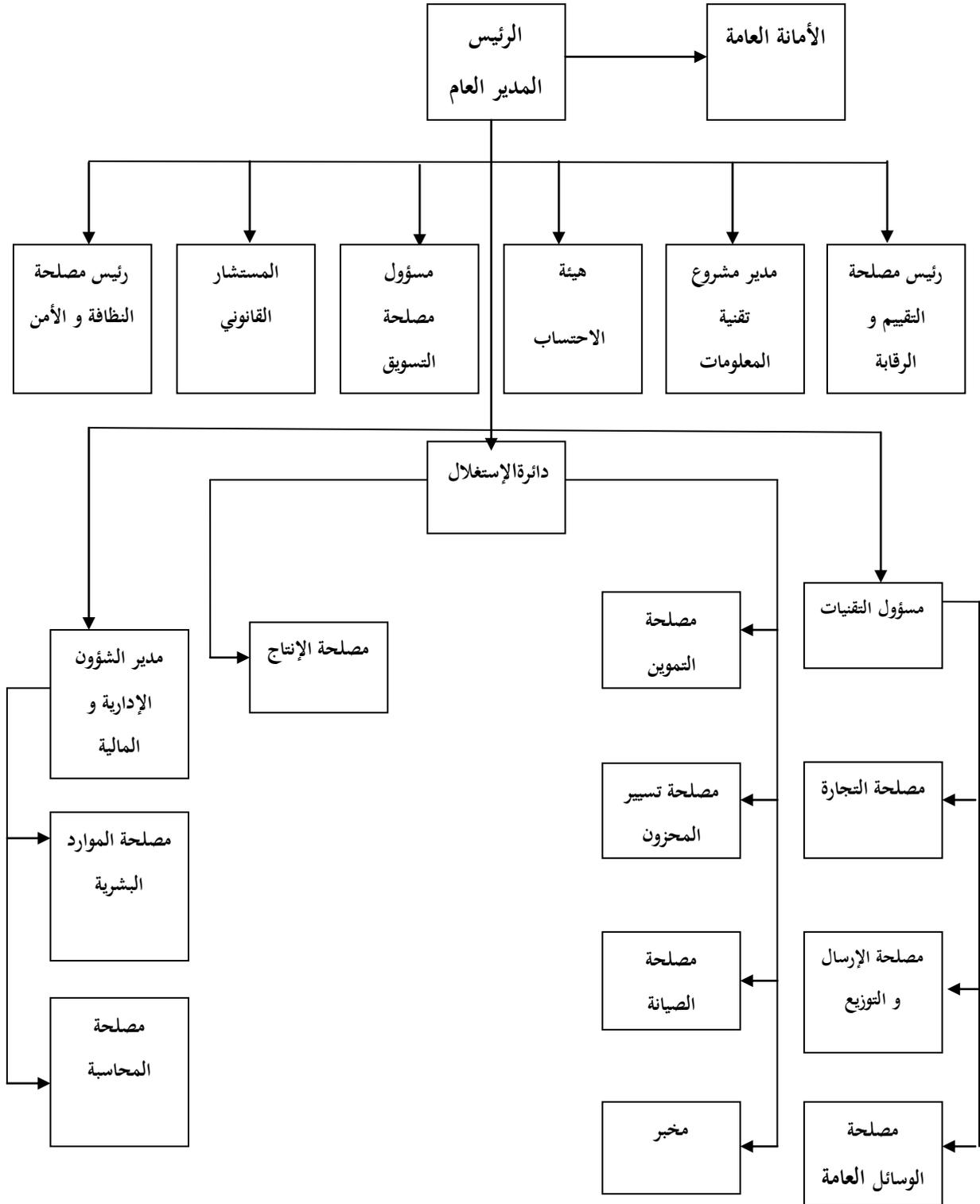
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

تعتبر مؤسسة مطاحن الزيبان من المؤسسات المتوسطة العامة التي تمارس نشاطها الصناعي فهي من الناحية التنظيمية تنقسم إلى

عدة مديريات ومصالح، وهذا من أجل السير الحسن للمؤسسة وتسهيل عمليات الرقابة، وفيما يلي سيتم التعرف على مصالح

المؤسسة .

الشكل رقم (2): الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة



المصدر: وثائق المؤسسة

الفصل الثالث: دراسة حالة مطاحن الزيبان القنطرة -بسكرة-

1. الرئيس المدير العام:

- يعد المسؤول الأول عن كل رؤساء الهياكل والمصالح ويشرف على تسيير المؤسسة من كل النواحي، بالإضافة إلى انه:
- يمثل المؤسسة خارجيا (الناطق الرسمي للمؤسسة).
- يعقد اجتماعات دورية مع مختلف الإطارات (مجلس المديرية العامة).
- يتأسس مجلس الإدارة.
- رئيس لجنة حفظ الصحة والأمن.

2. أمانة الرئيس المدير العام

تعد أمانة الرئيس المدير العام همزة الوصل بين المدير العام وباقي مصالح المؤسسة، من مهامها كل هذه المهام مرتبطة بالرئيس المدير العام:

- استقبال، تسجيل وتوزيع البريد الوارد وإرسال البريد الصادر.
- استقبال المكالمات الهاتفية الداخلية والخارجية وكذلك الفاكس.
- كتابة المراسلات وتوزيعها على مخلف المصالح.
- تحرير اجتماعات مجلس الإدارة.
- استقبال الضيوف (زبائن، الإدارة العامة للرياض، الزوار)...
- توصيل تعليمات المدير العام لمختلف رؤساء المصالح.

3. هيئة إعادة الهيكلة، دراسة السوق والاتصال:

- دراسة إعادة الهيكلة للمؤسسة.
- دراسة السوق.
- تنظيم المشاركة في المعارض الاقتصادية، الإشهار.
- تمثيل المؤسسة من ناحية الإعلام.

4. المستشار القانوني:

- يتلخص دور المستشار القانوني في إبداء الاستشارة القانونية لمختلف المصالح، أما مهامه فتتمثل في:
- التكفل بقضايا الشركة محل نزاع سواء مع الأشخاص الطبيعية أو المعنوية (اغلب المنازعات التجارية مع مجموع الزبائن الذين ترتب في ذمتهم ديون تجارية غير مسددة)
- متابعة ملفات الصكوك بدون رصيد أمام القسم الجزئي على مستوى مختلف الجهات القضائية المختصة.
- متابعة إجراءات التنفيذ الجبري على العقارات المرهونة بمعية المحضرين القانونيين قصد تحصيل الديون المترتبة في ذمة المدين الراهن.
- متابعة ملفات التأمين على ممتلكات الشركة ضد جميع الأخطار بمعية شركة التأمين - CAAT وكالة بسكرة-
- وتحصيل جميع التعويضات في هذا الشأن. هذا فضلا عن العمل الإداري الاعتيادي على مستوى الشركة:
- تحرير المراسلات الإدارية الداخلية والخارجية.
- تمثيل الشركة كعضو في اللجان المختلفة كلجنة حفظ الصحة والأمن، لجنة التأديب، لجنة الصفقات، لجنة تحديد ومراجعة السعر، لجنة إثبات ملفات الزبائن.

الفصل الثالث: دراسة حالة مطاحن الزيبان القنطرة - بسكرة-

-تمثيل الشركة أمام الجهات القضائية المختصة بموجب تفويض من المديرية العامة.

5. مشروع الإعلام الآلي:

تم إدماج الإعلام الآلي في المؤسسة من اجل تسهيل التعاملات بين جميع المصالح والتسريع في وصول المعلومة بالإضافة إلى النتائج السريعة والموثوقة مقارنة بالعملية اليدوية من المهام:

-إنشاء برامج او أحداث التغييرات التطورات اللازمة على البرامج التابعة لمختلف المصالح، من بين البرامج الموجودة في المؤسسة (حساب الأجور-الفوترة-المحاسبة - تسيير المخزون- الاستثمارات- الاهتلاكات)...
-برمجة وصيانة حواسيب المؤسسة.

-إدارة شبكة الإعلام الآلي.

-مراقبة البرامج وتطبيقها بالإضافة إلى تقديم المعلومات اللازمة على مختلف البرامج.
-المساهمة في الجرد السنوي.

6. مصلحة النظافة والأمن: تقوم هذه المصلحة بالحفاظ على أمن المؤسسة بمختلف أنواعه ونظافتها، وتنقسم الى فرعين:

فرع الأمن: يشرف عليه رئيس فرع مسؤول رؤساء أفواج يشرفون على مجموعة من أعوان الأمن.
يمكن تقسيم مهامهم إلى قسمين:

• مهام خاصة بالأمن العام:

-حراسة المؤسسة ووسائلها والآلات من كل سرقة أو تعدي.
-مراقبة كل من يدخل أو يخرج من مؤسسة.
-إعطاء تأشيرة دخول الشاحنات من اجل رفع المنتج.

* مهام خاصة بالأمن الصناعي:

-المحافظة على امن الآلات من الأخطار.
-رش الأدوية على المواد الأولية والآلات لإزالة بعض الأخطار كإزالة السوس مثلا.
-الحفاظ على صحة العمال من أخطار الآلات.
-إتقان استعمال وسائل الدفاع عن الحريق.

فرع النظافة: يوجد تحت إمرة رئيس الفرع مجموعة من العمال والعاملات المسؤولين عن:
-التنظيف الدوري.

-مراقبة مستوى مخزون المياه وتعقيمه.

7. مصلحة مراقبة التسيير وإعادة التقييم: تعد من أهم المصالح، كون أن هذه المصلحة مسؤولة عن مراقبة

التسيير داخل المؤسسة، من أهم مهامه:

-إعداد الميزانية التقديرية للمؤسسة: يتم إعدادها بإتباع خطوط التوجيه التي تقدمها المديرية العامة، وتشمل كل من الميزانية التقديرية للتموين، تسيير المخزون، الإنتاج، المبيعات، الاتصالات (الإشهار)...، الموارد البشرية.

-تقوم كل مصلحة بإعداد الميزانية الخاصة بها فمثلا مصلحة المبيعات تقوم بإعداد الميزانية التقديرية.

-إعداد اللوح البياني للمؤسسة (التسويق، الإنتاج، المبيعات، الموارد البشرية)...ومقارنتها مع التقديرات وتحليل النتائج.

الفصل الثالث: دراسة حالة مطاحن الزيبان القنطرة -بسكرة-

- إعداد التقارير الثلاثية والسادسية: تمثل تراكم نتائج الأشهر السابقة.
- إعداد التقرير السنوي للتسيير: وهو تقرير مفصل عن نشاط المؤسسة خلال السنة.
- تقديم إحصائية ثلاثية للديوان الوطني للإحصائيات ردا على مراسلاتهم.
- أي أن دور رئيس المصلحة يكمن في:
- جمع المعلومات من مختلف المصالح.
- تحليل المعلومات.
- إعداد التقارير الشهرية، الثلاثية، السادسة والسنوية.

8. هيئة الاحساب:

تعد وظيفة الاحساب وظيفة مستقلة، وهي تقييم مراقبة العمليات على مستوى مصالح المؤسسة، وهدف المراقبة في هذا المجال تقدير وتقييم نجاعة مختلف المراقبات الأخرى أي متابعة أعضاء المؤسسة في أداء مسؤولياتهم، وفي هذا الهدف الاحساب الداخلي يقدم التحليلات، التقييمات، التوصيات، الآراء والمعلومات التي تخص الوظائف التي تمت فيها عملية الاحساب. من جهة أخرى الاحساب الداخلي يختلف عن المراقبة الداخلية، فالمراقبة الداخلية هي مجموع التدابير الموجودة داخل التنظيم والمناهج وهدفها هو تأمين حماية الممتلكات، صحة العمليات، تطبيق العمليات، جودة ونوعية المعلومة ونجاعة عمال المؤسسة.

9. دائرة الاستغلال:

تعد دائرة الاستغلال دائرة تقنية بحتة نظرا للمصالح المكونة لها، أساس هذه الدائرة الإنتاج، ومهمتها تحويل القمح إلى مادة منتهية، لذا تعد مصلحة الإنتاج أهم مصلحة في الدائرة أما باقي المصالح فهي مصالح دعم من اجل تحقيق أهداف المصلحة.

10. مسؤول التقنيات التجارية: ويندرج تحت مهامه (03) مصالح وهما:

- **مصلحة المبيعات:** تعد هذه المصلحة هي المتعامل المباشر مع الزبائن.
- **مصلحة النقل والوسائل العامة:** وتقوم هذه المصلحة بتسيير حظيرة المؤسسة وإيصال الطلايات إلى الزبائن.
- **مصلحة الإرسال والتوزيع:** تقوم هذه المصلحة بمهام عديدة، حيث تبدأ المهام من مصلحة المبيعات التي ترسل المعلومات اللازمة والخاصة بالزبائن، كما تقوم هذه المصلحة بإرسال وصل مبيعات إلى مصلحة المبيعات للقيام بالعمليات الحسابية، وتقوم هذه المصلحة بإعداد تقرير يومي والموضوع فيه خروج البضاعة، ثم إرساله إلى مدير الإنتاج، كما لهذه المصلحة علاقة بقسم التعبئة والتغليف، حيث يصدر إليهم الأمر بإرسال البضاعة بعد تعبئتها.

11. مصلحة الموارد البشرية:

تتم إدارة الموارد البشرية في المؤسسة بكل ما يتعلق بالعمال باعتبارهم الجهاز المتحرك والعمل يداخل المؤسسة، وتعمل هذه المصلحة على ضمان حقوق الموظفين بها ومتابعة مساره المهني ومن بين هذه الحقوق (الأجر، المنح، العلاوات). ...

أ. رئيس مصلحة الموارد البشرية: وهو المسؤول الأول في المصلحة، ومن مهامه:

* تطبيق سياسة المؤسسة فيما يخص تسيير الموارد البشرية:

- التطبيق الكامل للاتفاقية الجماعية.
- احترام تطبيق النظام الداخلي للمؤسسة.
- المتابعة اليومية لملفات المستخدمين.
- متابعة تطور المسار المهني للمستخدمين.

الفصل الثالث: دراسة حالة مطاحن الزيبان القنطرة -بسكرة-

-تطبيق منهجيات العمل في الإطار القانوني.

-المساهمة في إعداد الميزانية التقديرية للمصلحة.

* متابعة الإحصائيات:

-إعداد مخطط التكوين والسهر على تطبيقه.

-المشاركة مع رؤساء المصالح في إعداد مخطط التوظيف.

-مراقبة كشوف الأجور والرواتب للمستخدمين قبل التخليص.

-تقييم عملية تكوين المستخدمين.

ب. فرع تسيير الموارد البشرية:

يهتم هذا الفرع بكل ما يتعلق بالمسار المهني للموظف من بداية توظيفه حتى نهاية الخدمة، وهذا الفرع له علاقة مباشرة مع فرع الأجور، ومن مهام هذا الفرع ما يلي:

-متابعة مستجدات ملفات الموارد البشرية.

-مراقبة كشف الحضور للعمال والمتمهين وتقديمها لفرع الأجور نهاية الشهر.

-التكفل بالعتل: السنوية، المرضية، الاستثنائية.

-تحرير المقررات (التقاعد، التعيين، تغيير المنصب)...

-تحرير العقوبات على العمال بعد استجوابهم.

ج. مراسل اجتماعي: يقوم بالمهام التالية:

-إنشاء ترقيم للعمال في صندوق الضمان الاجتماعي.

-دفع ملفات المرض، حوادث العمل لدى صندوق الضمان الاجتماعي.

-استرجاع مصاريف الأدوية من صندوق الضمان الاجتماعي.

-السهر على متابعة ومراقبة ملفات العمال المتواجدة في صندوق الضمان الاجتماعي.

د. فرع الأجور

يقوم هذا الفرع بتمثيل حق العامل من خلال الأجر الذي يتقاضاه، ويتم ذلك كما يلي:

-تطبيق العقود الجماعية لإعداد الأجور.

-جمع المعلومات لحساب الأجور (مقدمة من فرع تسيير الموارد البشرية).

-إدخال معطيات الأجور في قاعدة البيانات.

-طبع كشف الأجور.

12. مصلحة المحاسبة و المالية:

وتتمثل تقنية المحاسبة في مجموعة من الإجراءات والطرق الفنية الموجهة لمتابعة نشاط المؤسسة، ومدى تأثيره على هيكله أموالها أو ذمتها المالية خلال مدة معينة والتي هي السنة المالية، وعليه يمكن القول أن المحاسبة عبارة عن أداة لكشف وتصوير المركز المالي للمؤسسة وتحديد نتائج نشاطها من حين لآخر، وإظهار مكونات حساباتها من هذه النتائج، لاسيما بين دورة مالية وأخرى، فهي بصورة أشمل، نظام متكامل لتنظيم ومسايرة التدفقات المتوجهة لحركة الأموال أو التزامات المؤسسة، عبر نشاطاتها أو حتى أنشطتها

الفصل الثالث: دراسة حالة مطاحن الزيبان القنطرة -بسكرة-

سواء مع نفسها مثل التصرف في التقنية، الإنتاج أو التشغيل....، أو مع بقية المتعاملين الاقتصاديين مثل الزبائن، الموردين، المصارف.....، وتتكون مصلحة المحاسبة والمالية من:

أ. فرع الاستغلال:

- يختص هذا الفرع بجانب النفقات التي تقوم بها المؤسسة، فيتم استقبال فيه الملفات من مختلف المصالح والهياكل الخاصة من المشتريات والخدمات وتمثل في:
- مسك مسودة البنك: تقيد به كل العمليات البنكية
- مسك مسودة الصندوق: تقيد به كل العمليات التي تتم نقدا.
- الاستقبال والتأكد من صحة ملفات المشتريات والخدمات المؤدات والمكونة من ملف المشتريات: طلب الشراء، الفاتورة، وصل الاستلام، طلب تلخيص.
- ملفات الخدمات: نفس الوثائق باستثناء وصل استلام يقابله إقرار بالخدمة المؤدات.
- التأشير على طلب التلخيص.
- تحرير الشيك أو إصدار التحويلات لصالح الموردين.
- التسجيلات المناسبة في اليومية المناسبة.
- إضافة إلى ذلك هناك مهام شهرية متمثلة في:
- إعداد التقارب البنكي: بالأخذ بعين الاعتبار مسودة البنك (الخاصة بالمؤسسة) والجدول البنكي الخاص بالحسابات (الخاصة بالبنك).
- حركة المخزون الخاصة بالمادة الأولية.
- استخراج اليومية المساعدة ودفتر الأستاذ لكل حساب للتأكد من صحة العمليات المحاسبية.
- إعداد الميزانية.
- إعداد جدول حساب النتائج.
- التنسيق مع المديرية العامة للكائنة بسطيف حول تسيير المؤسسة بإرسال مختلف الوثائق المحاسبية (الميزانية، جدول حساب النتائج)....

ب. فرع الإيرادات:

- يختص هذا الفرع بجانب الإيرادات الناتجة عن عملية البيع التي تقوم بها المؤسسة، فيتم استقبال فيه الملفات من مصالح المبيعات مرفقة بفواتير ووثائق التخليص، وتمثل مهامه في:
- التأكد من صحة اليومية والمطابقة للفواتير وقيمة التحويل.
- فوترة التحويلات أو الصكوك المؤشر عليها.
- فوترة يوميات المبيعات.
- متابعة المبيعات بالأجال.
- كما أن للفرع مهام شهرية متمثلة في:
- إيقاف رقم الأعمال الشهري ومقارنته مع اليومية المحاسبية واليوميات المرسله من طرف مصلحة المبيعات.

الفصل الثالث: دراسة حالة مطاحن الزيبان القنطرة –بسكرة-

-يقوم المكلف بالتحصيل الجبائي رصد قيمة الضريبة على القيمة المضافة، حقوق الطابع وكذا الضريبة على رقم الأعمال ويصرح بها قبل 20 يوم من الشهر الموالي.

-استخراج جدول حساب خاص بالإيرادات من أجل إعداد التقارب البنكي.

ج. فرع متابعة الاستثمارات: هذا الفرع مسؤول عن التحركات الخاصة بالاستثمارات من:

-الشراء لأول مرة مع إعطاء رمز خاص.

-تغيير مكان الاستثمار.

-القيام بعملية الجرد والإهلاك الخاص بالاستثمار.

يكون هذا بتسجيل كل من التحركات في الحاسوب والمتابعة اليومية

المبحث الثاني: دراسة النسب ودورها في الكشف عن المخاطر المالية للمؤسسة الاقتصادية.

المطلب الأول: دراسة النسب المالية لمؤسسة مطاحن الزيبان

ارتأينا في هذا المطلب تقديم بعض القوائم المالية لمؤسسة الزيبان و المتمثلة في قائمة الميزانية و قائمة حساب النتائج بالإضافة إلى دراسة بعض النسب المالية.

الفرع الأول: عرض القوائم المالية

1- عرض القوائم المالية لمؤسسة الزيبان لسنة 2019:

الجدول رقم 06: الميزانية المالية للأصول

البيان	ملاحظة	المبالغ الإجمالية	الاهتلاكات وخسائر القيمة	المبالغ
أصول غير جارية				
حسن النية الايجابية أو السلبية				
تفتيحات معنوية		666426.56	354 426.56	312 000.00
تفتيحات عينية				
أراضي		16478991.99		16478991.99
المباني		1178169494.57	47 821 412.914	30 348 081.667
الممتلكات والمنشآت والمعدات الأخرى		2 892 915.81187	122 024 914.491	50 868 001.327
الأصول تحت الامتياز				
الأصول قيد التنفيذ				
الأصول المالية				
تم المحاسبة عن الأوراق المالية باستخدام طريقة حقوق الملكية				
استثمارات أخرى وذمم مدينة				

الفصل الثالث: دراسة حالة مطاحن الزيبان القنطرة -بسكرة-

				ذات صلة
				الأوراق المالية الثابتة الأخرى
78000.00		78000.00		القروض والأصول المالية غير المتداولة الأخرى
	17114656.33	17114656.33		موجودات محتفظ بها للبيع
1 829 141 .621		1 829 141 .621		الأصول الضريبية المؤجلة
642 151 547 .04		642 151 547 .04		ربط الحسابات
152 065 763 .632	587 315 410 .291	739 381 173 .923		إجمالي الأصول غير الجارية
				الأصول المتداولة
85 918 640.22		85 918 640 .22		مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
35945296.051				الذمم المدينة والاستخدامات المماثلة
31 559 665.441	361464948.03	493 233 613.47		العملاء
4 295 276.18		4 295 276.18		المدينون الآخرون
90 354.43	13737151.36	3 827 505.791		الضرائب وما يماثلها
				ذمم مدينة أخرى واستخدامات مماثلة
				الهجودات ومشابها
				الاستثمارات والأصول المالية المتداولة الأخرى
17 997 388 .131		17 997 388 .131		خزينة
39 861 324 .403	375202099.39	15 272 724.797		مجوع الخصوم الجارية
491 927 088 .032	1 962 726 509 .68	454 653 597.714		الأصول الإجمالية

المصدر: وثائق المؤسسة

الجدول الموالي يمثل جانب الأصول للميزانية المالية لمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة -بسكرة- سنة 2019 وقد إستعنا به في حساب النسب المالية التالية مثل نسبة السيولة العامة الجدول رقم 12 صفحة 64 ؛نسبة السيولة المختصرة الجدول رقم 13 ص64.

الفصل الثالث: دراسة حالة مطاحن الزيبان القنطرة - بسكرة-

الجدول رقم: 07 الميزانية المالية خصوم

المبالغ	البيان
	رؤوس الأموال الخاصة
	رأس المال الصادر
	رأس المال غير مبرر
	الأقساط والاحتياطيات الاحتياطيات الموحدة (1)
	إعادة التقييم
	فارق المعادلة (1)
59226337.07	صافي الدخل - حصة مجموعة الدخل الصافي (1)
	حقوق الملكية الأخرى - الأرباح المحتجزة
1169939156.07	ربط الحسابات (استيعاب الدمج)
228552776.37	ربط الحسابات
1457718269.51	المجموع الأول
	مطلوبات غير متداولة
313820000.00	الافتراضات والديون المالية
10251683.45	الضرائب (المؤجلة والمخصصة)
	ديون أخرى غير متداولة
40358053.88	المخصصات والإيرادات المؤجلة
364429737.33	المجموع الثاني
	المطلوبات المتداولة
13194981.20	حسابات قابلة للدفع
3927774.30	الضرائب
652656325.69	ديون أخرى
	الخزينة السلبية
669779081.19	المجموع الثالث
2491927088.03	إجمالي الخصوم (3/2/1)
	(1) تستخدم فقط لعرض البيانات المالية الموحدة

المصدر: وثائق المؤسسة

الفصل الثالث: دراسة حالة مطاحن الزيبان القنطرة -بسكرة-

الجدول الموالي يمثل جانب الخصوم للميزانية المالية لمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة -بسكرة- سنة 2019 وقد إستعنا به في حساب النسب المالية التالية مثل نسب السيولة الفورية الجدول رقم 13 صفحة 64 ،ونسبة التمويل الخاص جدول رقم 14 صفحة 65.

الجدول رقم 08: حساب النتائج حسب الطبيعية

المبالغ	البيان
1818493344.14	رقم الأعمال
24516454.73	مبيعات البضاعة
1459545947.09	بيع المنتجات النهائية
520490.00	بيع المنتجات الأخرى
10856440.32	خدمات أخرى
-5674340:40	تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد التنفيذ
	الإنتاج مثبت
2059211.55	إعانات الاستغلال
-3878548.64	التنازل بين المجمعات
1517950654.55	1 - إنتاج السنة المالية
-1208379926.98	مشتريات مستهلكة
-39367558.33	الخدمات الخارجية والاستهلاكيات الأخرى
-1247747485.31	2 - الاستهلاكيات سنة المالية
270203159.34	3 - القيمة المضافة للاستغلال (1-2)
-129924248.50	نفقات الموظفين
-7030205.75	الضرائب والمدفوعات الأخرى
133248715.09	4 - فائض الإجمالي عن الاستغلال
4654312.42	المنتجات العملية الأخرى
-187656.84	أعباء العملية الأخرى
-56697935.79	الاستهلاكيات والمخصصات وخسائر انخفاض القيمة
5221210.00	عكس خسائر انخفاض القيمة والمخصصات
86238644.88	5 - النتيجة التشغيلية
	المنتجات المالية
-2388024.93	مصاريف مالية

الفصل الثالث: دراسة حالة مطاحن الزيبان القنطرة -بسكرة-

6 - النتيجة المالية	-2388024.93
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)	83850619.95
الضرائب المستحقة على لنتائج العادية	-18315286.00
الضريبة المؤجلة (المتغيرات) على النتائج العادية	271707.24
تقاسم أرباح الموظفين	-6580704.12
إجمالي الدخل من الأنشطة العادية	1531704725.71
مجموع مصروفات الأنشطة العادية	-1472478388.64
8-الدخل الصافي من الأنشطة العادية	59226337.07
البنود غير العادية (الدخل) (يتم تحديدها)	
بنود غير عادية (مصروفات) (يتم تحديدها)	
9-النتيجة الغير عادية	
10-النتيجة الصافية لسنة المالية	59226337.07

المصدر: وثائق المؤسسة

الجدول الموالي يمثل جانب حسابات النتائج للميزانية المالية لمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة -بسكرة- سنة 2019 وقد إستعنا به في حساب النسب المالية التالية مثل نسبة معدل دوران الأصول جدول رقم 17 صفحة 66 ،نسبة معدل دوران الأصول الثابتة الجدول رقم 18 صفحة 66.

2- عرض القوائم المالية لمؤسسة الزيبان لسنة 2020:

الجدول رقم 09: الميزانية المالية للأصول

البيان	ملاحظة	المبالغ الإجمالية	الاهتلاكات وخسائر القيمة	المبالغ
الأصول الغير جارية				
حسن النية الايجابية أو السلبية				
تثبيتات معنوية		666426.56	432426.56	234000.00
تثبيتات عينية				
أراضي		16478991.99		16478991.99
المباني		1178169494.57	461018587.26	717150907.31
الم تلاكات والمنشآت والمعدات الأخرى		1874895518.26	1167612859.71	707282858,55
الأصول تحت الامتياز				
الأصول قيد التنفيذ				

الفصل الثالث: دراسة حالة مطاحن الزيبان القنطرة - بسكرة-

			الأصول المالية
			تم المحاسبة عن الأوراق المالية باستخدام طريقة حقوق الملكية
			استثمارات أخرى ودمم مدينة ذات صلة
			الأوراق المالية الثابتة الأخرى
78000.00		78000.00	القروض والأصول المالية غير المتداولة الأخرى
	17114656.33	17114656.33	موجودات محتفظ بها للبيع
13440136.89		13440136.16	الأصول الضريبية المؤجلة
769068267.16		769068267.16	ربط الحسابات
2223733161.90	1646178329.85	3869911491.76	إجمالي الأصول غير الجارية
			الأصول المتداولة
82998462.33		82998462.33	المخونات قيد التنفيذ
151644530.65			الذمم المدينة والاستخدامات المماثلة
145194456.28	361464948.03	506659404.31	العلاء
3073989.46		3073989.46	المديون الآخرون
3376084.91	13737151.36	17113236.27	الضرائب وما يماثلها
			ذمم مدينة أخرى واستخدامات مماثلة
			الموجودات وما شابهها
			الاستثمارات والأصول المالية المتداولة الأخرى
162402909.76		162402909.76	خزينة
397045902.74	375202099.39	772248002.13	إجمالي الأصول الجارية
2620779064.64	2021380429.25	4642159493.89	الأصول الإجمالية

المصدر: وثائق المؤسسة

الفصل الثالث: دراسة حالة مطاحن الزيبان القنطرة -بسكرة-

الجدول الموالي يمثل جانب الأصول للميزانية المالية لمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة -بسكرة- سنة 2020 وقد استعنا به في حساب النسب المالية التالية مثل نسبة السيولة العامة الجدول رقم 12 صفحة 64، نسبة السيولة المختصرة الجدول رقم 13 ص 64.

الجدول رقم 10: الميزانية المالية للخصوم

المبالغ	البيان
	رؤوس أموال الخاصة
	رأس المال الصادر
	رأس مال غير مبرر
	الأقساط والاحتياطيات الاحتياطيات الموحدة(1)
	إعادة التقييم
	فارق المعادلة (1)
137892260.96	صافي الدخل - حصة مجموعة الدخل الصافي (1)
	حقوق الملكية الأخرى - الأرباح المحتجزة
1169939156.07	ربط الحسابات (استيعاب الدمج)
161409395.70	ربط الحسابات
1469240812.73	المجموع الأول
	مطلوبات غير متداولة
274592500.00	الافتراضات والديون المالية
11747001.70	الضرائب (المؤجلة والمخصصة)
	ديون أخرى غير متداولة
44760109.65	المخصصات والإيرادات المؤجلة
331099611.35	المجموع الثاني
	المطلوبات المتداولة
34192169.20	حسابات قابلة لدفع
8611768.80	الضرائب
777618094.01	ديون أخرى
16608.55	نقود المسؤولية
820438640.56	المجموع الثالث
2620779064.64	إجمالي خصوم (3/2/1)

الفصل الثالث: دراسة حالة مطاحن الزيبان القنطرة –بسكرة-

(1) تستخدم فقط لعرض البيانات المالية الموحدة
--

المصدر: وثائق المؤسسة

الجدول الموالي يمثل جانب الخصوم للميزانية المالية لمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة –بسكرة- سنة 2020 وقد إستعنا به في حساب النسب المالية التالية مثل نسب السيولة الفورية الجدول رقم 13 صفحة 64، ونسبة التمويل الخاص جدول رقم 14 صفحة 65

الجدول رقم 11: حساب النتائج حسب الطبيعية

المبالغ	البيان
2088883421.87	رقم الأعمال
7025228.83	مبيعات البضاعة
2067959575.04	بيع المنتجات النهائية
1058820.00	بيع المنتجات الأخرى
12839798.00	خدمات أخرى
-5888266.73	تغيير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع
	الإنتاج المثبت
1268771.38	إعانات الاستغلال
22579785.11	التنازل بين المجمعات
2106843711.63	1 - إنتاج السنة المالية
-1624058938.28	مشتريات مستهلكة
-29231493.95	الخدمات الخارجية والاستهلاكيات الأخرى
-1653290432.23	2 - الإستهلاكات السنة المالية
453553279.40	3 - القيمة المضافة للاستغلال (2/1)
-164178546.42	نفقات الموظفين
-10072453.03	الضرائب والمدفوعات الأخرى
279302279.95	4 - فائض الإجمالي عن الاستغلال
1654841.08	منتجات عملياتية أخرى
-1401120.71	أعباء عملياتية أخرى
-63264975.34	الاستهلاكيات والمخصصات وخسائر انخفاض القيمة
209000.00	عكس خسائر انخفاض القيمة والمخصصات
216500024.98	5 - النتيجة العملياتية

الفصل الثالث: دراسة حالة مطاحن الزيبان القنطرة -بسكرة-

197708.29	المنتجات المالية
-11044720.56	مصاريف مالية
-10847012.27	6 - النتيجة المالية
205653012.71	7 - الدخل العادي قبل الضريبة (5+6)
-41404196.50	الضرائب المستحقة على لنتائج العادية
115676.10	الضريبة المؤجلة (المتغيرات) على النتائج العادية
-26472231.35	تقاسم أرباح الموظفين
2108905261.00	إجمالي الدخل من الأنشطة العادية
-1971013000.00	مجموع مصروفات الأنشطة العادية
137892260.04	8 - الدخل الصافي من الأنشطة العادية
137892260.96	البنود غير العادية (الدخل) (يتم تحديدها)
	بنود غير عادية (مصروفات) (يتم تحديدها)
	النتيجة غير عادية
137892260.96	النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: وثائق المؤسسة

الجدول الموالي يمثل جانب حسابات النتائج للميزانية المالية لمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة -بسكرة- سنة 2020 وقد إستعنا به في حساب النسب المالية التالية مثل نسبة معدل دوران الأصول جدول رقم 17 صفحة 66 ،نسبة معدل دوران الأصول الثابتة الجدول رقم 18 صفحة 66.

الفرع الثاني: دراسة وتحليل النسب المالية

1-نسبة السيولة العامة (التداول):

الجدول رقم 12: حساب نسبة السيولة العامة (التداول) لمؤسسة مطاحن الزيبان

النسبة	العلاقة	سنة 2019	سنة 2020
السيولة العامة (التداول)	$\frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}}$	0.507	0.483

المصدر: من أعداد الطلبة بالاعتماد على الجداول 06 و07 و09 و10

التعليق:

تكون هذه النسبة مقبولة إذا كانت مساوية للواحد حيث نلاحظ من خلال النسب المتحصل عليها خلال السنوات 2019 و2020 نلاحظ أن وضعية المؤسسة صعبة لأن الأصول المتداولة لم تغطي جميع الخصوم المتداولة وأن المؤسسة تعاني من مشكل سداد التزاماتها.

الفصل الثالث: دراسة حالة مطاحن الزيبان القنطرة - بسكرة-

2-نسبة السيولة المختصرة

الجدول رقم 13: حساب نسبة السيولة المختصرة لمؤسسة مطاحن الزيبان .

النسبة	العلاقة	سنة 2019	سنة 2020
السيولة المختصرة	$\frac{\text{الأصول الجارية} - \text{المخزون}}{\text{الخصوم الجارية}}$	0.379	0.382

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجداول 10/09/07/06

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أن النسب المتحصل عليها في سنة 2019 و2020 موجبة أنهما في وضعية غير جيدة حيث تم تسديد جزء من التزاماتها فقط قصيرة الأجل وهذا يدل على أن المؤسسة قادرة على مواجهة التزاماتها دون اعتبار المخزون .

3-نسبة السيولة الفورية

الجدول رقم 14: حساب نسبة السيولة الفورية لمؤسسة مطاحن الزيبان

النسبة	العلاقة	سنة 2019	سنة 2020
السيولة الفورية	$\frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الخصوم الجارية}}$	0.176	0.197

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجداول 10/09/07/06

التعليق:

تعد هذه النسبة أكثر صرامة في قياس سيولة المؤسسة لأنها تعتمد على القيم الجاهزة لتسديد التزاماتها دون اللجوء إلى بيع مخزونات أو تحصيل مدينيها وتتراوح القيمة النموذجية لهذه النسبة بين 0.25 و0.35، حيث نلاحظ من خلال النسب المتحصل عليها خلال سنة 2020 أنها ارتفعت مقارنة بسنة 2019 أي أنها كانت سنة 2019 تساوي 0.176 وهذا ما يدل على أن المؤسسة قادرة على مواجهة التزاماتها الجارية دون اعتبار المخزون وقدرت في سنة 2020 ب0.197 أي ان لديها أموال سائلة تواجه بها التزاماتها .

4-نسبة التمويل الخاص:

الجدول رقم 15: حساب نسبة التمويل الخاص لمؤسسة مطاحن الزيبان

النسبة	العلاقة	سنة 2019	سنة 2020
التمويل الخاص	$100 \times \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{أصول ثابتة}}$	97.30	10.19

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجداول 10/09/07/06

الفصل الثالث: دراسة حالة مطاحن الزيبان القنطرة -بسكرة-

التعليق:

تقيس هذه النسبة مدى تغطية الأموال الخاصة للأصول غير الجارية، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة التمويل الخاص سنة 2019 مرتفعة هذا يعني أن المؤسسة تمكنت من تغطية كل الأصول الثابتة عن طريق أموالها الخاصة وهذا يدل على أن المؤسسة متوازنة ماليا، على عكس سنة 2020 حيث أن المؤسسة لم تتمكن من تغطية جميع أصولها غير الجارية باستخدام الأموال الخاصة ، وأن جز من الأصول الثابتة مغطى بالقروض قصيرة الأجل.

5-نسبة الاستقلالية في التمويل العام:

الجدول رقم16: حساب نسبة الاستقلالية في التمويل العام لمؤسسة مطاحن الزيبان

النسبة	العلاقة	سنة 2019	سنة 2020
الاستقلالية في التمويل العام	$100 \times \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}}$	58.49	56.06

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم 10/07

التعليق:

تشير هذه النسبة إلى أن وزن الديون داخل المؤسسة وبالتالي درجة استقلاليتها المالي، حيث نلاحظ أنه خلال السنوات 2019 و2020 أن النسب تدل على أن المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية تعتمد على أموالها الذاتية في تسديد ديونها.

6--نسبة معدل دوران الأصول:

الجدول رقم17: حساب نسبة معدل دوران الأصول لمؤسسة مطاحن الزيبان .

النسبة	العلاقة	سنة 2019	سنة 2020
معدل دوران الأصول	$\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{مجموع الأصول}}$	0.6121	0.7970

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم 11/09/08/06

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل دوران الأصول للمؤسسة سنة 2019 يقدر ب 0.6121، هذا يعني أن كل دينار مستثمر في المؤسسة يولد 0.6121دينار من المبيعات، وهذا يدل على كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة ممتلكاتها، أما بالنسبة لسنة 2020 يقدر المعدل ب 0.7970 وهذا يعني ارتفاع كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة ممتلكاتها.

الفصل الثالث: دراسة حالة مطاحن الزيبان القنطرة -بسكرة-

7-نسبة معدل دوران الأصول الثابتة

الجدول رقم18: حساب نسبة معدل دوران الأصول الثابتة لمؤسسة مطاحن الزيبان .

النسبة	العلاقة	سنة 2019	سنة 2020
معدل دوران الأصول الثابتة	رقم الأعمال مجموع الأصول الثابتة	0.1018	1.449

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجداول رقم 11/09/08/06

التعليق:

يوضح دوران الأصول الثابتة مدى استخدام الشركة للمعدات والآلات، أي الكيفية التي تدار بها الاستثمارات طويلة الأجل، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن معدل دوران الأصول الثابتة للمؤسسة سنة 2019 يقدر ب 0.1018 هذا يعني أن كل دينار مستثمر من الأصول الثابتة في المؤسسة يولد 0.1018 من المبيعات وهذا يدل على انخفاض كفاءة إدارة المؤسسة في استغلال أصولها الثابتة بينما ارتفعت هذه الكفاءة سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 وهذا يعني أن كفاءة إدارة المؤسسة في استغلال أصولها الثابتة ارتفعت ومن أجل تجنب هذا الانخفاض الذي حدث في سنة 2019 على المؤسسة أن تقوم باستغلال كامل أصولها أو تقوم ببيع جزء من أصولها غير المستعملة.

8-نسبة معدل دوران الأصول المتداولة:

الجدول رقم19: حساب نسبة معدل دوران الأصول المتداولة لمؤسسة مطاحن الزيبان .

النسبة	العلاقة	سنة 2019	سنة 2020
معدل دوران الأصول المتداولة	رقم الأعمال مجموع الأصول المتداولة	0.4488	5.2610

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم 11/09/08/06

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل دوران الأصول المتداولة يرتفع من سنة لأخرى ويرجع هذا الارتفاع إلى كفاءة إدارة المؤسسة في تسير مخزونها.

المطلب الثاني: دور النسب المالية في تقييم المخاطر المالية بالنسبة لمؤسسة مطاحن الزيبان:

بهدف تقييم وضعها المالي المخاطر التي قد تواجهها مؤسسة مطاحن الزيبان يعتمد محللو البيانات المالية على القوائم المالية التي يعدها المحاسب في نهاية السنة وعلى النسب المالية التي يوفرها التحليل المالي.

ومن خلال النسب المالية التي تم استخراجها نلاحظ أن الوضعية المالية للمؤسسة حسنة لا تدعو للقلق، بمعنى أنه ليس هناك مخاطر مالية قد تتعرض لها المؤسسة. فمثلا نلاحظ أن نسبة السيولة في السنتين موجبة ولكن ليست فائقة لنسبة النموذجية 1 مما

الفصل الثالث: دراسة حالة مطاحن الزيبان الفنطرة -بسكرة-

يدل على أن وضعية المؤسسة صعبة لأن الأصول المتداولة لم تغطي جميع الخصوم المتداولة وأن المؤسسة تعاني من شكل سداد التزاماتها.

كذلك بالنسبة للسيولة المختصرة فهي موجبة في السنتين بالرغم من أنها منخفضة في سنة 2019 مقارنة بسنة 2020، وهذا ما يدل على أن المؤسسة قادرة على مواجهة التزاماتها الجارية دون الأخذ بعين الاعتبار للمخزون، وأنه ليس هناك مخاطر في سداد التزاماتها الجارية.

بالنسبة للسيولة الفورية لمؤسسة الزيبان نلاحظ أنها كانت تساوي 0176 في سنة 2019 ، وقدرت في سنة 2020 ب0.197 وهذا يدل على أن المؤسسة قادرة على تغطية الخصوم الجارية عن طريق القيم الجاهزة أي أن سيولة المؤسسة معتبرة دون مراعات لباقي عناصر الأصول الجارية، بعبارة أخرى أن المؤسسة لا تعاني من مخاطر مالية في السيولة.

أما فيما يخص معدل دوران الأصول بالمؤسسة فنلاحظ أن هذا المعدل في سنة 2019 يساوي 0.6121 يعني أن كل دينار مستثمر في المؤسسة يولد 0.6121 دينار من المبيعات وهذا يدل على كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة ممتلكاتها وأن المؤسسة تعمل قريبا من مستوى طاقتها الكاملة، أما بالنسبة لسنة 2020 يقدر المعدل بحوالي 0.7970 وهذا يعني أن الارتفاع طفيف في كفاءة الإدارة لكن يبقى المعدل في المستوى المقبول، ومن أجل بقاء على هذا الارتفاع إما على المؤسسة استعمال كامل أصولها أو تقوم ببيع جزء من أصولها غير مستغل، أي أن بإمكان المؤسسة أن ترفع من طاقتها الإنتاجية دون أن تواجهها مخاطر في الطاقة الإنتاجية.

أما فيما يخص أيضا دوران الأصول الثابتة نلاحظ خلال الجدول أن معدل دوران الأصول الثابتة للمؤسسة سنة 2019 يقدر ب0.1018 هذا يعني أن كل دينار مستثمر من الأصول الثابتة في المؤسسة يولد 0.1018 من المبيعات وهذا يدل على انخفاض كفاءة إدارة المؤسسة في استغلال أصولها الثابتة بينما ارتفعت هذه الكفاءة سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 وهذا يعني أن كفاءة إدارة المؤسسة في استغلال أصولها الثابتة ارتفعت ومن أجل تجنب هذا الانخفاض الذي حدث في سنة 2019 على المؤسسة أن تقوم باستغلال كامل أصولها أو تقوم ببيع جزء من أصولها غير المستعملة.

من خلال ما سبق يمكن القول أن النسب المالية تساهم في تقدير بعض المخاطر المالية التي قد تواجهها الشركة مستقبلا.

خلاصة الفصل:

بعدها قمنا بجمع البيانات النظرية في الفصلين الأول والثاني حاولنا إسقاطهما في هذا الفصل على مؤسسة مطاحن الزيبان، ومن هنا قمنا بمعالجة بيانات المؤسسة وتحليلها، فلقد خصصنا المبحث الأول لتقديم المؤسسة، وفي مبحثٍ ثاني قمنا بحساب بعض النسب بالاعتماد على القوائم المالية للسنتين 2019 و 2020 وهذا من أجل معرفة مدى دور تحليل هذه النسب في الكشف عن المخاطر المالية لمؤسسة مطاحن الزيبان، وقد تبين لنا أن المؤسسة في وضعية متوازنة مالياً، كما أنه في إمكانها الوفاء بالتزاماتها وذلك استدلالاً بنسبة سيولتها الموجبة في سنة 2019 وكذلك في سنة 2020.

خاتمة

خاتمة

يعتبر التحليل المالي واحدا من الركائز المهمة التي يقوم عليها عالم الأعمال أثناء محاولته استقصاء مواطن القوة والضعف في نشاط مؤسسات هذا العالم، فهو يعتبر المرآة العاكسة للوضع المالي للمؤسسة أمام كل المتعاملين معها لذلك قمنا في هذه الدراسة بتطبيق أدوات التحليل المالي التي لها أهمية كبيرة في الكشف عن المشاكل والمخاطر التي تواجهها المؤسسة.

حيث أن المؤسسات الاقتصادية تتعرض إلى تحديات كبيرة من خلال توسيع نشاطها، حيث أنها تواجه تهديدات ومخاطر تخل باستقرارها عند ممارسة أعمالها لذا تلجأ للبحث عن طريق وأساليب لمواجهة هذه المخاطر باعتمادها على الأدوات التقنية والكمية وهو ما يعرف بإدارة المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية وذلك نتيجة لكثرة الأنماط التمويلية وتعقد المحيط من جهة وأهمية الآثار المالية التي يمكن أن تترتب عن هذه المخاطر في حالة تحققها.

ولمعرفة دور أدوات التحليل المالي في الكشف عن المخاطر المالية للمؤسسة الاقتصادية قمنا بإسقاط الدراسة النظرية على واقع مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة-بسكرة-خلال سنتين 2019-2020 وهذا للحصول على نتائج أكثر دقة.

اختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى: لا، معرفة الوضعية المالية لا تعتمد على استعمال أحدث التقنيات وأدوات التحليل وذلك من خلال دراسة الحالة التي قمنا بها في المؤسسة محل الدراسة، فقد لاحظنا إن المؤسسة لا تعتمد على أحدث الأدوات كالأدوات الإحصائية والرياضية لمعرفة وضعيتها المالية فيما إذا كانت في حالة جيدة أم لا.

الفرضية الثانية: نعم، تساعد أدوات التحليل المالي في مواجهة المخاطر المالية حيث أنها تقوم بالكشف عن هذه المخاطر من خلال دراسة وقراءة القوائم المالية، فمن إيجابيات أدوات التحليل المالي مساعدة المؤسسة الاقتصادية على التسيير الأمثل لمخاطرها من خلال الضبط والقياس الجيد لها.

الفرضية الثالثة: نعم، تعتمد مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة -بسكرة- على أدوات التحليل المالي في الكشف عن المخاطر المالية ولكنها تعتمد على الأدوات التقليدية منها فقط ولا تستخدم الأدوات الحديثة كالأدوات الإحصائية.

النتائج:

من أهم النتائج التي توصلنا إليها:

- يعد التحليل المالي من انسب التقنيات التي من خلالها يمكن تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.
- يقوم التحليل المالي بدراسة مالية مفصلة وموضحة لوضعية المؤسسة ومحددة للمركز المالي الحقيقي لها كما انه يساعد في بناء توقعات مستقبلية حول مدى استمرارية المؤسسة.
- تعتبر أدوات التحليل المالي مجموع التقنيات المستخدمة في الكشف عن المخاطر المالية.
- يساعد استخدام المؤسسة لأدوات التحليل المالي في الحفاظ على آداءها ومساعدتها في ازدهار أعمالها في عالم اليوم التنافسي .
- القوائم المالية هيا الركيزة الأساسية للمحلل المالي التي تساعده في القيام بعملية التحليل المالي.
- المخاطر المالية من أهم المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة .

- إدارة المخاطر بمثابة تنظيم متكامل يهدف إلى مواجهة المخاطر بأفضل الطرق وأقل التكاليف.
- نستنتج أن المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية وبالتالي فهي قادرة على تسديد ديونها.
- بواسطة نسب التحليل المالي يتم الكشف مسبقاً عن إمكانية تسديد المؤسسة لديونها.
- بالنسبة للسيولة فالمؤسسة لها قدرة ضعيفة جداً على تسديد التزاماتها الاستثمارية والتمويلية مما يدل على أنها تعاني من عجز في السيولة.
- من خلال دراسة الميزانية وجدنا أن رأس العامل موجب خلال سنوات الدراسة وهذه الوضعية تعتبر إيجابية من جهة لان المؤسسة تستطيع تمويل كل احتياجات الدورة بمواردها وبالتالي تحقق هامش أمان، وتعتبر سلبية من جهة أخرى لأنها تجمد جزء معتبر من الأصول المتداولة بأموالها الدائمة كان من المفروض استثمارها لتحسين مردوديتها.
- حققت المؤسسة نتيجة موجبة من نشاطها المالي.
- مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة تعمل في مستوى طاقتها الكاملة وتمتلك الكفاءة في إدارة ممتلكاتها.
- خلال السنتين التي اعتمدنا عليها في دراستنا التطبيقية 2019-2020 وجدنا انه زاد اعتماد المؤسسة على القروض الطويلة الأجل في هيكل رأس مالها، وفي حالة عدم قدرتها على سداد الديون تكون عرضة للمخاطر المالية.

المقترحات:

- في نهاية هذا البحث نقترح على المؤسسة اعتماد على أدوات التحليل المالي الحديثة في الكشف وقياس معظم المخاطر المالية والعمل على مواجهتها من خلال إدارة المخاطر المالية التي تعتبر أداة حساسة لضمان السير الحسن لآداء المؤسسة.
- على المؤسسة أن تستغل الفائض من أموالها في الخزينة بدل تكديسها وذلك بغية توسيع نشاطها.

آفاق البحث :

- أثناء القيام بإشكالية البحث تبين لنا بعض التساؤلات التي يمكن أن تكون موضوع بحوث مستقبلية في هذا المجال وهي:
- دور التحليل المالي في اتخاذ القرار في البنوك.
- دور التحليل المالي في تحسين الأداء.
- دور أدوات التحليل المالي في إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية.

فهرس المحتويات

المحتويات

.....	شكر وتقدير.....
.....	الإهداء.....
.....	الإهداء.....
I	الملخص.....
II	قائمة الجداول و الأشكال.....
أ	مقدمة.....
2	الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي.....
2	تمهيد.....
3	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتحليل المالي.....
3	المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي.....
3	المطلب الثاني: نشأة والسياق التاريخي لتحليل المالي.....
5	المطلب الثالث: أهداف التحليل المالي.....
6	المبحث الثاني: أنواع ومعايير ووظائف التحليل المالي.....
6	المطلب الأول: أنواع التحليل المالي.....
8	المطلب الثاني: معايير التحليل المالي.....
9	المطلب الثالث: وظائف التحليل المالي.....
10	المبحث الثالث: استعمالات التحليل المالي.....
11	المطلب الأول: مصادر معلومات التحليل المالي.....
11	أولا: الميزانية المالية.....
13	ثانيا: جدول حسابات النتائج.....
14	ثالثا: جدول سيولة الخزينة (التدفقات النقدية).....
15	رابعا: جدول تغيرات الأموال الخاصة.....
15	المطلب الثاني: خطوات التحليل المالي.....
16	المطلب الثالث: الجهات المستفيدة من التحليل المالي.....
18	خلاصة الفصل:.....
20	الفصل الثاني: استخدام أدوات التحليل المالي في الكشف عن المخاطر المالية.....

20	تمهيد
21	المبحث الأول: أدوات وأساليب التحليل المالي التقليدية
21	المطلب الأول: النسب المالية
30	المطلب الثاني: التحليل الأفقي
31	المطلب الثالث: التحليل العمودي
31	المبحث الثاني: أدوات وأساليب التحليل المالي الحديثة
32	المطلب الأول: الأساليب الإحصائية
33	المطلب الثاني: الأساليب الرياضية
35	المبحث الثالث: المخاطر المالية
35	المطلب الأول: تعريف المخاطر المالية ومصادرها وأنواعها
37	المطلب الثاني: إدارة المخاطر المالية (تعريفها ،مراحلها)
38	المطلب الثالث: الإدارة المالية (تعريفها ،أهدافها ،وظائفها)
41	المطلب الرابع: أدوات التحليل المالي لقياس المخاطر المالية
44	خلاصة الفصل
46	الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة -بسكرة-
46	تمهيد
46	المبحث الأول: البطاقة الفنية لمؤسسة مطاحن الزيبان
46	المطلب الأول: التعريف بمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة وعرض هيكلها التنظيمي
47	المطلب الثاني: أهداف المؤسسة واستراتيجياتها
48	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة
55	المبحث الثاني: دراسة النسب ودورها في الكشف عن المخاطر المالية للمؤسسة الاقتصادية
55	المطلب الأول: دراسة النسب المالية لمؤسسة مطاحن الزيبان
66	المطلب الثاني: دور النسب المالية في تقييم المخاطر المالية بالنسبة لمؤسسة مطاحن الزيبان
68	خلاصة الفصل
70	الخاتمة
76	المراجع
79	قائمة الملاحق

قائمة المراجع

المراجع

1. ابراهيم دويدي، و سليمان براج. (2014/2015). التحليل المالي ودوره في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، البويرة: جامعة اكلي محند اولحاج.
2. أحمد توفيق جميل. أساسيات الإدارة المالية . بيروت : دار النهضة العربية .
3. أسامة عبد الخالق الانصاري. الإدارة المالية . القاهرة .
4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية . (2009). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 19 .
5. الويزة طير، و باهية فريال ساغي. (2014/2015). فعالية التحليل المالي في تقييم المؤسسة. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، البويرة: جامعة العقيد اكلي محند اولحاج.
6. اليمين سعادة. (2008/2009). استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها (مذكرة ماجستير .) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، باتنة : جامعة الحاج لخضر .
7. أمينة عابد. (2014/2015). التحليل المالي كأداة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة (مذكرة ماستراكاديمي .) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير ، أم البواقي : جامعة أم البواقي .
8. جابر شعيب الاسماعيل. (1971). المالية للقادة - أفضل الممارسات المالية للقادة وكبار التنفيذيين - . بيروت لبنان : دار الكتب العلمية .
9. حياة نجار. (2015/2016). محاضرات في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جيجل: جامعة محمد الصديق بن يحيى.
10. خالد بن عبد العزيز السهلاوي، و عبد القادر محمد احمد عبد الله. (1438هـ/م/2017). الإدارة المالية (المجلد الخامسة). السودان والمملكة العربية السعودية: فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية.
11. خديجة ردة، و محمد العربي طاري. (2016). الأدوات المستخدمة في تحليل القوائم المالية وأهميتها كآلية لتشخيص الوضع المالي للمؤسسات . البحوث في العلوم المالية والمحاسبية ، الصفحات 96-114.
12. زلاشي. (2021/2022). محاضرة إدارة الاعمال المعمقة . كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير ، بويرة : جامعة اكلي محند اولحاج .
13. زهرة حمداني. (2011/2012). إشكالية تدويل الخطر المالي وأثره على الاسواق المالية (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية ، وهران: جامعة وهران .
14. زياد الخلاية، و محمود رمضان. (2013). التحليل والتخطيط المالي. القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.

قائمة المراجع

15. سيهام عيسي، و يونس عيسي. (2016/2017). تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية (مذكرة ماستر). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، بومرداس : جامعة بومرداس .
16. شعيب شنوف. (2012). التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية الإبلاغ المالي (المجلد الاولي). عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.
17. صابر تاج السر محمد عبد الرحمان الكنزي. (2015). التحليل المالي -الأصول العلمية والعملية (المجلد الاولي). الطائف: حوارزم العلمية.
18. عبد الغفار حنفي. (2004). أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى . الإسكندرية : الدار الجامعية .
19. علي خلف عبد الله، و وليد ناجي الحياي. (2015). التحليل المالي للرقابة على الأداء والكشف عن الإنحرافات (المجلد الاولي). عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.
20. عمار بن مالك. (2010/2011). المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسنطينة: جامعة منتوري.
21. فتيحة خوميحة. (2021/2022). محاضرات إدارة المخاطر المالية . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، البويرة : اكلي محمد اولحاج.
22. فهمي مصطفى الشيخ. (2008). التحليل المالي (المجلد الاولي).
23. محمد مطر. (2006). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والانتمائي (المجلد الثانية). عمان: دار وائل.
24. محمود الخلايلة. (1998). التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية (المجلد الثانية). أردن: دائرة المكتبة الوطنية.
25. منير ابراهيم هندي. (2016). حوكمة الشركات :مدخل في التحليل المالي وتقييم الأداء (المجلد الاولي). الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
26. نبيل بوفليح. (2019). دروس وتطبيقات في التحليل المالي حسب النظام المحاسبي المالي . ديوان المطبوعات الجامعية .
27. نجوى شتخ، و مريم سوفي. (2019/2020). دور التحليل المالي في الكشف عن المخاطر المالية للمؤسسة الاقتصادية (مذكرة ماستر). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، بسكرة : جامعة محمد خيضر .
28. نعيم نمر داوود. (2012). التحليل المالي دراسة نظرية وتطبيقية (المجلد الاولي). عمان: دار البداية.
29. وليد ناجي الحياي. (2009). الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي (المجلد الاولي). الأردن: إثناء الأردن.

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01:

ميزانية

السنة المالية المقفلة في

N-1	N	N	N	ملاحظة	الأصل
صافي	صافي	اهتلاك رصيد	إجمالي		
					أصول غير جارية فارق بين الاقتناء - المنتوج الإيجابي أو السلبي تثبيتات معنوية تثبيتات عينية أراضي مباني تثبيتات عينية أخرى تثبيتات ممنوح امتيازها تثبيتات يجري إنجازها تثبيتات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض وأصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل
					مجموع الأصول غير الجاري
					أصول جارية مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة واستخدامات مملوكة الزبائن المدنون الآخرون الضرائب وما شابهها حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة الموجودات وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة
					مجموع الأصول الجارية
					المجموع العام للأصول

قائمة الملاحق

الملحق رقم 02:

ميزانية

السنة المالية المقفلة في

N-1	N	ملاحظة	الخصوم
			<p>رؤوس الأموال الخاصة</p> <p>رأس مال تم إصداره</p> <p>رأس مال غير مستعان به</p> <p>علاوات واحتياطات - احتياطات مدمجة (1)</p> <p>فوارق إعادة التقييم</p> <p>فارق المعادلة (1)</p> <p>نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1))</p> <p>رؤوس الأموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد</p>
			حصة الشركة المدمجة (1)
			حصة ذوي الأقلية (1)
			المجموع (1)
			<p>الخصوم غير الجارية</p> <p>قروض و ديون مالية</p> <p>ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)</p> <p>ديون أخرى غير جارية مؤونات ثابتة مسبقا</p>
			مجموع الخصوم غير الجارية (2)
			<p>الخصوم الجارية</p> <p>موردون وحسابات ملحقه</p> <p>ضرائب</p> <p>ديون أخرى</p> <p>خزينة سلبية</p>
			مجموع الخصوم الجارية (3)
			مجموع عام للخصوم

قائمة الملاحق

حساب النتائج [حسب الطبيعة]

الملحق رقم 03:

N-1	N	ملاحظة	
			رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال
			1- إنتاج السنة المالية
			المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى
			2- استهلاك السنة المالية
			3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)
			أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
			4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال
			المنتجات العملية الأخرى الأعباء العملية الأخرى المخصصات للاهتلاكات والمؤونات استثناء عن حسائر القيمة والمؤونات
			5- النتيجة العملية
			المنتجات المالية الأعباء المالية
			6- النتيجة المالية
			7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية
			8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			العناصر غير العادية- المنتجات (يطلب بيانها) العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)
			9- النتيجة غير العادية
			10- النتيجة الصافية للسنة المالية
			حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتيجة الصافية
			11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)
			ومنها حصة المجمع (1)

قائمة الملاحق

الملحق رقم 04:

جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)

الفترة من إلى

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة	
			تدفقات أموال الخزينة الملتية من الأنشطة العملية التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة
			تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)
			صافي تدفقات أموال الخزينة الملتية من الأنشطة العملية (1)
			تدفقات أموال الخزينة الملتية من أنشطة الاستثمار المسحوبات عن اقتناء تبيئات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تبيئات عينية أو معنوية المسحوبات عن اقتناء تبيئات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تبيئات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
			صافي تدفقات أموال الخزينة الملتية من أنشطة الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة الملتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات الملتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			صافي تدفقات أموال الخزينة الملتية من الأنشطة الممول (ج)
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات تغيير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)
			أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية تغير أموال الخزينة خلال الفترة
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية

قائمة الملاحق

الملحق رقم 05 :

جدول سيولة الخزينة
(الطريقة غير المباشرة)

الفترة من إلى

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة	
			<p>تدفقات أموال الخزينة المملّكية من الأنشطة العملية</p> <p>صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات من أجل : _ الإهلاكات والأرصدة _ تغير الضرائب المؤجلة _ تغير المخزونات _ تغيير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى _ تغيير الموردين والديون الأخرى _ نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)</p>
			<p>تدفقات أموال الخزينة المملّكية من العمليات الاستثمار</p> <p>مسحوبات عن اقتناء تسيّبات تخصيلات التنازلات عن التسيّبات لتأثير تغيرات محيط الإدماج (1) تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)</p>
			<p>تدفقات أموال الخزينة المملّكية من عمليات التمويل</p> <p>الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي (المنقودات) إصدار قروض تسديد قروض</p>
			<p>تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)</p> <p>تغير أموال الخزينة (أ + ب + ج) أموال الخزينة عند افتتاح أموال الخزينة عند الإقفال لتأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1) تغير أموال الخزينة</p>

قائمة الملاحق

الملحق رقم 06:

جدول تغير الاموال الخاصة

الاحتياطات و النتيجة	فرق اعادة التقييم	فارق التقييم	علاوة الاصدار	راسمال الشركة	ملاحظة	
						الرصيد في 31 ديسمبر N-2
						تغير الطريقة المحاسبية تصحيح الاخطاء الهامة اعادة تقييم الثببتات الارياح او الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة راس المال صافي نتيجة السنة المالية
						الرصيد في 31 ديسمبر N-1
						تغير الطريقة المحاسبية تصحيح الاخطاء الهامة اعادة تقييم الثببتات الارياح او الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة راس المال صافي نتيجة السنة المالية
						الرصيد في 31 ديسمبر N

FILIALE CEREALES LES ZIBANS

EDITION_DU:17/04/2022 11:58

ROUTE NATIONAL N°03 EL-KANTAR EL KANTARA -W- BISKRA

EXERCICE:01/01/19 AU 31/12/19

BILAN (PASSIF)

	NOTE	2019	2018
<u>CAPITAUX PROPRES</u>			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		59 226 337,07	100 056 257,91
Autres capitaux propres - Report à nouveau			4 106 255,31
Comptes de liaison (Fusion Absorption)		1 169 939 156,07	1 169 939 156,07
Comptes de liaison		228 552 776,37	268 626 113,78
TOTAL I		1 457 718 269,51	1 542 727 783,07
<u>PASSIFS NON-COURANTS</u>			
Emprunts et dettes financières		313 820 000,00	313 820 000,00
Impôts (différés et provisionnés)		10 251 683,45	8 612 344,50
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		40 358 053,88	34 554 543,96
TOTAL II		364 429 737,33	356 986 888,46
<u>PASSIFS COURANTS:</u>			
Fournisseurs et comptes rattachés		13 194 981,20	27 140 558,44
Impôts		3 927 774,30	32 094 508,54
Autres dettes		652 656 325,69	651 475 107,74
Trésorerie passif			
TOTAL III		669 779 081,19	710 710 174,72
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		2 491 927 088,03	2 610 424 846,25

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

FILIALE CEREALES LES ZIBANS

EDITION_DU:17/04/2022 11:58

ROUTE NATIONAL N°03 EL-KANTAR EL KANTARA -W- BISKRA

EXERCICE:01/01/19 AU 31/12/19

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

	NOTE	2019	2018
Ventes et produits annexes			
Ventes de marchandises		24 518 454,73	45 495 949,60
Ventes de produits finis		1 418 248 698,01	1 635 183 467,51
Ventes autres produits		520 490,00	
Autres prestations		82 156 689,40	38 482 851,84
Variation stocks produits finis et en cours		-5 674 340,40	8 763 644,46
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		2 059 211,55	2 719 249,51
Cession inter complexes		-3 878 548,64	37 602 098,00
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		1 517 950 654,65	1 768 247 260,92
Achats consommés		-1 208 379 926,98	-1 407 154 943,23
Services extérieurs et autres consommations		-39 367 558,33	-37 410 115,53
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-1 247 747 485,31	-1 444 565 058,76
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		270 203 169,34	323 682 202,16
Charges de personnel		-129 924 248,50	-125 048 706,48
Impôts, taxes et versements assimilés		-7 030 205,75	-6 112 148,85
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		133 248 715,09	192 521 346,83
Autres produits opérationnels		4 654 312,42	1 256 650,23
Autres charges opérationnelles		-187 656,84	-145 348,80
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-56 697 935,79	-53 915 998,23
Reprise sur pertes de valeur et provisions		5 221 210,00	60 000,00
V- RESULTAT OPERATIONNEL		86 238 644,88	139 776 650,03
Produits financiers			
Charges financières		-2 388 024,93	-71 462,45
VI-RESULTAT FINANCIER		-2 388 024,93	-71 462,45
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		83 850 619,95	139 705 187,58
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-18 315 286,00	-29 041 506,25
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		271 707,24	509 938,57
Participations des travailleurs au bénéfice		-6 580 704,12	-11 117 361,99
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 531 704 725,71	1 769 563 911,15
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-1 472 478 388,64	-1 669 507 653,24
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		59 226 337,07	100 056 257,91
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		59 226 337,07	100 056 257,91

FILIALE CEREALES LES ZIBANS

ROUTE NATIONAL N°03 EL-KANTAR EL KANTARA -W- BISKRA

EDITION_DU:22/03/2022 15:43

EXERCICE:01/01/20 AU 31/12/20

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2020		2019	
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
immobilisations incorporelles		666 426,56	432 426,56	234 000,00	312 000,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		16 478 991,99		16 478 991,99	16 478 991,99
Bâtiments		1 178 169 494,57	461 018 587,26	717 150 907,31	730 348 081,66
Autres immobilisations corporelles		1 874 895 518,26	1 167 612 659,71	707 282 858,55	750 868 001,32
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		78 000,00		78 000,00	78 000,00
immobilisations destinés à la cession		17 114 656,33	17 114 656,33		
Impôts différés actif		13 440 136,89		13 440 136,89	11 829 141,62
Comptes de liaison		769 068 267,16		769 068 267,16	642 151 547,04
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 869 911 491,76	1 646 178 329,86	2 223 733 161,90	2 152 065 763,63
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		82 998 462,33		82 998 462,33	85 918 640,22
Créances et emplois assimilés					
Clients		506 659 404,31	361 464 948,03	145 194 456,28	131 559 665,44
Autres débiteurs		3 073 989,46		3 073 989,46	4 295 276,18
Impôts et assimilés		17 113 236,27	13 737 151,36	3 376 084,91	90 354,43
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		162 402 909,76		162 402 909,76	117 997 388,13
TOTAL ACTIF COURANT		772 248 002,13	375 202 099,39	397 045 902,74	339 861 324,40
TOTAL GENERAL ACTIF		4 642 159 493,89	2 021 380 429,25	2 620 779 064,64	2 491 927 088,03

FILIALE CEREALES LES ZIBANS

EDITION_DU:22/03/2022 15:42

ROUTE NATIONAL N°03 EL-KANTAR EL KANTARA -W- BISKRA

EXERCICE:01/01/20 AU 31/12/20

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2020	2019
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		137 892 260,96	59 226 337,07
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Comptes de liaison (Fusion Absorption)		1 169 939 156,07	1 169 939 156,07
Comptes de liaison		161 409 395,70	228 552 776,37
TOTAL I		1 469 240 812,73	1 457 718 269,51
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		274 592 500,00	313 820 000,00
Impôts (différés et provisionnés)		11 747 001,70	10 251 683,45
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		44 760 109,65	40 358 053,88
TOTAL II		331 099 611,35	364 429 737,33
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		34 192 169,20	13 194 981,20
Impôts		8 611 768,80	3 927 774,30
Autres dettes		777 618 094,01	652 656 325,69
Trésorerie passif		16 608,55	
TOTAL III		820 438 640,56	669 779 081,19
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		2 620 779 064,64	2 491 927 088,03

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

FILIALE CEREALES LES ZIBANS

EDITION_DU:22/03/2022 15:43

ROUTE NATIONNAL N°03 EL-KANTAR EL KANTARA -W- BISKRA

EXERCICE:01/01/20 AU 31/12/20

COMPTES DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2020	2019
Ventes et produits annexes			
Ventes de marchandises		7 025 228,83	24 518 454,73
Ventes de produits finis		2 067 959 575,04	1 489 548 947,09
Ventes autres produits		1 058 820,00	520 490,00
Autres prestations		12 839 798,00	10 856 440,32
Variation stocks produits finis et en cours		-5 888 266,73	-5 674 340,40
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		1 268 771,38	2 059 211,55
Cession inter complexes		22 579 785,11	-3 878 548,64
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		2 106 843 711,63	1 517 950 654,65
Achats consommés		-1 624 058 938,28	-1 208 379 926,98
Services extérieurs et autres consommations		-29 231 493,95	-39 367 558,33
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-1 653 290 432,23	-1 247 747 485,31
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		453 553 279,40	270 203 169,34
Charges de personnel		-164 178 546,42	-129 924 248,50
Impôts, taxes et versements assimilés		-10 072 453,03	-7 030 205,75
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		279 302 279,95	133 248 715,09
Autres produits opérationnels		1 654 841,08	4 654 312,42
Autres charges opérationnelles		-1 401 120,71	-187 656,84
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-63 264 975,34	-56 697 935,79
Reprise sur pertes de valeur et provisions		209 000,00	5 221 210,00
V- RESULTAT OPERATIONNEL		216 500 024,98	86 238 644,88
Produits financiers		197 708,29	
Charges financières		-11 044 720,56	-2 388 024,93
VI-RESULTAT FINANCIER		-10 847 012,27	-2 388 024,93
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		205 653 012,71	83 850 619,95
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-41 404 196,50	-18 315 286,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		115 676,10	271 707,24
Participations des travailleurs au bénéfice		-26 472 231,35	-6 580 704,12
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 108 905 261,00	1 531 704 725,71
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-1 971 013 000,04	-1 472 478 388,64
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		137 892 260,96	59 226 337,07
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		137 892 260,96	59 226 337,07

FILIALE CEREALES LES ZIBANS

EDITION_DU:17/04/2022 11:58

ROUTE NATIONAL N°03 EL-KANTAR EL KANTARA -W- BISKRA

EXERCICE:01/01/19 AU 31/12/19

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

	NOTE	2019	2018
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		1 537 291 295,67	1 719 719 947,94
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-1 380 320 583,92	-1 537 830 396,62
Intérêts et autres frais financiers payés		-347 760,16	-398 164,86
Impôts sur les résultats payés		-0,02	
Opérations en attente de classement (47) !!!!		2 215 258,98	527 800,00
Opérations inter CIC		-47 121 344,22	-284 894 477,22
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		111 716 866,33	-102 875 290,76
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		718 838,78	1 141 768,53
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		112 435 705,11	-101 733 522,23
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-27 178 438,97	-3 336 773 303,61
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			3 301 291 866,37
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières			-265 060,00
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières		148 340,00	303 780,00
Intérêts encaissés sur placements financiers			
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)		-27 030 098,97	-35 442 717,24
Flux de trésorerie provenant des activités de financements			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées			
Encaissements provenant d'emprunts			923 592 466,90
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées			-923 592 466,90
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)			
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasiliquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		85 405 606,14	-137 176 239,47
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période		32 591 781,99	169 768 021,46
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période		117 997 388,13	32 591 781,99
Variation de la trésorerie de la période		85 405 606,14	-137 176 239,47
Rapprochement avec le résultat comptable		22 300 720,43	-199 630 399,38

FILIALE CEREALES LES ZIBANS

EDITION_DU:22/03/2022 15:44

ROUTE NATIONAL N°03 EL-KANTAR EL KANTARA -W- BISKRA

EXERCICE:01/01/20 AU 31/12/20

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE -copie provisoire

	NOTE	2020	2019
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		2 239 443 555,05	1 537 291 295,67
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-1 807 143 379,10	-1 427 441 928,14
Intérêts et autres frais financiers payés		-490 533,14	-347 760,16
Impôts sur les résultats payés			-0,02
Opérations en attente de classement (47) !!!!		-878 609,00	2 215 258,98
Opérations inter CIC		-333 499 346,34	
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		97 431 687,47	111 716 866,33
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		1 618 703,98	718 838,78
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		99 050 391,45	112 435 705,11
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-4 389 257,81	-27 178 438,97
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			148 340,00
Intérêts encaissés sur placements financiers			
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)		-4 389 257,81	-27 030 098,97
Flux de trésorerie provenant des activités de financements			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées			
Encaissements provenant d'emprunts			
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		-50 272 220,56	
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		-50 272 220,56	
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi-liquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		44 388 913,08	85 405 606,14
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période		117 997 388,13	32 591 781,99
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période		162 386 301,21	117 997 388,13
Variation de la trésorerie de la période		44 388 913,08	85 405 606,14
Rapprochement avec le résultat comptable		-70 923 562,77	26 179 269,07

FILIALE CEREALES LES ZIBANS

EDITION_DU:17/04/2022 11:58

ROUTE NATIONAL N°03 EL-KANTAR EL KANTARA -W- BISKRA

EXERCICE:01/01/19 AU 31/12/19

BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	2019			2018
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		666 426,56	354 426,56	312 000,00	390 000,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		16 478 991,99		16 478 991,99	16 478 991,99
Bâtiments		1 178 169 494,57	447 821 412,91	730 348 081,66	743 545 256,31
Autres immobilisations corporelles		1 872 892 915,81	1 122 024 914,49	750 868 001,32	698 745 929,54
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		78 000,00		78 000,00	226 340,00
Immobilisations destinés à la cession		17 114 656,33	17 114 656,33		
Impôts différés actifs		11 829 141,62		11 829 141,62	9 582 417,52
Comptes de liaison		642 151 547,04		642 151 547,04	863 665 431,60
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 739 381 173,92	1 587 315 410,29	2 152 065 763,63	2 332 634 366,96
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		85 918 640,22		85 918 640,22	108 734 741,24
Créances et emplois assimilés					
Clients		493 233 613,47	361 673 948,03	131 559 665,44	131 711 354,67
Autres débiteurs		4 295 276,18		4 295 276,18	3 102 626,96
Impôts et assimilés		13 827 505,79	13 737 151,36	90 354,43	1 649 974,43
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		117 997 388,13		117 997 388,13	32 591 781,99
TOTAL ACTIF COURANT		715 272 423,79	375 411 099,39	339 861 324,40	277 790 479,29
TOTAL GENERAL ACTIF		4 454 653 597,71	1 962 726 509,68	2 491 927 088,03	2 610 424 846,25

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

بسكرة في: 13 - 03 - 2022

إلى السيد: مدير مطاحن الزيبان
القطنة - بسكرة -



جامعة محمد خيضر - بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسويق
عمادة الكلية

الرقم: 224 / ل.ق.ت.ت / 2022

طلب مساعدة لاستكمال مذكرة التخرج

دعما منكم للبحث العلمي، نرجو من سيادتكم تقديم التسهيلات اللازمة للطلالiban:

1 - لهاط نجوى

2 - شلواي لبي

تخصص: محاسبة

المسجلان بالسنة: ثانية ماستر

وذلك لاستكمال الجانب الميداني لمذكرة الماستر المعنونة ب:

" دور أدوات التحليل المالي للكشف عن المخاطر المالية للمؤسسة الإقتصادية "

تحت إشراف: د/ كردودي سهام

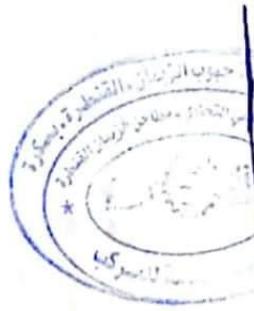
في الأخير تقبلوا منا أسى عبارات التقدير والاحترام

عميد الكلية



نائب العميد للدراسات والمسائل
بالطلبة
د. غربي وهيب

تأشيرة المؤسسة المستقبلة



مدير العام
كاتيب ساسي